إدارة شكاوى التربويات في وزارة التربية والتعليم
(دراسة تحليلية)

د. عبدالرحمن محمد الشرجبي
أستاذ الإدارة والتخطيط المساعد
كلية التربية – جامعة صنعاء

أ. سامية علي الاهدل
ماجستير إدارة وتخطيط تربوي
باحثة في مركز البحوث والتطوير التربوي

عنوان المراسلة: alsharjabi2002@yahoo.com

ملخص الدراسة:

هدف البحث لبيان أبرز الشكاوى التي تتقدم بها التربويات في وزارة التربية والتعليم، وبيان أسباب تلك الشكاوى والمشكلات التي تواجه التربويات في وزارة التربية والتعليم، والتعرف على العوامل التي تتحكم في حل شكاوى التربويات لدى الجهات المعنية، واقتراح آليات لحل تلك المشكلات التي يفترض على الجهة المشكو إليها اتخاذها لدعم المرأة (التربوية) الذي بدوره سوف يساعد في تحسين أدائهم وأداء وزارة التربية والتعليم. اتبع البحث المنهج الكيفي (النوعي) لتحقيق أهدافه، حيث قام الباحثان بجمع البيانات والمعلومات والكلمات، ثم تم تحليلها بطريقة استقرائية مع التركيز على المعاني التي ذكرتها الشاكيات. واعتمد البحث على المقابلة الفردية المتعمقة مع المُعْلِمَات كأداة لجمع البيانات وذلك لمناسبتها لموضوع البحث، وتم اختيار المُعْلِمَات بصورة قصدية باختيار مُعْلِمَات لديهن مشكلات مختلفة ويشغلن أعمال ومناصب مختلفة والتفاوت فيما تم التوصل إليه في حل شكواهن ومشكلاتهن (الأولى تم حل مشكلتها، والثانية لم تتم حل مشكلتها، والثالثة تم تجميد شكواها، والرابعة لازالت مشكلتها قائمة حتى الآن). وقد توصل البحث لعدد من النتائج والتوصيات والمقترحات للاهتمام بشكاوى السيدات التربويات والإسراع في حلها، لتمكين النساء في أعمالهن وعدم تبديد طاقاتهن الذهنية والبدنية.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

Management of Female Educationists' Complaints at the Ministry of Education: Analytical study

Abstract:

This research study aimed to highlight the female educationists' complaints at Ministry of Education and to identify the reasons behind such complaints. It also aimed to investigate the factors affecting solving their problems and propose some mechanisms to the concerned authorities who should take actions by supporting female educationists as this will lead to improve their performance and the performance of the Ministry of Education. The researchers of this study adopted the qualitative and quantitative method to achieve the objectives of the study. The researchers collected and analyzed data in an inductive method with the focus on the meanings and frequencies of responses raised by the complainants. The data gathering tool used was in–depth interviews with the female teachers. The targeted group of female teachers was purposively selected based on different job levels, positions, and the result of their complaints (one complaint has been solved, and the second has not been solved, while the third complaint has been suspended, and the last has been pending and not solved). The researchers of this study have come up with certain findings and recommendations and also suggestions to address female educationists' complaints and proposed a mechanism for accelerating solutions so as to empower women in their jobs and not to dissipate their mental and physical capacity and energies.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

مقدمة:

لا يقتصر حق المرأة كما أوضحته الشرائع والقوانين في العمل فقط وإنما في جميع متطلبات العمل من تدريب وتأهيل و ترقٍ، فقانون العمل لم يمنح المرأة هذا الحق فقط وإنما أعطى للمرأة مزايا بسبب وضعها كأم وزوجة، منها تخفيض ساعات العمل بسبب الحمل ومنحها إجازة الوضع وتخفيض ساعات العمل للمرأة المرضع بل حظر الأعمال الشاقة والمضرة صحياً على المرأة، وقد طالبت المرأة بمزيد من الحقوق التي برزت بشكل جلي وواضح في الدستور اليمني (المادة 42، 24) الذي ساوى بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ولعل مشاركة اليمن في مؤتمر بكين 1995م وإنشاء اللجنة الوطنية للمرأة التي أنشئت في عام 1996م كآلية مؤسسية وطنية تُعنى بقضايا النهوض بالمرأة، وتعزز هيكلها بإنشاء مجلس أعلى للمرأة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية سبعة وزراء لوزارات ذات علاقة بقضايا المرأة إضافة إلى شخصيات نسائية يمثلن بعض الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وهي أبرز استجابة في تنفيذ ما جاء بمنهاج عمل بيجين فقد سعت وبقوة من أجل إدماج المرأة في مختلف المجالات التنموية وحققت إنجازات لا بأس بها هنا وهناك وتظل البقية الباقية منه طموحات وتحديات قائمة. (التقرير الوطني للجمهورية اليمنية بيجن+15)

كما كان للمرأة اليمنية حضوراً في مخرجات الحوار الوطني الشامل 2011م، وفقرات تقرير فريق الحقوق والحريات من حق المرأة، الفقرة (157) حق المرأة في إجازة رعاية المولود سنة بأجر كامل وسنة أخرى بنصف الأجر، والفقرة (158) حق النساء في التمتع بالحقوق الخصوصية المتصلة بالحمل والولادة واعتبار وظيفة الإنجاب وظيفة اجتماعية يتحمل عبئها الوالدان معاً ومؤسسات الدولة.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

وقد واجهت المرأة اليمنية العديد من التحديات والمشكلات التي حدت من دورها المؤثر في المشاركة في بناء مجتمعها، وبالرغم من ذلك وجدت عدد من النساء اليمنيات الفاعلات اللاتي لهن حضور كبير في كافة المناشط الاجتماعية، ولم تحصل النساء على هذا إلا بعد نضال طويل وطموح تجاوز تلك التحديات بتأييد أو معارضة من المجتمع وعاداته، ومشكلات ومعاناة كبيرة تجعلهن في كثير من الأوقات يتقدمن بشكاوى عنها للجهات المختصة، فتقف الجهات المختصة كداعمة للمرأة للتغلب على تلك المشكلات، أو العكس.

بناءً على ما سبق فإن دراسة الشكاوى التي تتقدم بها التربويات وأسبابها وكيف يتم التعاطي معها من قبل الجهات المعنية يأتي استجابة موضوعية واعية لمعرفة المعوقات التي تحد من انطلاق طاقات المرأة التربوية ومشاركتها البناءة في المجتمع، لتذليل المشكلات التي تبدد طاقاتها وتهدر وقتها عن أداء رسالتها التربوية السامية حيث تمثل الشكاوى التي تقدم من الموظفين إلى مؤسسات القطاع العام إحدى أعمدة نظام المساءلة، إضافة إلى أن بعضها قد يسلط الضوء على مكامن الخلل في أداء أشخاص أو في بعض مجالات عمل تلك المؤسسات.

مشكلة البحث:

مما سبق تتضح مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- ما أبرز الشكاوى التي تتقدم بها التربويات في وزارة التربية والتعليم إلى جهة الاختصاص؟
- ما أسباب الشكاوى التي تتقدم بها التربويات إلى جهة الاختصاص؟
- ما العوامل التي تتحكم في حل شكاوى التربويات لدى الجهات المعنية؟

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في:

- إبراز واستخلاص نتائج وحقائق عن أهم الشكاوى التي تتقدم بها التربويات إلى جهة الاختصاص.
- التعرف على الأسباب الحقيقية لتلك المشكلات والشكاوى.
- التعرف على كيفية التعاطي مع شكاوى التربويات من قبل الجهات المعنية.
- التعرف على العوامل التي تتحكم في حل شكاوى التربويات لدى الجهات المعنية.
- مساعدة من يهمه الأمر في إيجاد حلول عملية واقعية للمشكلات المفروضة على المرأة (التربوية) لحمايتها من الانتهاكات التي تتعرض لها، وكذلك تحسين أداء المؤسسات التربوية برفع جودة وسرعة أداء الخدمات للمجتمع من خلال مساءلة موظفي الإدارة بخصوص أعمالهم وأدائهم.

أهداف البحث:

يهدف البحث من خلال أسئلته إلى الآتي:

1. بيان أبرز الشكاوى التي تتقدم بها التربويات في وزارة التربية والتعليم للجهات المعنية.
2. بيان أسباب تلك الشكاوى والمشكلات التي تواجه التربويات في وزارة التربية والتعليم.
3. تتبع العوامل التي تتحكم في حل شكاوى التربويات لدى الجهات المعنية.
4. اقتراح حلول للمشكلات تقدم للجهات المعنية لاتخاذ الدعم للمرأة (التربوية).

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

منهجية البحث:

تم اتباع المنهج الكيفي(النوعي) لإجراء الدراسة، والمنهجية الكيفية هي التي يمكن القيام بها أو إجراؤها في السياق أو الموقف الطبيعي، حيث يقوم الباحث بجمع البيانات أو المعلومات أو الكلمات أو الصور، ثم يحللها بطريقة استقرائية مع التركيز على المعاني التي يذكرها المشاركون ويتم وصف العملية برمتها بلغة مقنعة ومعبرة. (الخياط، 2010، 191)

الأداة المستخدمة ودور الباحثين:

تم الاعتماد على المقابلة الفردية المتعمقة (زيتون، 2006، 76، 77) مع "المعلمات"، وتم تحديد الأسئلة مسبقاً عن (المشكلات التي واجهت المعلمات وتقدمن بشكوى عنها للجهات المعنية، وكيف تعاملت الجهات المعنية مع الشكوى المقدمة لها وحلت مشكلة الشكوى وماهي مقترحات المُعْلِمَات لحل تلك المشكلات، مع مراعاة أنه يمكن إضافة أسئلة أخرى وفقاً لمقتضيات المقابلة ومن ثم تسجيل هذه المقابلات في سجل خاص لتنقيحها ومراجعتها، وقد تم اختيار المقابلة الفردية المعمقة كأداة لجمع البيانات وذلك لمناسبتها لموضوع البحث، وأيضاً لتتحدث كل معلمة بحرية أكثر دون التأثر بآراء غيرها، ولنتمكن من استيضاح ما هو غامض وغير مفهوم في تعبيراتهن، كما تم التواصل مع المعلمات تلفونياً وشخصياً عدة مرات طوال فترة إعداد وتحليل وكتابة تقرير البحث للتأكد مما تعني لهن المصطلحات التي استخدمنها عند تسجيل المقابلات المعمقة.

دور الباحثين:

تمثل دور الباحثين في التنسيق المسبق مع المعلمات وإجراء المقابلات معهن من خلال تعريفهن بهدف البحث والغرض منه لضمان موافقتهن على إجراء المقابلة، ثم تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من المعلمات.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

كيفية اختيار المعلمات:

تم اختيار المعلمات بصورة قصدية باختيار معلمات لديهن مشكلات مختلفة ويشغلن أعمالا ومناصب مختلفة والتفاوت فيما تم التوصل إليه في حل شكواهن ومشكلاتهن، وهن كالآتي:-

- **(غ) مديرة مدرسة** (تم البت في شكواها لصالحها) والتركيز على (كيف تم حل مشكلتها؟).
- **(أ) موظفة إدارية** بالديوان (لم تتم حل مشكلتها) والتركيز على(لماذا لم تحل مشكلتها؟).
- **(ف) أمينة مكتبة** (تم تجميد شكواها) والتركيز على (لماذا تم تجميد مشكلتها؟).
- **(خ) وكيلة مدرسة** (لازالت في معمعة المشكلة والشكوى) والتركيز على (لماذا لم تحل مشكلتها إلى الآن؟).

وللعلم بأن شكاوى المعلمات قد تم تقديمها لجهات الاختصاص في نفس العام الدراسي 2014/2013م.

وقد تواصل الباحثان مع المعلمات وتم إخبارهن بالغرض من المقابلة وتسجيل المقابلة واستعراض المشكلة وتفاصيل الشكوى، والحمد لله أن عنصر الثقة بين الباحثين وبينهن كان متوفراً بشكل كبير وجميعهن عند المقابلة أحضرن معهن أوليات الشكاوى والمعاملات التي تثبت صدق شكواهن وتسليمها للباحثين مع أنه تم إخبارهن أنه لا حاجة لأوليات الشكاوى في البحث ومع ذلك أصر بعضهن على إعطائها للباحثين.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

مصطلحات البحث:

الشكوى الإدارية:

كما يعرفها(جانيل بارلو وكلاوس مولر) في كتابهما تحويل شكاوى العملاء إلى سلاح استراتيجي (1999م): بأنها توقعات العميل التي خابت – أي التي لم يتم إشباعها.

تعريف الشكاوى إجرائياً:

بأنها المشكلات والأضرار التي تلحق بالتربوية وتجعلها تصرح بها، وتتقدم بها مكتوبة إلى جهة الاختصاص ويجري التحري والتحقق منها في إدارات وأقسام الرقابة والتفتيش المالي والإداري في وزارة التربية والتعليم وفروعها (أو بحسب مسماها الجديد إدارة وأقسام المراجعة الداخلية).

تعرف التربويات إجرائياً: (ومفردها تربوية) وهي المرأة المؤهلة تربوياً وتعمل في المجال التربوي، وتشغل عملاً تربوياً(معلمة، إدارية، مديرة، موجهة،....الخ).

الإطار النظري للبحث:

تواكب الاهتمام بقضايا المرأة من جانب الحكومات والمنظمات الأهلية والمدنية العربية، مع الاهتمام العالمي بتلك القضايا، الذي استمر طوال العقود الثلاثة الماضية، وعقدت في سياقه مؤتمرات واتفاقات دولية كثيرة، مثل مؤتمر بكين، ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية السيداو القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي هدفت إلى إجراء تغييرات في مكانة المرأة ودورها في الحياة الإنسانية (بيجين، 1995)

و الأهم من ذلك، ارتباط الاهتمام العربي الراهن بقضايا المرأة بموضوع الإصلاح الذي تصاعدت وتيرة الحديث عنه في السنوات الاخيرة، ذلك أن النهوض بالمرأة ومعالجة قضاياها، إنما هو نهوض بنصف المجتمع ومعالجة للقسم الأكبر من قضاياه في الحد الأدنى، وهو إجراء إذا تم القيام به، فإن من نتائجه وضع المجتمعات على قاعدة تطور غير مسبوق، بسبب الدور الخاص والمميز

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

الذي تقوم به النساء في تربية الأجيال وإعدادها للمستقبل.

فالاهتمام بموضوعات المرأة، كجزء من سياق الإصلاح العربي، وأبرزها تأكيد تمكين المرأة للمشاركة في الحياة العامة بمجالاتها كافة، وحتى يكون لهذه المشاركة معناها العملي والجوهري، لا بد من تبني الحكومات موقفاً يدعو إلى مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومعالجة المشاكل التي تحد من مشاركتها، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات القانونية والإدارية، التي توفر الإطار القانوني والإداري للمشاركة، كما في تصفية سياسة التمييز بين النساء والرجال، ومنها تعديل قوانين وأنظمة العمل بالإشارة إلى عمل النساء وظروفه، وكذلك في إصدار التوجيهات إلى ضرورة إدخال العنصر النسائي في الوظيفة العامة، وتولي المناصب السياسية والإدارية على قدم المساواة مع الرجال.

وغالباً ما تعيق المنظمات الحكومية الهرمية فرص المشاركة للمرأة، ويكون التفاعل بين أعضاء المجتمع والحكومات محدوداً وبالتالي تبرز الحاجة إلى قنوات أفضل لتعبير المجتمع المدني عن التزامه ممارسة اللامركزية والعمل الإيجابي، فالفكرة هي أن العمل الإيجابي واللامركزية والتربية المستندة إلى الحقوق تؤدي إلى تعميق السياسات الديمقراطية، وعلى الحكومات تطوير أنظمة لقياس أداء الموظفين، تشددّ على المؤشرات النوعية، على غرار تعزيز التمكين عوضاً عن الأهداف الكمية.(Supriya ،2001 ،36-42)

وحيث لاتزال نسبة مشاركة المرأة العربية في صنع القرار ضعيفة فتشير الإحصاءات إلى أن متوسط تمثيل المرأة العربية في البرلمان يقدر بأقل من 0.05%.، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010) وبالمثل فإن تمثيل المرأة اليمنية لازال ضعيفاً ولا يرقى إلى مستوى طموح المرأة اليمنية ولا يتساوى مع حجمها من عدد السكان والمقدر ب 49.5٪ (تقرير وضع المرأة في اليمن، 2009م).

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

وبالرغم من أن الحكومة اليمنية دعمت المرأة اليمنية واتخذت عدداً من التدابير لوصولها إلى مواقع السلطة وصنع القرار وذلك كجزء من التزامها بالمواثيق الدولية بهذا الشأن فأنشئت عدداً من اللجان والمجالس والقطاعات والاستراتيجيات التي تُعنى بقضايا المرأة مثل إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة في العام 1996م، وإنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في العام 1999، وكذلك استحداث قطاعات خاصة بالمرأة وإدارات في عدد من الوزارات مثل:

قطاع تعليم الفتاة في إطار وزارة التربية والتعليم أنشئ في العام 2006م ترأسه شخصية نسائية بدرجة وكيل وزارة.

قطاع تنمية المرأة في وزارة الإدارة المحلية أنشئ في 2007م ترأسه امرأة بدرجة وكيل وزارة.

قطاع تعليم وتدريب الفتاة في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني في عام 2009م.

إنشاء إدارة عامة للمرأة في اللجنة العليا للانتخابات.

إنشاء إدارة عامة لموازنة النوع الاجتماعي داخل وزارة المالية.

إنشاء إدارة عامة للمرأة والطفل في وزارة الداخلية.

إنشاء إدارة للمرأة في التوجيه المعنوي التابع للقوات المسلحة.

واصدار استراتيجية المرأة العاملة " 2001–2011 " والتي تمحورت حول زيادة وتوسيع فرص المرأة في سوق العمل ورفع مستوى الوعي بأهمية عمل المرأة في التنمية الشاملة والمستدامة وتشرف على تنفيذها الإدارة العامة للمرأة العاملة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل والمدعومة من منظمة العمل الدولية.

وكذلك تحديث استراتيجية تنمية المرأة 2006–2015م الذي تتابعه اللجنة الوطنية للمرأة مع الجهات المعنية بالتنفيذ وفقاً لمحاورها الستة (التعليم، الصحة، الفقر، صنع القرار، ومناهضة العنف ضد النساء، والإعلام) والتي كان من أهم مرتكزاتها منهاج عمل بيجين واتفاقية السيداو وأهداف التنمية الألفية.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

وإدماج مكون النوع الاجتماعي في إطار برامج ومشاريع الجهات المانحة في اليمن.

إلا أن من أبرز مشكلات المرأة هو أن علاقة الحكومة بقضاياها لا تتعدى في كثير من الأحيان الخطابات السياسية أو مسودة السياسات الوطنية والقطاعية، ، واتباع سياسة التفريخ وازدواجية المهام للآليات المؤسسية المعنية بقضايا المرأة سواء على المستوى الرسمي أو بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تمييع هذه القضايا. (تقرير وضع المرأة في اليمن، 2009م)

وقد توالى عقد العديد من النقاشات والتقارير العربية والمحلية، والدراسات العلمية التي طرحت فيها أهم المشكلات التي تواجهها المرأة في عملها من جميع النواحي، فكان من مشكلات المرأة في أدوارها الاجتماعية في الأسرة ومحيط العمل، تحيز الأحكام القضائية ضد المرأة، ضعف تأهيل المرأة بضوابط العمل في البيئة المختلطة، وكذا ضعف الأبحاث العلمية المسحية التي تدرس قضايا المرأة العاملة وحقوقها، والضعف الإعلامي في تغطية قضايا المرأة الحقوقية(جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، 2015)، وبطء التقدم في التخفيف من العنف والتمييز ضد المرأة وتغيير الممارسات والسلوكيات السلبية المجتمعية تجاههما(تقرير وضع المرأة في اليمن، 2009م).

أما المشكلات التي تواجه المرأة في البيئة التنظيمية والإدارية في مجال العمل: المشكلات المرتبطة بالإدارة المركزية(العاجز، 2001م)، وسوء استخدام السلطة، وعشوائية توزيع المهام في بيئة العمل، وعدم توفر خدمات (مصلى – دورات مياه – استراحة) في بيئة العمل (جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، 2015)،وبطء شديد في فهم واستيعاب مشاريع القوانين المعدلة والمتضمنة تميزاً ضد المرأة الذي يؤدي إلى الوقوف أمامها وعدم البت فيها من قبل الجهات ذات الاختصاص، والتمييز بين النساء والرجال في الترقيات الوظيفية في بيئة العمل المختلطة، وانتشار ظاهرة الوشاية بين العاملات في بيئة العمل، وضعف العلاقات الاجتماعية بين النساء

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

العاملات خارج مجال العمل، وارتفاع درجة النقد الذاتي بين النساء العاملات في بيئة العمل المختلطة(السبيعي، 2010م).

وكان من أهم توصيات ومقترحات ورشة عمل دور المرأة التنموي التي أقامها الاتحاد الوطني للمرأة التونسية بدعم من المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2010م:مساعدة المرأة على التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة العامة وتكريس شراكة الزوجين في النهوض بأعباء الأسرة ليتسنى للمرأة الاضطلاع بأدوار قيادية في المجتمع بكفاءة وفاعلية بنشر ثقافة المشاركة والتعاون بين أفراد الأسرة من خلال برامج التعليم والإعلام وعبر هيئات المجتمع المدني(المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010).

أسلوب تحليل البيانات وتفسيرها: –

بدأ التحليل باختصار البيانات والبحث عن النماذج والروابط والعلاقات عن طريق إعداد البيانات وتنظيمها، واستكشاف قاعدة البيانات وتشفيرها، ووصف النتائج وتكوين المحاور، وتفسير معنى النتائج (أبوزينة، 278، 2007).

هذا وقد كانت نتائج تحليل المعلومات المستقاة كالآتي:

أولاً:– أبرز الشكاوى التي تتقدم بها التربويات في وزارة التربية والتعليم لجهات الاختصاص كما عبرت عنه المعلمات(الشاكيات):–

تتنوع وتختلف الشكاوى التي تتقدم بها التربويات لجهة الاختصاص باختلاف وتنوع المشكلات التي تواجههن ويمكن إجمالها بأنها شكاوى تتعلق بـ:

- **ظروف بيئة العمل:**– بيئة العمل التربوية المستقرة تساعد على العطاء والعمل والإبداع وما تمت ملاحظته من أقوال المعلمات بأن عدم استقرار بيئة العمل هي ما جعلتهن يتقدمن بشكاوى لرغبتهن في تغيير تلك البيئة إلى بيئة أفضل، فالتربوية الأم (أ)رأت ذلك في عمل حضانة لأطفالها داخل ديوان عام الوزارة وبذلت جهدها ووقتها لمتابعة هذا الأمر لمدة عام كامل ومع أن هذا حق من حقوقها وليست مسؤوليتها – وهي تطالب بهذا الحق – عمل تصور مقترح لموقع

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

الحضانة ومتابعة الموضوع كمندوبة لهذا الموضوع.[(أ)(فالاستقرار النفسي في العمل مهم، والموظفة نفسها تؤدي عملها بأكمل وجه)،(سمعنا أن وزارة الإعلام فيها حضانة للموظفات كامل فهن يعملين باستقرار كامل)،(الوزير قال لي أعملي تصور، وعملت التصور)،(فعلنا اتفاق بيننا أنا كمندوبة عن هذا الموضوع وقلنا انتو تشتوا ترقدوا فيه الليل لكم والنهار لنا من – ثمان لـ واحدة – للحضانة)]، (ف) عانت من مضايقات زميلاتها وإدارة المدرسة.[(ف)(أول ما به كان عملية تطفيش إدخال مدرسات وهذا كان واضح جداً إنه عملية تطفيش لأنهم كانوا يزّيدوا)، (فوق 36 حصة فوق طاقتي كأستاذة وكمدرسة وفوق نصابي القانوني)، (أنا كنت ملاحظة أنه في تركيز عليَّ وأنا أشتي أثبت جدارتي بهذا العمل)، (رغم أني استمريت 5 سنوات في إدارتها على أكمل وجه وكنت بين أعمل اكتفاء ذاتي بالنسبة لي أنه معي طابعة في البيت وأقوم بطباعة كل نشاط وعمل مكتبي طبعاً شغل ومجهود ذاتي].

و(خ) تلقى مضايقات عديدة في بيئة العمل فتستمر في مواصلة شكواها. [(خ)(انه كسر الدواليب انه كسر المكتب واقتحموا كذا وانه طردوني وأنها بدأت تستولي على المدرسة وبدأت تهمشني في المدرسة].

- **البحث عن العدالة والإنصاف**: تتعرض النساء التربويات للظلم نتيجة غياب مبادئ التنافس الشريف في العمل، وبالذات في إجراءات الترقي فهذا الأمر يسبب الكثير من المشاكل التي تجعل التربوية تلجأ لتقديم الشكوى بحثاً عن العدل والإنصاف.[(ف) لا لا طبعاً لا يوجد إنصاف أين الإنصاف لا تأكدوا ولا نزلت لجنة تحقق ولاشي وتتأكد من صحة الشكوى، حاولت إخبار الوزير بهذا الشي كيف يا ناس بمجرد إن أنا قدمت شكوى أطالب بحقي برجوعي للمكتبة وعمل تحقيق في الألفاظ النابية اللي قالوها لي توصل لدرجة يشتوا يسحبوا درجتي الوظيفية بعد 23 سنة خدمة)،(ما لقوش أي خبر ما قاسوش أنه كمجهودك كعملك كسنوات عمرك قضيتيها في العمل)

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

[(غ) أخبر مدير المنطقة أن التي ستكون عليها الاختيار هي أنا فما كان من مدير المنطقة إلا أن ذهب وأعاد صياغة ورقة الترشيح واختار، وأبعد اسمي من ضمنها أنا علمت بذلك الشيء والحمد لله أني علمت)، (ذهبت إلى مدير مكتب التربية وطلبت منه إنصافي)]

[(خ) عرفت أنه رفع استمارة ترشيحها للمكتب بعد المديرية بينما أنا حجز استمارتي عنده وما رضي يرفع بها... طبعا أنا إيش سويت؟؟ على طول رحت اشتكيت في مكتب التربية)، (في هذه الحالة أيش عملنا؟؟ أنا على طول قابلت الأمين مباشرةً واشتكيت)، (بأن مدير المنطقة حاجز ملفي واستمارة الترشيح وأن صاحبة الدبلوم مشاها وفي طريقه لاستكمال الإجراءات وإصدار القرار لها)]

- **الاستباق في مواجهة ذوي النفوذ**: تتقدم المعلمة بشكواها لجهة الاختصاص لتتفادى شراً تتوقعه وتحمي نفسها بشكوى استباقية من تهديد وتتقدم كذلك بشكواها لمواجهة قوى النفوذ والفساد.*[(ف) لأنني أتحركت في الثلاث الجهات في نفس الوقت، ولأني من أول أسبوع كنت عارفة أن المديرة بتشغلني لأنها واصلة قوي)، (بعدها أنا لم أسكت قدمت شكوى للرقابة وشكوى للمكتب وأخر شي قدمت شكوى للوزير)، (وحصل لي تهديد...فهمتيني؟؟ كان يشتي الراتب الراتب)، (مش إنني تباعاً كنت في كل الجهات)]*

،[(خ) (ومدير المنطقة الظاهر إنه (قبض) وهذه الكلمة حطيها بين قوسين من هذه صاحبة الدبلوم)، (إني بديل ومنقطعة وما عندي أي خبرة في العمل الإداري وما عندي تقديرات وهذا كل أثبته إنه كذب وانه عكسه وجبت رد من مدير مكتب التربية تزكية إني كويسة)، (هاااااا لأن في قوى متنفذة وواصلة قوي واقفة ضدي بالرغم أن معي مذكرات من الوزارة ومن الرقابة) (وأنا كمان معي قوى متنفذة مثلهم زي....، و...، و...)]،

- **الإحساس بالخديعة والخطر**: عندما أحست المُعْلِمَات التربويات بالخطر وبأنهن يتعرضن لتضييع قضاياهن وسيقعن فريسة للخديعة لجأن إلى تقديم الشكاوى

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

ففي ظل غياب آليات واضحة للتعامل مع الشكاوى في وزارة التربية والتعليم، وحيث أنه لا يوجد قانون يحمي الشاكية ويحدد آليات وإجراءات الشكوى وكم الزمن المفترض أن تستغرقه الشكوى.[(غ)*طبعاً مدير المنطقة هذا كانت له أيدي طوال فكان بيث سمومه أينما ذهبت وأينما حضرت*)، [(غ)*فيه لف ودوران بس أنا ما سكتش ماصبرتش ورحت للخدمة المدنية*)،(*طبعا أنا إيش سويت؟؟ على طول رحت اشتكيت في مكتب التربية*)، (*وأخذوا يماططوا ويطولوا وينزلوا دخلت للوكيلة في الأمانة واشتكيت طلعت للأمين اشتكيت*)] [(خ)(*وكانوا من قبل يهدوني أنتي حتطلعي أنت ماجستير عشان أقبل بالطرف الثالث في دخول المنافسة يعني يدخلوني للحلبة ونتصارع أنا كنت رفضت دخول الحلبة (المفاضلة) من أصله ورفعت شكوى وقدمت تظلم*)،(*طبعاً حسيت بالخطر أن الأخت إجراءاتها بدأت تمشي وأنها وصلت للأمانة بالرغم من علمي أن مكتب التربية رفض الرفع بها*)]، [(ف)(*آه حصل تهديد منه شخصيا من الرقابة فعلا كان يشتي الراتب الراتب*)]

- **الحفاظ عن حقوقها**: تقدمت المعلمات بشكواهن لجهة الاختصاص للحفاظ على حقوقهن في الترقي والتطوير في مجال عملهن وحقهن في العمل ضمن بيئة عمل آمنه مستقرة لا يُعْتدى عليهن فيها، ليلتفت إلى مطالبهن.[(غ)(*من حقي أكون مديرة*)]،[(ف)(*قدمت شكوى أطالب بحقي*)]، [(خ)(*قلت احتفظ بحقي وتقدمت بشكوى في الأمانة وقدمت شكوى في الوزارة*)، (*ومعي شهادات تثبت كل هذا المهم اثبت أن كلامهم كذب وأرفقت هذا كله بملف المفاضلة للمه؟؟ ينظروا في الشكاوى حقي وفي التظلمات*)]

مما سبق نرى بأنه تتنوع وتختلف الشكاوى التي تتقدم بها التربوية لجهة الاختصاص باختلاف وتنوع المشكلات التي تواجهها ويمكن إجمالها بأنها شكاوى تتعلق بظروف بيئة العمل التي تعيقها عن أداء عملها على أكمل وجه، فتبحث عن العدالة والإنصاف عبر تقديم شكواها إلى جهات الاختصاص،

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

فيستبقها ذوو النفوذ الذين تقدم ضدهم شكواها فيزداد إحساسها بالخديعة والخطر فتصر على متابعة شكواها لأجل الحفاظ عن حقوقها من الضياع.

ثانياً:- أسباب الشكاوى التي توجهها التربويات لجهات الاختصاص:-

عند التحليل لوحظ بأن أسباب الشكاوى التي تقدمت بها المعلمات لجهات الاختصاص كانت نتيجة لاختلالات إدارية، وكذلك للاضطرابات السياسية في البلد بشكل عام والتي تأثرت بها الساحة التربوية ويمكن إجمالها فيما يلي:-

- **غياب خطوط السلطة والمسؤولية**: لوحظ عند تفحص أقوال المعلمات غياب خطوط السلطة والمسؤولية في الإدارة التربوية، وكذا المزاجية في احترام توجيهات وأوامر من هو أعلى في السلم الوظيفي، ففي مشكلة (ف) موظف الرقابة أهمل توجيهات الوزير وأخفى التوجيهات وتصرف بلا مسؤولية بدون أن يتعرض لأي عقاب. *[(ف)(وذلك بتطنيش توجيهاته، عندما حصلت على عدة توجيهات من الوزير)، (وتفاجأ الوزير أنه لم يتم العمل بقراراته ولا بتوجيهاته)، (توجيهات الوزير تم وضعها في الدرج)، (وغيابهم المستمر أنا أكثر ما ضرني فعلا غياب الموظف المكلف بالموضوع)، (واكتشفت فيما بعد أنها مؤامرة من الموظف مع المكتب والمديرة)]*

كما أن مدير المنطقة التي تعمل بها (خ)يتجاهل تعليمات مدير المكتب وأمانة العاصمة ليعين ويتجاهل من يريد بمزاجية وبدون أي احترام لتوجهات من هو أعلى منه في السلم الإداري. *[(خ)(أنه حر فيمن يعيّن ومن ينزّل من حزبه ويمشيه....و طز في أي أوامر عُليا من فوقه لأنه يعرف لا في أحد يعاقبه أو يحاسبه وأنه فوق القانون عشان كذا كان يتبلطج)، (أمين العاصمة رفع عدة مذكرات لمدير مكتب التربية و لمدير المديرية أفيدونا عن شكوى الأخت عشان نستكمل إجراءات المفاضلة ردوا رد عادي روتيني ارفعوا استمارتها)، (الوزير عمل توجيهات للمكتب وللأمين أنه طبقوا المعايير المهنية السليمة التربوية للتعيين لكن ما حد عبر)]*

و(غ) تم قبول ورقة تزكيتها من المجلس المحلي لترجح كفتها في المفاضلة وتفوز

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

بمنصب مديرة المدرسة، بدون أن يكون ذلك لأنها الأفضل في كفة المعايير المعدة والمعمول بها. *[(غ) ولكن إذا ما كانش معي حد في المجلس المحلي إني ضايعة وأنهم طلعوها لغيري وأنه هكذا قد أنتي دارية)].*

- **سوء استخدام الوظيفة العامة**: لوحظ سوء استخدام الوظيفة العامة من قبل الذين عاصروا شكوى المعلمات من موظفين ومدراء مدارس ومدراء مناطق ومكاتب ووكلاء الوزارة الشاغلين لوظائفهم العامة، واستخدام مكان الوظيفة لمصلحتهم الشخصية، فنجد بأن وكيل الوزارة تعنت في الموافقة على إقامة حضانة لأطفال الموظفات. *[(أ)(وكذا كل ما نشوف مكان ونقول هذا يقولوا لا هذا مكان لتخزينة الوكلاء هذا لفلان لا هذا مخصصات لهم لشخصياتهم مش للعمل)، (ورجعنا للوكيل... هو الذي رفض وقال هو أصلا ما وافقش على هذا المشروع ولا عمل به ولاشي النهاية أنكر هذا كله رغم أن معانا وثائق تدل على موافقته)]*

ومدير المنطقة يرفض الترشيح إلا من تتناسب مع ميوله واتجاهاته الحزبية وتحقق له مصلحة مادية شخصية ويعد بالمناصب الإدارية التي تحت سلطته، وكأنها أملاك خاصة به. *[(خ)أنه حر فيمن يعيّنومن ينزّل من حزبه يمشيه)]*

و(غ) غيرت قناعات مدير المنطقة بها وأسلوب تعامله معها بعدما أحضرت واسطة تفاهمت معه، ولكنه لازال كما يرى من وجهة نظره أنه يمتلك هذه المنطقة التعليمية ليهب ويعد بالمناصب الإدارية فيها من يشاء بما يشاء. *[(غ)(لكن المدرسة هذه بالذات قد كان وعد بها لأخرى بيتها يطل على حوش المدرسة)، (مدير المنطقة لأنه وعد واحدة انه يدي لها إدارة المدرسة، وكان في النهاية موافق إنني اطلع لكن ما يشتيش يتراجع عن كلامه معاها)]، [(غ) (مدير المنطقة نفسه بعد ما خزنوا له رجع معي ويشتي يدي لي أي مدرسة أخرى أو أي منصب في المنطقة التعليمية)]*، ومعايير التعيين يتم التلاعب بها وتفصيلها على أشخاص مرغوب فيهم ومقبولين لهم.، يساعدهم في ذلك ضبابية هذه المعايير وعدم وضوحها.*(غ)(فكانت*

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

المعايير كلها حولوها لكي تنطبق عليها ولكن وهذه المعايير كلها لم يأخذوا بها)

وموظف الرقابة يغير أقوال الشاكية(ف)ويتلاعب بشكواها لتحقيق منافع ومصالح ذاتية له ولزوجته.*[(ف)(لا لا لا لم تنصفني –الرقابة– هم سبب المماطلة نفسها توجيهات الوزير تم وضعها في الدرج، وغيابهم المستمر أنا أكثر ما ضرني فعلا غياب الموظف المكلف بالموضوع..واكتشفت فيما بعد أنها مؤامرة من الموظف مع المكتب والمديرة لأن زوجة هذا الموظف في المدرسة هم في المكتب استفادوا منه دخل اسمهم في التكليف ومن تغيبه المستمر وهو استفاد رقى زوجته وعمل لها قرار من المكتب، هذا غير تلاعبه في الشكوى لأنني كتبت خطياً ما حدث بالفعل وكتبت أن هناك شهود فلانة وفلانة وقاموا بتحريفها وزالوا الأسماء وعمل أيضاً، وهذا غير صحيح هذا تزوير وتحويل كلام ما هو معناه هذا أنه نفس الكلام اللي دار في المنطقة)*

ومديرة المدرسة تتخلص من أمينة المكتبة التي لا تتوافق معها مذهبياً.*[(ف)(أنا بصراحة من المذهب المكرمي أنهم رافضين هذا المذهب)،(لمصالح شخصية بيناتهم البين مديرة المدرسة وبين رئيس قسم الرقابة ضعت في الرجلين)*

- **الصراع الحزبي والمذهبي**: تشهد الساحة التربوية حراكاً وصراعاً حزبياً ومذهبياً قوياً لإعادة تشكيل ورسم خارطة الإدارة التعليمية والمدرسية وفرض المنتمين لها كواقع، فالمرأة التربوية أصبحت ضحية وطرفاً في الصراع الحزبي في المدارس، وفي هذا الصراع الحزبي البغيض لا ينتصر إلا من تحدث بنفس الأسلوب ونفس المنطق.

واستخدم نفس الأساليب.*[(غ) (بنت المدرسة)]*

[(غ) (لو ما معيش حد في المجالس المحلية أنهم طلعوا واحدة بدالي)]

وفي هذه البيئة المشحونة يتم اقصاء وتحقير وتكفير المخالفين مذهبيا وايديولوجيا.*[(ف)(الدين لله سبحانه وتعالى ودخلت المذهبية والحزبية في التعامل.)،(إحنا بصراحة من المذهب المكرمي أنهم رافضين هذا المذهب وقالوا*

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

علينا إن احنا جارودية وان احنا رافضة وإن احنا كذا وإن احنا كذا الكلام كله ما يحق لهم كمدرسين يتحاكوا فيه لأن كل واحد ومجهوده وكل واحد وعمله بخلاصة العبارة التكفير من قبل هؤلاء الخمسة والمديرة))،(بمعنى أنه في نوع من التحزب]

حتى ولو لم تكن التربوية ناشطة في المجال الحزبي.(ف) *(ماناش ناشطة... ماناش ناشطة لكن ما أحب احد ينزل من الاتجاه اللي أنا فيه)*

ليقف وزير التربية والتعليم بنفسه لأجل التهدئة الحزبية وامتصاص الاحتقان الحزبي، ولم يُطَلق راتبها إلا بتدخل الوزير شخصياً، ونقلها للعمل بديوان عام الوزارة.

[(ف)(في النهاية اطلقوا راتبي وهذا طبعا بعد ما تدخل الوزير.)، (فك الراتب فك الراتب الوزير الوزير هو اللي الله يبارك فيه وقف جنبي وخرج راتبي ووقع لي أننا أجي هانا ما حد فعل لي شي غير الوزير)،(المضحك المبكي أنه تفاجأ الوزير أولاً من أنه إهمال قراراته رغم إنها كانت قرارات واضحة وصريحة)، (لا مش أمامي بس كلمني شخص بيقل أنتي طلعتي شخصية مهمة الوزير بنفسه بيوصي عليش)

[(خ)(ذلحين لمدة أكثر من شهرين يستغلوا غياب الأمين في الحوار ويستغلوا مشاكل صعدة)، (أنه حر فيمن يعين ومن ينزل من حزبه يمشيه)،(أصبح الموضوع موضوع صراع فتوقف الموضوع ولم يحل إلى الآن)]

من خلال الإجابات يلاحظ أن السياسة تلقي بظلالها في التعامل في ادارة الشكاوي وان التداخل بين العمل السياسي والإداري من العوامل المؤثرة في التعيين للمناصب التربوية والتعامل مع الشكاوى الادارية بصفة عامة و موضوع شكاوى التربويات على وجه الخصوص.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

- **ضبابية معايير التعيين في المناصب الإدارية التعليمية**: عند وضع معايير الترشيح والتعيين لم يوضح بالضبط على من تقع مسؤولية التعيينات في المناصب الإدارية التربوية فهل هي مسؤولية المجلس المحلي أم أمانة العاصمة أو مكتب التربية أم المنطقة التعليمية، فاللوائح والقوانين تجد من يفسرها بحسب هواه وبحسب فهمه لها، وكذا لا يوجد تنسيق بينهم في ذلك أين ينتهي الأول ليبدأ الآخر مهامه ومسؤولياته، وتتدخل لوائح الخدمة المدنية عندما تؤهل التربوية نفسها بنيلها لشهادة عليا تؤهلها لمنصب أعلى تطمح فيه، فلا يتم اعتمادها لها إلا بعد تسوية وضعها في الخدمة المدنية، وهذه الأخيرة تفتح التسويات في أوقات معينة وسنوات معينة وتغلقها بسرعة بدون أن يتمكن الجميع من تسوية وضعهن بمؤهلاتهن الجديدة.[(غ)(فذهبت لكي استوضح منهم ما هو المعيار في الأقدمية هل الأقدمية في شغل الوظيفة الحالية ؟؟كوننا في الوظيفة الحالية أنا والأخرى اللي بيننا المفاضلة كنا نشغل وكيل مدرسة، أو الأقدمية على حسب التوظيف هي موظفة من عام 1991م وأنا في 92 أما إذا كان على حسب الوظيفة السابقة فأنا وكيلة من 2000م وهي وكيلة من 2002)، (المشرع في أمانة العاصمة ليس عنده خبرة ودراية وأيضاً كان عنده مشكلة أخرى بحسب التقديرات قانون الخدمة المدنية يقول الحصول على تقدير جيد جداً أنا وهي حصلنا على جيد جداً الفرق بيننا هو الدرجات في جيد جداً أنا 85 وهي 87 من خلال هذا وهو كان من خلال هذا القانون ما قالش تكون درجاتها كذا قال تكون تقديرها كذا هو قال درجتها أكثر منش وهذا ليس معيار لم يحدد الخدمة المدنية درجة بل تقدير)،(أمانة العاصمة أولاً أنهم لم يعتمدوا مؤهلي على أساس أنني ماجستير إدارة وتخطيط تربوي والباقين بكالوريوس فقط فقالوا أن القانون ينص على الأقدمية في الترشيح فأحد المرشحات معي كانت قبلي بسنة فأنا في 92 وهي 91).

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

- **غياب المساءلة الإدارية**: من أسباب شكاوى التربويات وإهمال البت فيها غياب المساءلة الإدارية للموظفين عن أعمالهم، وهذا الذي ساعد معاصري الشكاوى على تغليب مصالحهم الذاتية على مصلحة العمل. *(ف)(ولا حد داري ما بيفعل الموظفين حقه وإذا دري ما يقدر يفعل لهم شيء)، (ما بش احد يحاسب احد) (خ)(لأنه يعرف لا في أحد يعاقبه أو يحاسبه وأنه فوق القانون عشان كذا كان يتبلطج)*
- **تطويل إجراءات حل المشكلات**: تتفاقم المشكلة والشكوى الواحدة لتصبح عدة شكاوى بعد مرور فترة زمنية على تقديم الشكوى نتيجة لتطويل إجراءات حل الشكاوى والمشكلات، وذلك بسبب عدم وجود آلية واضحة تسير الشكوى من خلالها، وعدم وجود قسم خاص بالشكاوى ضمن هيكلية إدارة وأقسام الرقابة والتفتيش بوزارة التربية وفروعها وعدم وجود موظفين مؤهلين ومدربين للتحقق من تلك الشكاوى (الأهدل، 2012م) فعدم وجود آليات لحل الشكاوى، وتزمين كل شكوى كل ذلك يؤدي إلى تعقد الشكوى وتطويل إجراءاتها.*[(خ)وكان يقول لي مدير المنطقة قد رفعنا قد رفعنا روحي للمكتب وأروح للمكتب ما في شي وارجع لعنده كذا دوامة معي عشر توجيهات من مكتب التربية وتقريبا 7–8 توجيهات من الشؤون القانونية ارفع بملفها ارفع استمارتها للترشيح والمفاضلة)(أنا حزينة على الوقت والجهد والمال الذي أهدر على مدار السنة كاملة من شهر)]*

فيصبح مصطلح شكوى مساوياً لمصطلح قضية ومشارعة وهو المصطلح المتعارف عليه عند التقاضي في المحاكم.

[(غ)واجهتني أيضاً في أمانة العاصمة مشكلة على أساس الإجراءات وطولها وتمطيطها وطلعها ونزلها)، (واستمر الموضوع في أمانة العاصمة بس من شهر 5 إلى 12 وفي يوم 12/12تم البت في القضية، والمشارعة بكلها تسعة شهور]

[(ف) مش بس هكذا هدؤوني نقول نومونى أنهم سيستعينوا بأمانة العاصمة

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

والأستاذ / أمين العاصمة وأنه بيتم تدوير المدرسة وتخضع المدرسة للتدوير والوظيفي لأنه قانون تم تطبيقه على الجميع وطبعا التدوير الإداري ما وصلش للمديرة رغم ظلمها)، (ومرت الأيام هكذا وأنا أدور الوزير..أدور بعد الوزير...حصلته.)]

[(أ)(أنا تعبت سنة كاملة من 2013/2 إلى الآن احنا 2014/2 النهاية ما حققتش أي شي)]

- **ضعف الثقافة القانونية والحقوقية للمرأة التربوية**: فما حققته المرأة العاملة في المجتمعات الأخرى من تفوق وتميز، استطاعت فيه أن تحافظ على حقوقها بسبب إدراكها الكامل واستيعابها لحقوقها الوظيفية والاجتماعية وبما يكفله القانون لها، ولإلمامها بقوانين العمل وسهولة وصولها إلى المعلومات من خلال القنوات المتاحة لها بينما نجد من استعراض شكاوى المعلمات ضعف قنوات تدفق المعلومات الإدارية والقانونية والحقوقية، وتضارب وتعدد مصادر القرار الإداري.[*(غ)(رحنا جبنا للمجالس المحلية بحكم أنها سلطة تنفيذية ويقول في الأمانة أنا إذا قالت لي المجالس المحلية أفعل كذا أفعل بعدها اللي تشتيه بحكم أنها سلطة تشريعية للمنطقة كلها أنهم كتبوا تزكية بأن هذه بنت المدرسة وأن وإن و إن و إن وبعد التزكية لم تستمر قضيتي ومشاريعاتي معهم)، (ذهبت وأحضرت ورقة من محامي في الخدمة المدنية (رئيس قسم التشريع في الخدمة المدنية) ورد عليه أن الأقدمية تكون على حسب شغل الوظيفة والتقدير على حسب تقدير وليس درجة)(ذهبت إلى الخدمة المدنية بحكم أنها السلطة التشريعية الذي كان يذهب يعني المشرع في أمانة العاصمة على أساس قانون الخدمة المدنية... فكانت المعايير كلها حولوها لكي تنطبق عليها ولكن وهذه المعايير كلها لم يأخذوا بها وأخذوا بمعيار واحد وهو الأقدمية ثم قمت بنقض هذا المعيار الذي حكموا عليه)].*

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

- **وجود الوساطات والتزكيات في الوظيفة العامة**: ومما يؤسف له في إجراءات التعيين أو حتى البت في الشكاوى ظهور الكثير من الظواهر الدخيلة على العمل التربوي مثل الوساطات والتزكيات تتدخل في هذا الأمر.[(غ)(وبعد التزكية لم تستمر قضيتي ومشارعاتي معهم)،(وأدرى بكل شي وأنتي دارية أن الوساطات تلعب دور دور كبيييير)]، ((خ) لكن الواحد ما عنده ذيك المحسوبية وانه يسمعوا صوته)، ((ف) أنه بنفسه عيتصل بنفسه لعند مدير المنطقة أو مدير المكتب فتغيرت المعاملة) (الوزير الوزير هو اللي اللّه يبارك فيه وقف جنبي وخرج راتبي ووقع لي أننا أجي هانا ما حد فعل لي شي غير الوزير).
- **ظهور مصطلحات دخيلة ومشينة في العمل التربوي**: نتيجة لانتشار الرشوة والمحسوبية والفساد أدى ذلك إلى ظهور مصطلحات مشينة غير أخلاقية مثل(عصابة – مافيا – رشوة– بلطجة– خزنوا له– قبض– تلف وتدور)،فيتم تداولها في الوسط التربوي وكأنها ألفاظ ومصطلحات عادية غير مستهجنة وغير مشينة بكل أريحية وسهولة بلا استنكار لمعناها وأثرها على الجيل القادم في تدمير القيم والمبادئ والأخلاق.*(ف)(شعرت أني في مافيا وانفجرت هذاك اليوم أنا قلت له شعرت أني في مافيا عندما تجي وتلف وتدور)*

((خ)التحقيقات مرتشية على فكرة كل ما أقول اعملوا استدعاء بشكل جاد يقولوا مابش معانا زلط ما فيش معانا)(وفي الأخير بالفم المليان هاتي حق التخزينة وللآن ما عملوا شي)]

((غ) (بعد ما خزنوا له رجع معي) ، (وأنتي دارية أن الوساطات تلعب دور دور دور كبيييير) ، (وأنه هكذا قد أنتي دارية)

((ف)تقوم باستدعاء هولا العصابة وهم يقوموا باللازم زي ما يقولوا بالواجب وزيادة بعدها أنا لم أسكت) [(ف) (يعني أنها خلية كملت الخلية الأولى وشعرت أني في مافيا وانفجرت هذاك اليوم أنا قلت له شعرت أني في مافيا عندما تجي وتلف وتدور)]

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

وقد كررت المعلمات ألفاظ (فهمتي،قد أنتي دارية، قدها هكذا تمشي، زي ما أنتي عارفة)، وكأن هذه المصطلحات المشينة وهذه الاختلالات أمر واقع ومتعارف عليه ما علينا إلا التسليم والرضى بها كأمر مفروض علينا.

مما سبق نلحظ أن أسباب الشكاوى التي تقدمت بها المعلمات لجهات الاختصاص كانت نتيجة لاختلالات إدارية مثل غياب خطوط السلطة والمسؤولية، وضبابية معايير التعيين في المناصب الإدارية التعليمية، وغياب المساءلة الإدارية، التي أدت إلى سوء استخدام الوظيفة العامة وتطويل إجراءات حل المشكلات، وكذلك للاضطرابات السياسية في البلد بشكل عام والتي تأثرت بها الساحة التربوية فظهر الصراع الحزبي والمذهبي بكل أشكاله وتداعياته على الساحة التربوية، بالإضافة إلى ضعف الثقافة القانونية والحقوقية للمرأة التربوية، ووجود الوساطات والتزكيات في الوظيفة العامة، كل ذلك عبر عنه بمصطلحات لا أخلاقية ولا تربوية يتم تداولها بكل بساطة من قبل التربويات.

ثالثاً:- الحلول التي يفترض على الجهة المشكو إليها اتخاذها لحل مشكلات المرأة (التربوية).

رأت المعلمات أنه لحل مشكلاتهم والبت في شكواهن على الجهات المختصة العمل بالآتي:-

- **تفعيل الدور الرقابي لديوان عام الوزارة:** أجمعت المعلمات بأنه للبت في أي شكوى أوحل أي مشكلة على الجهات المختصة التعامل بوضوح مع الشكاوى وتفعيل مبدأ المساءلة الإدارية وتفعيل عمل الرقابة.

ولتفعيل المساءلة التربوية ولتتمكن إدارة الرقابة والتفتيش من القيام بالدور المأمول والمرجو منها فعليها تقييم عملها باستمرار وعمل رؤية حديثة متكاملة واقعية لإدارة الرقابة في وزارة التربية والتعليم ومكاتبها في المحافظات وفروعها في المديريات عن طريق تقييم الواقع الرقابي من جميع جوانبه (الهياكل، مهام واختصاصات الإدارات والأقسام وما يترتب عنه من توصيف وتحليل وظيفي للعاملين بها ولمهامهم،

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

الأساليب الرقابية)، وأن تولي أهمية خاصة بإيجاد قسم مختص بمعالجة الشكاوى ضمن آليات محددة، وتدريب موظفين مؤهلين لتولي العمل بهذا القسم(الأهدل، 2013م)، وتفعيل أدوات حل المشكلات، والالتزام بالصراحة والوضوح والدقة في التعامل مع المشكلات، وفتح قنوات الاتصال بكل أشكاله(الصاعد – النازل – البيني)، وتطبيق العقوبات الفعلية بحزم للمخالفين، *[(خ)إحالة كل الفاسدين للقضاء ويضربوا بيد من حديد)، (أقول لك يضربوا بيد من حديد يد من حديد)]*

فبسبب ضعف الرقابة والمساءلة وانعدام التعامل الجاد والصادق مع الشكاوى انعدمت الثقة بين الشاكي والمشكو إليه. *[(خ) يعني لو قدمت شكوى في هذول الناس اللي في التحقيقات ما بياخذوا ضدهم أي إجراءات وبطلع أنا الكذابة وأظل أروح وأجي واخسر أكثر ماني خسرانة)]*

[(ف)(ما بش احد يحاسب احد ولا حد داري ما بيفعل الموظفين حقه واذا دري ما يقدر يفعل لهم شي.)]

- **توضيح معايير الترقي والتعيين في المناصب الإدارية**: ترى المعلمات بأنه على الجهات المختصة تحمل مسؤوليتها، والقيام بواجباتها في توضيح معايير التعيين في المناصب الإدارية، وشرح وتفسير نصوص اللوائح إن وجدت للمتعاملين بها، فقد لوحظ ضعف وضبابية العلاقة بين مكاتب التربية والمجالس المحلية.

وعلى وزارة التربية التنسيق مع وزارة الإدارة المحلية في تفعيل دور المجالس المحلية في رفع فاعلية الإدارية المدرسية والمشاركة المجتمعية وتوضيح ومراجعة قانون السلطة المحلية على مستوى مكاتب التربية ضمن عمل مؤسسي هيكلي واضح لمنع التضاربات في التعيينات الإدارية، وإضافة لجنة تسمى لجنة التربية والتعليم ضمن الهيكل الإداري للمجالس المحلية (عزوان، 2011م).

[(غ)(أن مكتب التربية لا يكونش يرميش الحمل على أمانة العاصمة ويقوم بواجباته وأن أمانة العاصمة هي سلطة تشريعية تشرع بعد ما هم يصدر القانون أما هم هم اللي يطبقوا وهم أدرى بالموضوع)].

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

- **توفير الدعم والاستقرار النفسي للتربويات**: ترى المعلمات بأنه على وزارة التربية والتعليم القيام بواجبها في توفير بيئة عمل مستقرة آمنه للموظفات بها، فمثلاً إنشاء حضانة لأطفال الموظفات وحمامات خاصة بهن وبوفية لتوفير احتياجاتهن، وكذا للموظفات في فروعها وأن هذا حق لهن بدون أن تتعبهن في المراجعات الإدارية وعمل المقترحات والتواصل مع المقاولين والمنفذين و....

[(أ)(والله المفروض يأخذوا بعين الاعتبار هذا الموضوع ويتحركوا وهذا واجب على الوزارة أن توفر هذا الشيء وتعين الموظفات على هذا الشيء فالاستقرار النفسي في العمل مهم والموظفة نفسها تؤدي عملها بأكمل وجه)]، [(أ)هذا واجب على الوزارة أن توفر هذا الشيء).

- **الحفاظ على طاقات وجهود التربويات**: على الجهات المعنية الحفاظ على روح الطموح في المرأة التربوية بعدم إهدار جهودها وطاقتها تضيعها في معاملة الترقي والعمل على تنمية رضاها الوظيفي كي تصبح أكثر تفانياً في عملها، فقد لوحظ عدم رضى المعلمات عن نتائج حل المشكلات لا سيما التي لديها واسطة وتم البت في شكواها.

[(غ)(كنت أشتي أرضى صح على أساس مش يكون الرضى أني جبت ورقة من المجلس المحلي أنا كنت أشتي أرضى يكون أنهم نفذوا القانون ونفذوا المعايير)]

وأما التي لم يبت في شكواها ولم تحصل على حقها بعد أن خسرت جهدها ومالها فأصبحت لا تريد هذا الحق وانما تصارع من أجل إثبات الذات.

[(خ) أنا حزينة على الوقت والجهد والمال الذي أهدر على مدار السنة كاملة من شهر 2013/9م حتى الآن لو أصدروا لي قرار ما عاد اشتيه)]

وأما (أ) التي كل همها بإنشاء حضانة لأطفالها وبذلت جهد عام كامل في ذلك تعلن إحباطها ويأسها.[(أ)(بصراحة تحلبطت من هذا النقطة يئست قلت لك أنا تعبت سنة كاملة النهاية ما حققتش أي شي لم انجز شيئ سنة كاملة في مراجعة

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

الوكيل اللي حلبط لنا هذا كأنه نسفنا نسف)].

مما سبق نلحظ أن المعلمات رأين أنه لحل مشكلاتهن والبت في شكواهن على الجهات المختصة العمل على تفعيل الدور الرقابي لديوان عام الوزارة، وتوضيح معايير الترقي والتعيين في المناصب الإدارية وهذا مما يسهم في توفير الدعم والاستقرار النفسي للتربويات للحفاظ على طاقات وجهود التربويات من التشتت والاستنزاف.

استنتاجات البحث:

مما سبق تحليله وعرضه نستنتج بأن:

أ – الشكاوى التي تقدمها التربويات في وزارة التربية والتعليم لا يتم الاهتمام بها وحلها وذلك للأسباب الآتية:

- ضعف اهتمام القائمين على وزارة التربية والتعليم بحق السيدات التربويات في أن تتوفر لهن بيئة عمل مستقرة آمنه في وزارة التربية والتعليم، حيث إنه لا تتوفر لهن أبسط احتياجات هذا الاستقرار من حيث توفر حضانات لأبنائهن، ولا حمامات، ولا مكان يتناولن فيه طعامهن.
- لا توجد لدى وزارة التربية والتعليم وفروعها آلية محددة وواضحة للتعامل مع الشكاوى.
- لا يوجد لدى وزارة التربية والتعليم وفروعها موظفون مدربون ومؤهلون للتعامل مع الشكاوى والتحقق منها.
- أساليب حل المشكلات والتعامل مع الشكاوى تتسم بالعشوائية والمزاجية.
- انعدام المساءلة الإدارية في وزارة التربية والتعليم وفروعها.
- ضعف نظام المعلومات التربوي في وزارة التربية والتعليم وفروعها الذي يسهل من اتخاذ القرار الإداري الصحيح، ويساعد على حل المشكلات والشكاوى بسهولة ويسر وفي وقت زمني قصير.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

- وجود اختلالات تنظيمية وتشريعية نتج عنه التضارب في تعيينات المناصب الإدارية التربوية بين وزارة التربية والتعليم وفروعها مع السلطة المحلية.
- ضعف أجهزة الرقابة المالية والإدارية في وزارة التربية والتعليم ساعد على أن تصبح الساحة التربوية ساحة للصراع الحزبي وإثبات القوى والنفوذ.
- انتشار مصطلحات الرشوة والوساطة وقوى النفوذ كأمر تربوي واقع في حل الشكاوى في البيئة التربوية، مما يضطر الشاكية إلى التعامل بنفس هذا المنطق أو أن ترضى بأنصاف الحلول أو تواجه هذا الواقع أو أن تنسحب يائسة.

ب- تتحكم ثلاث عوامل في الاهتمام بشكاوى التربويات وايجاد الحلول لها وهي:

1 - إصرار وإرادة الشاكية في متابعة ومواصلة شكواها.

2 - وجود قوى نافذة تقف مع الشاكية تتوافق في التوجهات السياسية والحزبية مع المشكو بهم.

3 - وجود دافع حزبي أو مذهبي من وراء الشكوى.

ج- استراتيجيات حل شكاوى المعلمات:

❖ الاستراتيجية الأولى (استراتيجية الحل):

(غ) مديرة مدرسة (تم البت في شكواها لصالحها)،وقد ركزت الباحثة على كيف حُلت مشكلة الشاكية

تم حل مشكلتها عن طريق إحضار توصية من المجلس المحلي بأنها بنت المدرسة، وتغيير وجهة نظر مدير المنطقة في موضوعها عن طريق(خزنوا له)،(وبعد التزكية لم تستمر قضيتي و مشارعاتي معهم)،(لو ما معيش حد في المجالس المحلية أنهم طلعوا واحدة بدالي)، (ف فطُلب مني أن أقدم أوراقي) يتضح من تحليل ومناقشة أقوال المعلمة الأولى (غ) ما يلي أن المعلمة (الشاكية):

- لديها معرفة ووساطة في محيط عملها لذا فقد تم الطلب منها بأن تقدم أوراقها للترشح لمنصب مديرة مدرسة.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

- لديها وساطة مقبولة لدى المشتكى بهم لذا فقد تم حل مشكلتها بسهولة عن طريق تغيير قناعات المشكو به ونظرته للشاكية.
- استعانت بالمجالس المحلية والمعروف أن تشكيل المجالس المحلية يتم على أساس حزبي.
- تعاملت الشاكية بنفس أسلوب وطريقة تفكير المشكو به.
- المعلمة لديها إرادة وإصرار لمتابعة حل مشكلتها في جميع القنوات المتاحة لها.

استراتيجية الحل: عندما يكون لدى الشاكية إصرار وإرادة لمواصلة ومتابعة شكواها، و تقف معها قوى نافذة مقبولة لدى المشكو بهم، ولهم نفس التوجهات السياسية والحزبية، فإن الشكوى ستحل لصالح الشاكية.

❖ **الاستراتيجية الثانية (استراتيجية الانسحاب)**:

(أ)موظفة إدارية بالديوان (لم يتم حل مشكلتها) وتم التركيز– على لماذا لم تحل مشكلتها في إنشاء حضانة داخل وزارة التربية والتعليم لأطفال الموظفات بالوزارة وذلك للأسباب الآتية:–

- مزاجية من بيده القرار حيث رفض اتمام مشروع عمل الحضانة بدون إبداء أسباب للرفض.
- عدم وجود قوى نافذة مقبولة مع الموظفة تقنع وتواجه معرقل المشروع.
- يأس وإحباط المعلمة ومقدمة التصور وعدم متابعتها للموضوع.
- انشغال المعلمة، طالبة المشروع ومقدمة التصور بأعمالها الأساسية ومهام عملها الرئيسي.
- ليست لدى الشاكية إرادة ولا إصرار لمتابعة حل مشكلتها.

استراتيجية الانسحاب: عندما لا يكون لدى الشاكية إصرار وإرادة لمواصلة ومتابعة شكواها، و لا تقف معها قوى نافذة مقبولة لدى المشكو بهم، ولا يكون في الشكوى دافع حزبي أو مذهبي فإن الشاكية تنسحب وتسحب الشكوى وتقتنع

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

من الغنيمة بالإياب.

❖ **الاستراتيجية الثالثة (استراتيجية نصف الحل):**

(ف) أمينة مكتبة (تم تجميد مشكلتها) وركزت الباحثة على – لماذا تم تجميد مشكلتها– ولم يتم حل مشكلتها الأساسية – التحقيق في قضيتها وارجاعها إلى عملها في المكتبة–، وإنما تم نقلها للعمل بديوان عام الوزارة، ورضت بنصف حل، ويمكن إجمال ذلك لعدة أسباب منها :–

- الوضع المضطرب بشكل عام للبلد، والإدارة التربوية بشكل خاص.
- ضعف أداء أجهزة الرقابة في وزارة التربية والتعليم وانعدام المساءلة الإدارية.
- تم تسوية مشاكلها الفرعية الناتجة عن قضيتها الرئيسة لتجنب الدخول في صراعات مذهبية ولأجل التهدئة العامة.
- لا توجد لدى الشاكية قوى نافذة تدعمها لحل مشكلتها كما ترضيها وانما فضلت الحل الوسط الأفضل بالنسبة لها كي لا تتوه في صراعات أكبر.
- الشاكية لديها إرادة وإصرار لمتابعة مشكلتها في جميع القنوات المتاحة.

استراتيجية نصف الحل: عندما يكون لدى الشاكية إصرار وإرادة لمواصلة ومتابعة شكواه، لا تقف مع الشاكية قوى نافذة مقبولة لدى المشكو بهم، ويكون في الشكوى دافع حزبي أو مذهبي، فإنه – و لأجل التهدئة العامة– يتم تجميد مشكلتها الأصلية، وترضى الشاكية بنصف الحل.

❖ **الاستراتيجية الرابعة (استراتيجية استحالة الحل):**

(خ) وكيلة مدرسة (لازالت في معمعة المشكلة)، لم تصل لحل لمشكلتها إلى وقت إنهاء البحث منذ شهر2013/9م، لإصرارها على أنها الأجدر والأحق بمنصب مديرة المدرسة من منافستها حاملة الدبلوم المتوسط، وبررت ذلك عند سؤالها عن الأسباب *[(هاااااا لأن في قوى متنفذة وواصلة قوي واقفة ضدي بالرغم أن معي مذكرات من الوزارة ومن الرقابة)(وأنا كمان معي قوى متنفذة مثلهم زي....،و...،و...) (أصبح الموضوع موضوع صراع فتوقف الموضوع ولم يحل إلى*

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

الآن)(ما تمكنش أمين العاصمة البت فيه إلى الآن لأنه مش عارف مين يصدق ومين يسمع)(القوى المتنفذة إللي ضدي مقربة جدا ومصدقة من أمين العاصمة)(برفع دعوى في المحكمة الإدارية لأن ما فيش فايدة كذا.)] ولازالت شكوى الشاكية معلقة إلى وقت إعداد تقرير البحث وذلك للأسباب الآتية:-

- تحولت الشكوى إلى ساحة للصراع بوجود قوى متنفذة مع الشاكية غير مقبولة لدى القوى النافذة المشكي بها وتحمل توجهات سياسية مخالفة، وبذا فكل قوى تحاول أن تثبت وجودها وهيمنتها على الساحة التربوية.
- ضعف المعلومات لدى متخذ القرار(أمين العاصمة).
- ضعف أجهزة الرقابة التي توفر معلومات صحيحة وسليمة لمتخذي القرار.
- الشاكية لديها إرادة وإصرار لمتابعة شكواها وحل مشكلتها في جميع القنوات المتاحة.

استراتيجية استحالة الحل: عندما يكون لدى الشاكية إصرار وإرادة لمواصلة ومتابعة شكواها، ويقف معها قوى نافذة غير مقبولة لدى المشكو به وليست لهم نفس التوجهات السياسية والحزبية، فإن الشكوى تتحول إلى صراع قوى متنافرة ويستحيل الحل لصالح طرف ضد الآخر.

الخلاصة(النظرية المجذرة):

تشكو المرأة التربوية نتيجة ضعف تطبيق القوانين واللوائح والأنظمة بعدالة و مساواة لإثبات حقها في الترقي، وتوفر لنفسها بيئة عمل مستقرة، ولكنها تُعَرْقل دائماً، وتُهمل حل شكواها لأسباب حزبية واختلالات إدارية وتنظيمية، مما يزيد من إصرارها على متابعة شكواها والوصول لحلول بطريق غير رسمية و هي والاستعانة بقوى نافذة مقبولة لدى المشكو بهم، ولها نفس توجهاتهم لتتمكن من حل شكواها. وقد تتراوح النتائج عبر هذه التوجهات بين الحلول الكاملة والمرضية، نصف الحلول، الانسحاب، أو استحالة الحل.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

التوصيات والمقترحات:

- كون الدراسة ركزت على عينة محدودة لدراسة ادارة مشكلات التربويات، يوصي الباحثان بالآتي:
- عمل دراسات متعمقة وبعينة أكثر تمثيلا لواقع إدارة شكاوي التربويات للوصول إلى نتائج أكثر تفصيلا يمكن أن تساعد في إيجاد معالجات شاملة.
- تطوير الثقافة التنظيمية الجيدة التي ترتكز على المبادئ والقيم والأخلاق الإسلامية في وزارة التربية والتعليم وفي كافة فروعها، والاهتمام بها وإعطاءها الأولوية.
- نبذ الممارسات اللاأخلاقية والمصطلحات السيئة والمشينة الدخيلة على البيئة التربوية، وذلك لخطورة تلك المصطلحات والممارسات على تربية النشء وعلى الجيل وعلى السلم الاجتماعي في البلاد.
- إعادة تقييم نظام المساءلة الإدارية في وزارة التربية والتعليم، والعمل على كسب ثقة العاملين فيها بإقامة العدالة، واتخاذ عقوبات صارمة في حق من تسول له نفسه الاخلال بالوظيفة العامة.
- العمل على إيجاد نظام للتعامل مع الشكاوى في وزارة التربية والتعليم وفروعها يتسم بالعدالة والشفافية و ويتفق مع الدستور والقوانين السائدة.
- سن قوانين صارمة بعدم تسيس التعليم، وتجريم ذلك.
- الاهتمام بشكاوى السيدات التربويات والإسراع في حلها، لتمكين النساء في أعمالهن وعدم تبديد طاقاتهن الذهنية والبدنية.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

المراجع:

القران الكريم

وزارة الشئون القانونية، *دستور الجمهورية اليمنية*

جانيل بارلو - كلاورس مولر (1999م). *خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال* هل تلقيت هدايا من عملائك مؤخرا؟ كيف تحول شكاوى العملاء إلى سلاح استراتيجي، السنة السابعة، العدد 20، اكتوبر 1999م.

الحدابي، داوود عبد الملك (2014). *مجموعة محاضرات في البحوث النوعية* تم إلقائها على طلبة الدكتوراه بقسم الإدارة والتخطيط التربوي للعام 2013 -2014م، كلية التربية، جامعة صنعاء.

الأهدل، سامية علي محمد (2012م). *تصور مقترح لتطوير أداء المفتشين الماليين والإداريين في مكاتب التربية بمديريات أمانة العاصمة في ضوء الاتجاهات المعاصرة*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء.

السبيعي، هدى محمد (2010م). *المشكلات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في بيئة العمل المختلط*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، السعودية.

السلمي، علي (1970م). *البيروقراطية في النظرية والتطبيق*، مركز البحوث الإدارية – المنظمة العربية للعلوم الإدارية – جامعة الدول العربية، الاردن.

فريد كامل أبوزينة، وآخرون (2007). *مناهج البحث العلمي وطرق البحث النوعي*، ط2، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

كمال عبدالحميد زيتون (2006) . *تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها الكترونياً* ، ط1، القاهرة: عالم الكتب.

ماجد محمد الخياط (2010). *أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية*، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

حُمد، نورية علي (1990). *ندوة تعليم الفتاة اليمنية 3 -6نوفمبر 1990م*– مركز البحوث والتطوير التربوي – صنعاء.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

SupriyaAkerkar (2002). BRIDGE (development-gender Topical Gender Knowledge) Arabic version Nov2001 ،Cutting Edge Pack BRIDGE & CRTD.

التقارير والمؤتمرات: -

الأمم المتحدة (1979). اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو - CEDAW1979)

الجمهورية اليمنية (2009). تقرير وضع المرأة في اليمن 2009م –اللجنة الوطنية للمرأة.

جامعة الاميرة نورة بنت عبدالرحمن (2015). حلقة النقاش التي أقامها مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة تحت عنوان "قضايا المرأة العاملة"، وذلك في يوم الاثنين بتاريخ 3/ 3/ 1437ه الموافق14/ 12/ 2015م متوفر على الرابط، السعودية http://www.pnu.edu.sa/arr/NewsActivities/News/Pages

الأمم المتحدة (2015). المؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة حول النساء (بيجين 1995) منهاج العمل الشامل، نيويورك.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2010). ورشة عمل التمثيل القانوني للمرأة العربية في البرلمان وأثره على تفعيل دورها التنموي تجارب عربية بالتعاون مع الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، من الفترة(8–11) مارس2010، الجمهورية التونسية، تونس.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.1

العمل الطوعي التنموي والاجتماعي في الفقه الإسلامي

د. عبد الله أمين الرفاعي
أستاذ الفقه المقارن المساعد
كلية الحقوق – جامعة تعز
عنوان المراسلة: y.alrefaei915@gmail.com

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى توضيح الأعمال التطوعية في الإسلام ومن أهمها: التعليم، وتقديم القروض، وإنظار المُعسر، والزراعة، والمساقاة، وتقديم الطعام، وسقي الماء، وحفر الآبار، وكساء العراة؛ ولتحقيق هذا الهدف تم الرجوع إلى المصادر والمراجع التي لها علاقة بالبحث ومحاولة جمع ما تفرق في بطون الكتب واستقراء ذلك واستعراض النصوص الشرعية واستنباط الحكم الشرعي منها وتحليل كل ذلك وتقسيمه إلى مباحث ومطالب، وذلك حتى يعلم المسلم أن الإسلام سبق كل أنظمة االدنيا في الدعوة الى العمل الطوعي في شتى مجالات الحياة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن العمل الطوعي هو تقديم يد العون للمحتاج بلا مقابل، سوى مرضاة الله، ونشر العلم، فإيجاد فرص التعليم أول ما يجب عمله في طريق تنمية الإنسان، وقد حث الإسلام على ذلك، والتنمية الزراعية تؤدي إلى التنمية البشرية وذلك بإيجاد فرص عمل لمن يريد أن يعمل، كما تؤدي إلى الأمن الغذائي لأي أمة تعمل بها، وأن تقديم الطعام والشراب وحفر الآبار وتقديم الكساء من الأعمال الطوعية العظيمة التي دعت إليها الشريعة الإسلامية ووعدت عليها بالجنة.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

Voluntary Development and Social Work in the Islamic Jurisprudence

Abstract:

This research study aims to investigate the voluntary works in Islam foremost of which are education, providing loans, giving considerations to the insolvent, agriculture, watering, providing food, digging wells and clothing the naked . To achieve the objective of this study, the researcher depended on the sources relevant to the topic of the study. The researcher collected the data from different books and reviewed the Sharia provisions and devised the Islamic provisions that have connection to the voluntary work in Islam. The study found that voluntary work is providing relief to the needy, without any charges, just for sake of Allah, spreading knowledge, and providing education opportunities as the first necessity for human development that Islam encourages; agricultural development leads to human development through providing opportunities for those who want to work and this leads to food security for any nation; providing food, drinks, clothes and digging wells are voluntary works, encouraged by the Islamic Sharia, which also give a glad tiding for Paradise.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبد الله وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين. وبعد:

ليس هناك نظام حث أتباعه ودعاهم إلى العمل الطوعي مثل الإسلام، فالقرآن والسنة يزخران بعشرات النصوص التي تحث المسلم وتدعوه إلى عمل الخير الطوعي بشتى الأساليب.

فتارة يذكره الله عز وجل ويخبر أنه شاكر لفعله عالم بفاعله حتى يتيقن كل من عمل خيراً أن الله يعلمه ويشكره على عمله. قال تعالى: " وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ "[1]

والمراد: تطوع خيراً في سائر العبادات حكاه فخر الدين الرازي وعزاه إلى الحسن البصري.[2] وتارة يصف الله عز وجل أن التطوع فيه خير لفاعله. قال تعالى: " فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ"[3]

فالتطوع في شتى مجالات العبادات والقرب والصدقات خير للإنسان وخير للأمة جمعا. وقد أخبر النبي – صلى الله عليه وسلم – أن العمل الخيري الطوعي سبب لمرافقته في الجنة فيقول:

«أَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ فِي الجَنَّةِ هَكَذَا» وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالوُسْطَى، وَفَرَّجَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا"[4].

---

[1] سورة البقرة، آية 185.

[2] ابن كثير، المختصر الصحيح من تفسير بن كثير، تحقيق أبي عبدا لله عبد الحليم بن محمود آل سعد جـ1، ص 148، مكتبة مصر.

[3] سورة البقرة 184.

[4] البخاري جـ7، صـ 53، حديث رقم 5304 و عند أحمد "أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة ويشير إلى أصبعيه"، أحمد المسند، جـ 37، ص476.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

بل إن الأعمال المطلوبة من المسلم على وجه الإلزام قليلة جدا إذا قورنت بالأعمال الطوعية فالصلوات المكتوبة هي خمس صلوات في اليوم والليلة، وصلاة التطوع ليس لها حدود، والصيام المكتوب هو صيام شهر رمضان، وصيام التطوع لا حد له إلا ما جاء النص الشرعي بتحريم صيامه وهكذا سائر العبادات والأعمال.

ولن يكون موضوع بحثنا عن العمل الطوعي في العبادات وإنما سيكون في الأعمال الاجتماعية، و في فروض الكفاية المطلوب قيامها من مجموع الأمة وليست مطلوبة من كل فرد. ويرغب الإسلام بالعمل الطوعي الخيري ويجعله كالجهاد في سبيل الله فيقول صلى الله عليه وسلم: "الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله".[1]

وتارة يخبر الرسول صلى الله عليه وسلم ويبشر بأن الله في عون عبده المتطوع في مساعدة أخيه فيقول: " والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ".[2] وتارة يجعل الرسول– صلى الله عليه وسلم – الخيرية في العمل الطوعي فيقول:" خيركم من تعلم القرآن وعلمه "[3].

والأعمال التطوعية في الإسلام كثيرة ومتشعبة – ولن يحيط هذا البحث بكل أنواعه وإنما سأقتصر على ما بدى لي أنه من أهمها – وهي: التعليم، وتقديم القروض، وانظار المُعسر، والزراعة، والمساقاة، وتقديم الطعام، وسقي الماء، وحفر الآبار، وكساء العراة بما سيفتح الله تعالى.

المنهج المتبع:

سأقوم بتطبيق المنهج الاستقرائي والاستنباطي، باستقراء النصوص الشرعية ثم استنباط الأحكام الشرعية منها.

---

[1] البخاري، صحيح البخاري، جـ 7، ص62.

[2] مسلم، صحيح مسلم، جـ4،ص2074.

[3] البخاري، صحيح البخاري، جـ 6، ص 192.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلى خمسة مباحث، على النحو التالي:

المبحث الأول / مفهوم العمل الطوعي في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني / العمل الطوعي في الجانب التعليمي.

المبحث الثالث / العمل الطوعي في الجانب الاقتصادي.

المبحث الرابع / العمل الطوعي في مجال التنمية الزراعية.

المبحث الخامس / العمل الطوعي في المجال الإغاثي.

المبحث الأول: مفهوم العمل الطوعي في اللغة والاصطلاح

العمل الطوعي في اللغة:

يقال: طاعه يطوعه: إذا انقاد معه ومضى لأمره ، وأطاعه بمعنى: طاع له. والعرب تقول: تطوع؛ أي تكلف استطاعته، وأما قولهم في التبرع بالشيء: قد تطوع به، لا يقال هذا إلا في باب الخير. [1] وقال ابن الأثير: " أصل المطوّع المتطوع فأدغمت التاء في الطاء: وهو الذي يفعل الشيء تبرعاً من نفسه وهو تفعّل من الطاعة." [2]

ويقال للمجاهدة الذين يتطوعون بالجهاد المطَّوِّعة بتشديد الطاء والواو ، وأصله المتطوعة ، ثم أدغمت التاء بالطاء ، قال تعالى:" الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ "[3] أراد والله أعلم المتطوعين. [4]

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، جـ 3، ص 431.

[2] ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، جـ3 ص42.

[3] سورة التوبة، أية 79.

[4] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، جـ3، ص431.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

العمل التطوعي في الاصطلاح:

التطوع: اسم لما شرع زيادة على الفروض والواجبات. [1] والتطوع: التقرب إلى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات، وهو مأخوذ من قوله تعالى: "وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا"[2].

ومن خلال التعريفات السابقة للتطوع لغة واصطلاحاً نرى أن مفهوم العمل الطوعي: هو تقديم يد العون إلى فرد أو مجموعة أفراد هم بحاجة إليه دون أي مقابل، سواء أكان مادياً أم معنوياً والغرض منه ابتغاء مرضاة الله تعالى .

المبحث الثاني: العمل الطوعي في الجانب التعليمي

إن أول ما يجب عمله في أي مجتمع يراد تنميته والأخذ على أيدي أفراده إلى طريق التقدم والسعادة، هو إيجاد فرص التعليم لجميع أفراده ليتشربوا المعرفة من مصادرها وذلك بتشييد مؤسسات التعليم بمختلف مراحله وتأهيل المعلمين والأساتذة في شتى التخصصات العلمية حتى يبنى الإنسان بناءً صحيحاً، لأن الإنسان هو حجر الزاوية في نهضة أي أمه.

وقد حث الإسلام على العلم والتعليم والتعلّم، وأشاد بالعلماء في كثير من النصوص الشرعية. قال تعالى: " شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ "[3] فبدأ سبحانه وتعالى بنفسه وثنى بالملائكة وثلث بأهل العلم، وناهيك بهذا شرفاً وفضلا وإجلالاً ونبلاً. وقال ابن عباس: "للعلماء درجات فوق

---

[1] الجرجاني، التعريفات، ص 105.

[2] سورة البقرة 184.

[3] سورة آل عمران، أية 18.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

المؤمنين سبعمائة درجة ما بين الدرجتين خمسمائة عام. "[1] وقال تعالى: " يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ "[2]

وقد كانت المناسبة مناسبة قرب من الرسول – صلى الله عليه وسلم – لتلقي العلم في مجلسه، فالآية تعلمهم، أن الإيمان الذي يدفع إلى فسحة الصدر وطاعة الأمر، والعلم الذي يهذب القلب فيسمع ويطيع يؤديان إلى الرفعة عند الله عز وجل.[3] وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ "[4].

فالحديث يدعو إلى نشر العلم ويجعل أجر ذلك حساباً جارياً مفتوحاً إلى يوم القيامة. وعن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من علّم علماً فله أجر من عمل به لا ينقص من أجر العامل "[5] وقال صلى الله عليه وسلم: " العلماء ورثة الأنبياء "[6] ومعلوم أنه لا رتبة فوق النبوة ولا شرف فوق الوراثة لتلك الرتبة.[7]

---

[1] أبي حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، جـ1، ص 15 دار الكتب العلمية بيروت.

[2] سورة المجادلة، أية 11.

[3] سيد قطب، في ظلال القرآن، جـ6، ص 3512، دار الشروق.

[4] صحيح مسلم، جـ3، صـ 1255، حديث رقم 1631 وعند الشافعي " إذا مات ابن آدم أنقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جاريه أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له "، مسند الشافعي، جـ 2، ص 13.

[5] ابن ماجه، جـ 1، ص 88، إسناده ضعيف لضعف سهل بن معاذ، الأرنؤوط، تحقيق سنن ابن ماجه، جـ1، صـ 162، حديث رقم 240.

[6] ابن ماجه، جـ 1، ص 81. صححه الأمام العراقي، ، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)جـ 1، صـ 16.

[7] الغزالي، إحياء علوم الدين – مرجع سابق.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

وإذا كان هذا فضل العلم فإن للتعلُّم مكانة عظيمة أيضاً. قال تعالى: " فَلَوْلاَ نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ "[1] أي ؛ يتعلموا ما أنزل على نبيهم وليعلموا السرايا إذا رجعت إليهم.[2] وقال تعالى: " فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ "[3]

أي؛ اسألوا أهل العلم من الأمم كاليهود والنصارى وسائر الطوائف هل كان الرسل الذين أتوهم بشراً أم ملائكة[4] فالعلم إذاً يكتسب بالتعلم. وقال صلى الله عليه وسلم: "إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع "[5]

هذا عن فضل العلم والتعلم، وقد جاءت نصوص كثيرة تدعو إلى بذل العلم لمن يحتاجه وتعليم من لم يتعلم قال تعالى: "وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ "[6]وكان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا أقام وأسرى السرايا لم يحل لهم أن ينطلقوا إلا بإذنه، فكان الرجل إذا أسرى فنزل بعده قرآن تلاه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على أصحابه القاعدين معه فإذا رجعت السرية، قال لهم الذين أقاموا مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إن الله أنزل بعدكم على رسوله قرآنا فيقرؤونهم ويفقهونهم في الدين. [7]

---

[1] سورة التوبة، آية 122.

[2] ابن كثير، المختصر جـ 2، ص 18، مرجع سابق.

[3] سورة الأنبياء آية 7 – النحل آية 43.

[4] ابن كثير المختصر الصحيح، جـ 2، ص 338.

[5] أحمد، مسند أحمد جـ، 3،ص9، صححه الإمام العراقي، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين) جـ 1، صـ 19.

[6] سورة التوبة آية 122.

[7] ابن كثير، المختصر جـ 2، ص 68، مرجع سابق.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

وهذا يدل على أهمية تفرغ مجموعة ليقوموا بدورهم في تعليم من شغله الجهاد عن طلب العلم، ومن فرغ نفسه لتلقيه وثبت أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال لمعاذ حين أرسله إلى اليمن: " لأن يهدي الله بك رجلا واحداً خير لك من الدنيا وما فيها "[1] وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعليم أصبح على معاذ فرض عين لا تطوع وذلك لتعيينه رسولاً للرسول – صلى الله عليه وسلم– إلى اليمن. وروي أن سفيان الثوري – رحمه الله – قدم عسقلان فمكث لا يسأله إنسان فقال: اكروا لي لأخرج من هذا البلد، هذا البلد يموت فيه العلم، وإنما قال ذلك حرصاً منه على فضيلة التعليم، واستبقاء العلم به. [2] فقد جعل رحمه الله تعالى نفسه هنا مشروعاً تعليماً لتلك البلدة فلما لم يجد طلاب العلم رفع مشروعه إلى بلد آخر.

وفضل العلم هذا لا يقتصر على العلوم الشرعية فقط وإنما ينطبق أيضاً على سائر العلوم النافعة للإنسان والتي لا تعارض شريعتنا. واكتساب العلم يكون بالقراءة والقلم، فهما وسيلة العلم والمعرفة في كل زمان ومكان، ولأهمية ومكانة العلم في ديننا فقد جاءت أول آية في القرآن الكريم تدعو للقراءة وتشير إلى القلم. قال تعالى: اقْرَأْ بِسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ(1)خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ(2)اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ(3)الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ(4)عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ "[3].

وهنا تبرز حقيقة التعليم، تعليم الله للإنسان بالقلم لأن القلم كان وما يزال أوسع وأعمق أدوات التعليم أثراً في حياة الإنسان، لأن الله سبحانه وتعالى يعلم قيمة القلم فيشير إليه هذه الإشارة في أول لحظة من لحظات الرسالة الأخيرة للبشرية في أول سورة من سور القرآن، هذا مع أن الرسول الذي جاء بها لم يكن كاتباً بالقلم، وما كانت لتبرز هذه الحقيقة منذ اللحظة الأولى لو كان هو الذي يقول هذا القرآن، ولولا أنه الوحي ولولا أنها الرسالة. ثم تبرز مصدر التعليم، وهو الله تعالى،

---

[1] البخاري، صحيح البخاري، جـ 4، ص60.

[2] الغزالي، إحياء علوم الدين، جـ 1، ص 15، مرجع سابق.

[3] سورة العلق، آية 1، 2،3،4،5.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

منه يستمد الإنسان كل ما علم وكل ما يعلم وكل ما يفتح له من أسرار هذا الوجود.[1] والآية الكريمة فيها دعوة لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومن خلاله لأمته للقراءة والكتابة، أما رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقد أقرأه الله عز وجل وعلمه قال تعالى: "سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى"[2].

وعليه فالقراءة يتلقاها النبي – صلى الله عليه وسلم – عن ربه، وربه هو المتكفل بعد ذلك بقلبه، فلا ينسى ما يقرئه ربه، وهي بشرى للنبي – صلى الله عليه وسلم – تريحه وتطمئنه على هذا القرآن العظيم الجميل الحبيب إلى قلبه الذي كان يندفع بعاطفة الحب له وبشعور الحرص عليه به إلى ترديده آية آية خيفة أن ينسى حرفاً منه، حتى جاءته هذه البشرى المطمئنة بأن ربه سيتكفل بهذا الأمر عنه.[3]

وبقي الأمر بالقراءة موجهاً لأمته إلى يوم القيامة، لأن بها سيتواصل تناقل وتوارث القرآن والسنة وأحكام الشريعة ولذلك جاءت الأحاديث النبوية – سابقة الذكر – تدعو إلى العلم والتعليم والتعلم. ولأهمية تعلم القراءة والكتابة في الإسلام فقد فرض رسول الله – صلى الله عليه وسلم– على من لم يكن عنده فداء من أسرى بدر أن يعلم عشرة غلمان من غلمان المسلمين القراءة والكتابة لقاء فك أسرهم.[4]

فبالقراءة والعلم والتعليم وصلت إلينا علوم الشريعة والطب واللغة والأدب وغيرها من العلوم الإنسانية والتطبيقية، وبالقراءة تنمو مدارك البشر وتتطور معارفه ومهاراته، وإذا كانت البشرية قد فطنت لذلك مؤخراً فإن ديننا كما بيّنا قد اهتم بهذا وجعله واقعاً معاشاً منذ فجر الرسالة المحمدية، ولذلك فقد تقدمت أمتنا وكانت رائدة البشرية جمعاء وما آل إليه أمرها اليوم من تأخر، هو نتيجة زهد أبنائها في القراءة وطلب العلم من مصادره وأهله.

---

(1) سيد قطب، في ظلال القران، جـ 6، ص3939، دار الشروق.

(2) سورة الأعلى آية 6.

(3) سيد قطب، في ظلال القران، جـ 6، ص 3889، دار الشروق.

(4) الشيخ صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، ص242، دار بن كثير بيروت.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

المبحث الثالث: العمل الطوعي في الجانب الاقتصادي

من الأعمال التطوعية التي حض عليها الإسلام تقديم القروض الحسنة، وإنظار المُعسر في الأداء، بدون أن يترتب على ذلك ربا أو فوائد كما يسميها البعض وهذا ما يمتاز به التشريع الإسلامي عن بقية الشرائع والأنظمة الوضيعة التي لا تعطي قروضاً إلا وتشترط الزيادة الربوية أو الفوائد عند السداد، وتتضاعف هذه الزيادة عند تأخر التسديد.

فالقروض في شريعتنا نوع من أعمال البر التي حثنا عليها الإسلام، وهي عند الآخرين نوع من الاستغلال وامتصاص دماء المقهورين والمحرومين، لتزداد ثروة الأغنياء ويزداد بؤس الفقراء وهم أكثر أهل الأرض.

تعريف القرض:

القرض في اللغة: أَقْرَضَه وقارَضَه مُقارَضةً وقِراضاً. واسْتَقْرَضْتُ مِنْ فُلَانٍ أَي طَلَبْتُ مِنْهُ القَرْضَ فأَقْرَضَني، وأَقْرَضْتُ مِنْهُ أَي أَخذت مِنْهُ القَرْض، وأَصل القَرْضِ مَا يُعطيه الرَّجُلُ أَو يَفْعَلُهُ ليُجازَى عَلَيْهِ[1] والقرض اصطلاحاً: "إعطاء الرجل غيره ماله مملكا له، ليقضيه مثله إذا اقتضاه. [2] وقد ندب الإسلام إليه وحبب فيه ولم يجعله من باب المسألة المكروهة، لأنه يأخذ المال ينتفع به في قضاء حوائجه ثم يرده. فعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقة مرة"[3]

وعن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – "رأيت ليلة أسرى بي علي باب الجنة مكتوباً: الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر،

---

[1] لسان العرب، جـ 7، صـ 217.

[2] تفسير الطبري، جـ5، صـ 282.

[3] سنن ابن ماجه، جـ 2، صـ 812، وقال البوصيري في زوائده، ص 322، هذا اسناد ضعيف، جـ 2، صـ 230، وصححه الألباني في صحيح الجامع(5769).

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

فقلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة، قال لأن السائل يسأل وعنده، والمقترض لا يقترض إلا من حاجه". [1] ويجوز قرض الثياب والحيوان والطعام وغيره فقد ثبت أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– استلف من رجل بكرا. [2]

ولا يجوز أن يجر القرض أي نفع، لأن ذلك يصبح ربا، فالقرض: يقصد به الرفق بالناس ومعاونتهم على شؤون العيش وتيسير وسائل الحياة من تعليم وصحة وزراعة وصناعة وبنية تحتية للدولة، وليس هو وسيلة من وسائل الكسب ولا أسلوب من أساليب الاستغلال ولهذا لا يجوز أن يرد المقترض إلى المقرض إلا ما اقترضه منه أو مثله، طبقاً للقاعدة الفقهية القائلة: " كل قرض جر نفعاً فهو ربا " . والحرمة مقيدة هنا بما إذا كان نفع القرض مشروطاً أو متعارفاً عليه، فإن لم يكن كذلك، فللمقترض أن يقضي خيراً من القرض في الصفة، أو يزيد عليه في المقدار. عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قال، : كَانَ لِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَيْنٌ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي، وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ لِي: «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ». [3]

ويجب التعجيل بقضاء الدين قبل الموت، روي أن رجلاً سأل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن أخيه مات وعليه دين، فقال "هو محبوس بدينه فاقض عنه، فقال يا رسول الله قد أديت عنه إلا دينارين ادعتهما امرأة وليس لها بينة، فقال أعطها فإنها محقة". [4] وما قام به هنا هو من أعظم الأعمال التطوعية وهو قضاء الدين عن المعسر أو الميت.

ومن الأعمال التطوعية العظيمة في الفقه الإسلامي إنظار المعسر: تأخير أداء الدين إذا تعسر عليه الأداء، أو وضعه عنه، أو شيء منه. قال تعالى: حاضاً عباده على

---

[1] الطبراني، المعجم الأوسط، جـ 7، صـ 16، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع(3083).

[2] ابن تيميه، الفتاوى الكبر، جـ 4، صـ 33، والبكر: هو الفتى من الجمال.

[3] صحيح مسلم، حديث رقم 715 جـ 1، صـ 495.

[4] البيهقي، السنن الكبرى، جـ 10، صـ 240،وهو في الزوائد بإسناد صحيح.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

ذلك: "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ".[1] أي لا تكونوا كأهل الجاهلية كان يقول أحدهم لمدينه إذا حل عليه أداء الدين، ولم يجد ما يؤديه إما أن تقضي وإما أن تربي، ثم يندبهم الله عز وجل إلى الوضع للدين كلية، ويعد على ذلك الخير والثواب الجزيل. وعن كعب بن عمر قال سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول "من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله في ظله" [2]

هذه شريعة الإسلام وهذه أخلاقة التي تتوق إليها البشرية لنشر العدل والحب والرحمة على وجه الأرض، فتقديم القروض وإنظار المعسر ليست من أركان الإسلام ولا فرائضه وإنما من الأعمال التطوعية التي ندب إليها الإسلام وحث عليه ورتب عليه الثواب العظيم، لأن المقترض ربما سخر القرض في التجارة فيساهم في انتعاش الاقتصاد فيجلب النفع لنفسه ولأمته، أو ينفقه على أهله فيكفهم عن المسألة والذل والتبعية التي يمكن أن تقودهم نحو الفساد والإجرام.

---

[1] سورة البقرة، آية 280.

[2] مسلم، صحيح مسلم، ج4، ص2901.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

المبحث الرابع: العمل الطوعي في جانب التنمية الزراعية

ومن أعظم الأعمال التطوعية في الفقه الإسلامي الحث على الزراعة واستصلاح الأرض بالزراعة والمساقاة.

والزراعة: هي صناعة يقصد منها اتخاذ الأقوات والحبوب ، والقيام على إثارة الأرض بها وزرعها وعلاج نباتها وتعهدها بالرعاية والسقيا والتنمية إلى بلوغ غايتها ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه . [1]

والمزارعة: هي دَفْعُ الْأَرْضِ إِلَى مَنْ يَزْرَعُهَا وَيَعْمَلُ عَلَيْهَا ، وَالزَّرْعُ بَيْنَهُمَا [2]

وهي بهذا المعنى متعددة الفوائد ففضلاً عن كونها تحقق الأمن الغذائي، وبها تتوفر المواد الخام والمواد الأولية لكثير من الصناعات، فيتحقق الازدهار الصناعي والتجاري، إلى جانب هذا وذاك فإنها تعمل على استيعاب الكثير من الأيدي العاملة، ويقضي على البطالة في المجتمع، فيحل الأمن والاستقرار في البلد، وعلماء الإسلام عدو الزراعة من فروض الكفاية كما تقدم، ويجب على الإمام أو السلطان أو الرئيس أن يجبر بعض الناس عليها، وما كان في معناها من غرس الأشجار كالفواكه والخضروات فإن قام بها البعض سقط الواجب عن بقية الأمة وإن تركت أثمت الأمة جمعاء[3]

والزراعة نوع من التعاون بين العامل وصاحب الأرض فربما يكون العامل ماهرا في الزراعة وهو لا يملك الأرض، وربما كان صاحب الأرض عاجزا عن الزراعة، فشرعها الإسلام رفقاً بالطرفين وإحياءً للأرض ليقوم الناس بما يحقق لهم الاكتفاء في طعامهم حتى لا يرتهنون إلى أعدائهم فيتحكمون بقرارهم، كما قيل: من لا يملك قوته لا يملك قراره.

---

[1] ابن خلدون، المقدمة، ج 1، ص133.

[2] ابن قدامه، المغني جـ 5، صـ 309.

[3] أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين جـ 1، ص27 بتصرف.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

والزراعة مارسها الرسول – صلى الله عليه وسلم – وعمل بها أصحابه من بعده وخلفاؤه وأزواجه ولم يبق في المدينة من بيت إلا وعمل بها[1] وقد ورد في فضل الزراعة نصوص كثيرة منها نصوص عامة في كل عمل من أعمال الخير ، ومنها نصوص خاصة في فضل الزراعة وغرس الأشجار. قال تعالى: "وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ " [2] ؛ أي مهما صدر منكم من فعل معروف فإن الله تعالى يعلمه وسيجزيكم على ذلك أوفر الجزاء فإنه لا يظلم أحداً مثقال ذره[3]

وأما النصوص الصريحة في الزراعة والغرس فمنهما قوله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا ، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ ، أَوْ إِنْسَانٌ ، أَوْ بَهِيمَةٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ»[4]، وقال رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم: «لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا ، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ ، وَلَا طَائِرٌ ، وَلَا شَيْءٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ أَجْرٌ»[5]، وقوله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أُكِلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةً ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ ، وَلَا يَرْزَؤُهُ [أي لا ينقصه] أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إلى يوم القيامَة»[6] وفي رواية: «لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا ، وَلَا يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ ، وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً» ، وفي أخرى: «فلَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ ، وَلَا دَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إلى يوم القيامَة» ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مَنْ زَرَعَ زَرْعًا فَأَكَلَ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ عَافِيَةٌ كَانَ

---

[1] سيد سابق، فقة السنة جـ3 ، صـ280 ،مرجع سابق.

[2] سورة البقرة، آية 215.

[3] ابن كثير، المختصر، جـ 1 ، صـ 185 ، مرجع سابق.

[4] رواه البخاري (2320)، ومسلم (1553).

[5] رواه الطبراني في (الأوسط)، جـ9/ صـ14، حديث رقم (8987)، حديث حسن، الهيثمي، مجمع الزوائد ، حديث رقم4740 ،جـ3، صـ 134.

[6] رواه مسلم (1552).

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

لَهُ صَدَقَةً»[1]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ نَصَبَ شَجَرَةً فَصَبَرَ عَلَى حِفْظِهَا وَالْقِيَامِ عَلَيْهَا حَتَّى تُثْمِرَ كَانَ لَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُصَابُ مِنْ ثَمَرَتِهَا صَدَقَةٌ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ »[2]، فالدعوة هنا للزراعة ليست لمجرد أن يأكل المسلم من عمل يده فحسب، بل رتب على ذلك له الأجر والثواب يوم القيامة، فيتحقق له الفلاح والفوز في الدنيا والآخرة، المال في الدنيا، والفلاح والفوز يوم القيامة، وهذا ما يتميز به العمل في الإسلام سعادة في الدنيا، وثواب في الآخرة ومن اهتمام الإسلام بالتنمية الزراعية والبشرية تشريعه لما يسمى في الفقه الإسلامي بالمساقاة وتطوير الزراعة، واستيعاب أكبر قدر من العمالة .

والمساقاة: س ق ى: (السِّقَاءُ) يَكُونُ لِلَّبَنِ وَالْمَاءِ، وَالْقِرْبَةُ تَكُونُ لِلْمَاءِ خَاصَّةً وَ (سَقَاهُ) مِنْ بَابِ رَمَى وَ (أَسْقَاهُ) قَالَ لَهُ سَقْيًا. وَ (سَقَاهُ) اللَّهُ الْغَيْثَ وَ (أَسْقَاهُ) وَالِاسْمُ (السُّقْيَا) بِالضَّمِّ. وَقِيلَ: (سَقَاهُ) لِشَفَتِهِ وَ (أَسْقَاهُ) لِمَاشِيَتِهِ وَأَرْضِهِ. وَ (الْمَسْقَوِيُّ) مِنَ الزَّرْعِ مَا يُسْقَى بِالسَّيْحِ وَهُوَ بِالْفَاءِ تَصْحِيفٌ. وَالْمَظْمَئِيُّ مَا تَسْقِيهِ السَّمَاءُ. وَ (الْمَسْقَاةُ) بِالْفَتْحِ مَوْضِعُ الشُّرْبِ وَمَنْ كَسَرَهَا جَعَلَهَا كَالْآلَةِ لِسَقْيِ الدِّيكِ. وَ (سَقَى) بَطْنُهُ مِنْ بَابِ رَمَى وَ (اسْتَسْقَى) أَيِ اجْتَمَعَ فِيهِ مَاءٌ أَصْفَرُ. قُلْتُ: وَ (الِاسْتِسْقَاءُ) أَيْضًا طَلَبُ السَّقْيِ. وَ (السِّقْيُ) بِالْكَسْرِ الْحَظُّ مِنَ الشِّرْبِ يُقَالُ: كَمْ سِقْيُ أَرْضِكَ؟. وَ (سَقَّاهُ) الْمَاءَ شُدِّدَ لِلْكَثْرَةِ. وَسَقَّاهُ أَيْضًا قَالَ لَهُ سَقَاكَ اللَّهُ وَكَذَا (أَسْقَاهُ) [3] فعن أبي عمر أن النبي– صلى الله عليه وسلم – عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر أو زرع [4]، وروي أن الأنصار قالت للنبي – صلى الله عليه

---

[1] رواه الطبراني في (المعجم الكبير)، جـ4، صـ199، حديث رقم(4134).

[2] رواه أحمد في (مسنده)، جـ4، صـ61،ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَلَمْ يُوَثِّقْهُ، وَلَمْ يَجْرَحْهُ، الهيثمي، مجمع الزوائد، حديث رقم6268،جـ4، صـ 68.

[3] الرازي، مختار الصحاح، جـ 1، صـ 150.

[4] مسلم، صحيح مسلم، جـ 3، صـ 1186.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

وسلم – أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل. قال لا: فقالوا تكفونا المؤنة ونشرككم في التمر، قالوا سمعنا وأطعنا[1]؛ أي أن الأنصار أرادوا أن يشركوا معهم المهاجرين في النخيل، فعرضوا ذلك على الرسول– صلى الله عليه وسلم – فأبى فعرضوا أن يتولوا أمر النخيل ولهم شطر الثمر فأجابهم. فلم يرد المهاجرون أن يكونوا عالة على إخوانهم الأنصار ولم يرض لهم النبي بذلك، فلما عرضوا عليهم العمل في إصلاح النخيل وسقايته وتعهده قبلوا ليأكلوا من عمل أيديهم .

فهي إذاً شراكة زراعية على استثمار الشجر، يكون فيها الشجر من جانب، والعمل في الشجر من جانب والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة متفق عليها فتتحقق بذلك مصالح عدة للأفراد والأمة جمعاء فمصلحة الأفراد العاملين في المساقاة تتمثل في القضاء على البطالة والنأي بأنفسهم عن ذل المسألة أو أن يكونوا عالة على غيرهم، ومصلحة أرباب الشجر تتحقق في التخفيف عن أنفسهم من عناء العمل. ومصلحة الأمة تتحقق في الازدهار الزراعي وتأمين حاجتها من الغذاء. والإسلام قد لاحظ هذا، فدعا أتباعه إلى العمل في الزراعة والإنتاج وعدم الركون إلى الغير.

[1] البخاري، صحيح البخاري، جـ 3، صـ 104.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

المبحث الخامس: العمل الطوعي في المجال الإغاثي

يعد الطعام والشراب واللباس من أهم ضروريات الحياة، إذ لا يمكن أن يعيش الإنسان إلا بها. ولذلك فقد اهتم الإسلام بتقديم هذه الضروريات للمحتاج لها، ودعا أتباعه إلى ذلك ورتب الأجر العظيم لمن يقومون بها، إن قصد بها وجه الله عز وجل وهذه الضروريات هي ما قامت من أجلها المنظمات الإغاثية في العالم، إلا أن الإسلام دعا إلى تقديمها لوجه الله ومن أجل كرامة الإنسان أما المنظمات فإنها تحمل أهدافا ومقاصد من إنشائها. والقرآن والسنة يزخران بنصوص عدة ومتنوعة كلها تدعو المسلم إلى إطعام الطعام وسقي الماء وحفر الآبار وتقديم الكساء للمحتاج إليه قال تعالي:" وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا"[1].

وهذه الآية تصور شعور البر والعطف والخير ممثلاً في إطعام الطعام مع حبه بسبب الحاجة إليه، فهي الرحمة الفائضة من القلوب الرقيقة الرفيقة متجهة إلى الله تطلب رضاه، ولا تبتغي بها جزاء من الخلق ولا شكورا ولا تقصد بها استعلاء على المحتاجين ولا خيلاء.[2] والسنة النبوية تزخر بعشرات الأحاديث التي تدعو المسلم وتحثه بشتى الأساليب إلى بذل الطعام والشراب وحفر الآبار وتقديم اللباس لمن يحتاج ذلك من الناس .

فعن عبدا لله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رجلا سأل النبي – صلى الله على وسلم– أي الإسلام خير ؟ قال: "تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف " [3]؛ وتخصيص هاتين الخصلتين بالذكر لسبب الحاجة إليهما في ذلك الوقت لما كانوا فيه من الجهد والمصلحة للتأليف [4]، والحاجة لا تزال قائمة إلى اليوم ولا يخلُ منها زمان ولا مكان وعن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه عن النبي – صلى الله على وسلم – قال: "إن في الجنة غرفاً يُرى ظاهرها من باطنها

---

[1] سورة الإنسان، آية 8، 9.

[2] سيد قطب، في ظلال القرآن، جـ 6، صـ 3781، دار الشروق.

[3] البخاري، صحيح البخاري، جـ 1، صـ 12.

[4] ابن حجر، فتح الباري، جـ 1، صـ 72.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

وباطنها من ظاهرها أعدها الله تعالى لمن أطعم الطعام، وأفشى السلام، وصلى والناس نيام"[1]

وكثيراً ما يقرن هذا العمل العظيم بأعظم عبادة وهي الصلاة التي هي ركن من أركان الإسلام؛ ليُشعر بأهميته فكما أن الصلاة عماد الدين، فالطعام عماد الحياة التي بها يقوم الدين وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال: إن الله عز وجل يدخل بلقمة الخبز وقبصة التمر ومثله مما ينتفع به المسكين، ثلاثة الجنة، الآمر به والزوجة المصلحة له، والخادم الذي يناول المسكين وقال رسول الله الحمد لله الذي لم ينس خادمنا.[2] والقبصة: هو ما يتناوله المرء برؤوس أصابعه الثلاث. وعن عبدا لله بن عمر قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: " من أطعم أخاه حتى يشبعه وسقاه من الماء حتى يرويه باعده الله من النار سبع خنادق ما بين كل خندقين مسيرة خمسمائة عام " [3]

ووردت أحاديث في فضل السقاية للإنسان والحيوان منها ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: " أتى النبي – صلى الله عليه وسلم – رجلٌ فقال ما عمل إن عملت به دخلت الجنة؟ قال أأنت ببلد يجلب به الماء قال نعم قال: فاشتر به سقاء جديدا ثم اسق فيها حتى تخرقها فإنك لن تخرقها حتى تبلغ بها عمل الجنة [4] وعن أنس رضي الله عنه أنه أتى النبي– صلى الله عليه وسلم – فقال يا رسول الله إن أمي توفيت ولم توص أفينفعها أن أتصدق عنها ؟ قال نعم وعليك بالماء.[5] وعن سعد

---

[1] البزار، مسند البزار، جـ 2، صـ 281، ضعفه الإمام العراقي. والإمام الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم (5387).

[2] ابن شاهين، الترغيب في فضائل الأعمال، جـ 1، صـ 112، ضعفه الإمام الألباني، ضعيف الترغيب والترهيب جـ1، صـ 139.

[3] الغزالي، إحياء علوم الدين، جـ 2، صـ 11، دار الكتب العلمية - بيروت.

[4] الهيثمي، مجمع الزوائد، جـ 3، صـ 132 وقال رجاله ثقات.

[5] الطبراني في الأوسط، 8 / 91 / 8061، وقال الهيثمي رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، مجمع الزوائد، حديث رقم 4763،جـ3، صـ 138.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

بن عبادة رضي الله عنه، قال قلت يا رسول الله إن أمي ماتت فأي الصدقة أفضل، قال: الماء فحفر بئرا وقال هذا لأم سعد. [1]

وكأن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قد رفعت له الحجب ليرى أنه سيأتي زمان يصبح فيه الماء في كثير من بقاع الأرض سلعة نادرة تشترى بأثمان باهظة، ولذا هو يندب أمته إلى شراء الجنة بسقاية الناس وتوفير الماء لهم خاصة أن هناك دراسات تنذر أن أزمة مياه ستحل في كثير من بلاد المسلمين ومنها اليمن. وعن محمود بن الربيع، أن سراقة بن جعشم رضي الله عنه قال يا رسول الله إن الضالة ترد على حوضي فهل فيها أجر إن سقيتها ؟ قال اسقها فإن في كل ذات كبد حرّى أجرا . [2]

مثل هذه النصوص الشرعية المقدسة التي تحث على الرحمة بالبهيمة لم تعرفه الأنظمة الوضعية إلا في العصور المتأخرة عندما قامت جمعيات الرفق بالحيوان، وهي نوع من المزايدات الجوفاء لأنها في الوقت التي تدعو فيه إلى الرفق بالحيوان تمارس الظلم في حق الإنسان في كثير من بقاع الأرض.

ومن الأعمال العظيمة التي ندب إليها الإسلام على سبيل التطوع، الكساء؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: " أيما مسلم كسا مسلما ثوبا على عرى كساه الله من خضر الجنة، وأيما مسلم اطعم مسلما على جوع أطعمه الله من ثمار الجنة، وأيما مسلم سقا مسلما على ضمأ سقاه الله من الرحيق المختوم " [3] وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: " ما من مسلم كسا مسلما ثوبا إلا كان في حفظ

---

[1] أبو الطيب الحسيني، فتح البيان في مقاصد القرآن، جـ 11، صـ 349.حسنه الإمام الألباني في صحيح الترغيب والترهيب جـ1، ص233.

[2] الخرائطي، مكارم الأخلاق، جـ 1، صـ 55.صحيح على شرط مسلم، الاحسان في صحيح ابن حبان، ج3، صـ300.

[3] ابن ماجه، سنن ابن ماجه، جـ 2، صـ 130، قَالَ أَحْمد وَابْن معِين لَا بَأْس بِهِ وَوَثَّقَهُ أَبُو حَاتِم. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، جـ 2، صـ348.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

الله مادام عليه منه خرقه"[1] بهذه الأحاديث تكتمل الصورة التي توضح اهتمام الإسلام بتنمية الإنسان علميا واقتصاديا وتنموياً وغذائياً ليتيقن أن هذا الدين جاء ليكون نظاما شاملا ينظم حياة البشرية في مختلف جوانبها فعليه أن يعمل ويدعو إلى تطبيق شرع الله في واقع الحياة، إذا أراد السعادة له ولبني جنسه.

الخاتمة:

وختاماً فإن البحث قد توصل إلى الحقائق الآتية:

- العمل الطوعي: هو تقديم يد العون للمحتاج بلا مقابل ، سوى مرضاة الله.
- نشر العلم وإيجاد فرص التعليم أول ما يجب عمله في طريق تنمية الإنسان ، وقد حث الإسلام على ذلك.
- تقديم القروض الحسنة التي تكون فائدتها صفرا، وإنظار المعسر في تسديد الديون أو وضعها عنه من الأعمال الطوعية التي دعا الإسلام إليها أتباعه ووعدهم على ذلك برضوان الله عز وجل.
- التنمية الزراعية تؤدي إلى التنمية البشرية وذلك بإيجاد فرص عمل لمن يريد أن يعمل ، كما تؤدي إلى الأمن الغذائي لأي أمة تعمل بها والإسلام دعا إلى ذلك وشجع على ممارستها.
- تقديم الطعام والشراب وحفر الآبار وتقديم الكساء من الأعمال الطوعية العظيمة التي دعت إليها الشريعة الإسلام ووعدت عليها بالجنة.
- الرفق بالبهيمة وتقديم الشراب لها من الأمور التي حث عليها الإسلام محققاً بذلك السبق على كل الشرائع.

---

[1] ابن الأثير، جامع الأصول، جـ 9، صـ 521، ضعفه الإمام الألباني، ضعيف الترغيب والترهيب جـ2، صـ 23.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

المراجع:

القرآن الكريم:

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (1406هـ). *تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج*، الطبعة الأولى، مكة المكرمة: دار حراء.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (1408هـ – 1987م). *الفتاوى الكبرى*، دار الكتب العلمية.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولي الدين (1425هـ – 2004م). *مقدمة ابن خلدون*، دار إحياء التراث العربي.

ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي (1424هـ – 2004م). *الترغيب في فضائل الأعمال*، بيروت: دار الكتب العربية.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (1399هـ -1979م). *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق عبد السلام بن هارون، بيروت: دار الجيل.

ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد (1405هـ – 1985م). *المغني*، القاهرة: مكتبة القاهرة.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (1422هـ – 2002م). *تفسير القرآن العظيم*، اختصار وتحقيق أبو عبد الله عبد الحليم بن محمود آل سعيد، مكتبة مصر.

ابن ماجه، أبو عبد الله بن يزيد القزويني (1417هـ). *سنن ابن ماجه*، دار إحياء الكتب العربية.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (1414هـ). *لسان العرب*، الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر.

أبو داوود السجستاني، سليمان ابن الأشعث (1419هـ – 1998م). *سنن أبي داوود*، بيروت: المكتبة العصرية.

الألباني، أبو عبد الرحمن الألباني، محمد ناصر الدين ، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (1415هـ – 1995م). *سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها*، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (1412هـ – 1992م). *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة*، الطبعة الأولى، الرياض: دار المعارف.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

الألباني، محمد ناصر الدين (1421هـ – 2000م). *ضعيف الترغيب والترهيب*، الرياض: مكتبة المعارف.

الألباني، محمد ناصر الدين (1421هـ– 2000م). *صحيح الترغيب والترهيب*، الطبعة الخامسة، الرياض: مكتبة المعارف.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (1422هـ). *صحيح البخاري*، دار طوق النجاه.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي (1424هـ – 2003م). *مسند البزار*، المنشور بإسم البحر الزحار للبزار، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكمة.

البُستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي (1408هـ – 1988م). *الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان*، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (1424هـ – 2003). *السنن الكبرى*، بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي (2007م). *التعريفات*، الطبعة الأولى، تحقيق نصر الدين يونس، شركة القدس للتصوير.

الجزري، أبو السعادات المبارك بن محمد (1383هـ – 1963م). *النهاية في غريب الحديث والأثر*، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية.

الحسيني، أبو الطيب (1412هـ– 1992م). *فتح البيان في مقاصد القرآن*، بيروت: المكتبة العصرية.

الحنفي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلَبي (1419هـ). *مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر* ، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

الخرائطي، أبوبكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر السامري (1427هـ - 2006م). *مكارم الأخلاق*، القاهرة: دار الأوقاف العربية.

الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (1420هـ – 1999م). *مختار الصحاح*، الطبعة الخامسة، بيروت: المكتبة العصرية، الدار النموذجية.

الزحيلي، الدكتور وهبة (1409هـ – 1989م). *الفقه الإسلامي وأدلته* ، دار الفكر.

سيد سابق (1397هـ – 1977م). *فقه السنة* ، اليمن: مكتبة الجيل الجديد.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

سيد قطب (1423هـ – 2003م). *في ظلال القرآن*، بيروت: دار الشروق.

الشيباني، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (1421هـ - 2001م) *مسند أحمد بن حنبل*، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (1415هـ – 1995م). *المعجم الأوسط*، القاهرة: دار الحرمين.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (1415هـ - 1994م). *المعجم الكبير*، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر (1420هـ – 2000م). *جامع البيان في تأويل القرآن*، الطبعة الأولى،مؤسسة الرسالة.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (1406هـ–1986م). *المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار* (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

العسقلاني، الحافظ، أحمد بن علي بن حجر (1401هـ – 1981م). *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، بيروت: دار الفكر.

الغزالي، حُجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي (2002م). *إحياء علوم الدين*، بيروت: دار الكتب العلمية.

المالكي، محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر السوسي الردواني المغربي (1418 هـ). *جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزَّوائِد*، الطبعة الأولى، الكويت: مكتبة ابن كثير، بيروت: دار ابن حزم.

المباركفوري، الشيخ صفر الرحمن (2013م). *الرحيق المختوم*، بيروت: دار ابن كثير.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (1392هـ – 1972م). *صحيح مسلم*، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الهيثمي، الحافظ علي بن أبي بكر (1414هـ، 1994م). *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، القاهرة: مكتبة القدسي.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.2

تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق: دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات

أ.م.د. أثير أنور شريف أ.م.د. أحمد حسين بتال أ. وسام حسين علي
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الانبار
عنوان المراسلة: a_7738@yahoo.com

الملخص:

يهدف البحث إلى تشخيص وتحليل واقع أبعاد البيئة الاستثمارية في العراق وتحديد العوامل المعوقة والمؤثرة فيه، من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية المحلية وكذلك المؤشرات الصادرة من منظمات إقليمية وعالمية التي تهتم بتحليل بيئة الاستثمار، إضافة إلى العوامل التي تم تحديدها من خلال دراسة ميدانية لعينة من المستثمرين العراقيين من خارج القطر (بلغ عددهم 60 مستثمراً) والوقوف على أهم تلك العوامل والمعوقات وتحليلها بشكل تفصيلي واستخدام الإحصائيات والأشكال البيانية لتعزيز كل ذلك، وقد اثبت البحث أن هناك عوامل متعددة (أمنية، اقتصادية، إدارية، سياسية واجتماعية) أثرت سلباً على البيئة الاستثمارية في العراق وجعلتها بيئة طاردة للاستثمار وليس العكس إذ انطلقت الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن هناك جملة عوامل مؤثرة في البنية والسلوك الاستثماريين تعوق العملية الاستثمارية في العراق، لذا نعتقد أن هناك حاجة ماسة لتحسين بيئة الاستثمار في العراق من خلال حزمة إجراءات أهمها العمل على ترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي ومحاربة الفساد وتفعيل سيادة القانون وبناء دولة المؤسسات وتوفير البنية الاقتصادية اللازمة لذلك.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

Evaluating the Reality of Investment Environment in Iraq: Analytical Field Study of Indicators and Obstacles

Abstract:

This study aims at investigating and analyzing the reality of investment environment and its effects in Iraq. It also aims at identifying the factors that affect it through examining the local economic indicators and other indicators proposed by regional and international specialist investment organizations. In addition, the study aims to examine the factors that have been identified through a field study with a sample of 60 Iraqi investors abroad. The researchers examined and analyzed the most important factors and obstacles in details by using statistics and figures to achieve the purpose of this study. The study concluded that there were various factors, foremost of which are security, economic, administrative, political, and social that negatively affected the investment environment in Iraq, making it a rejecter environment. The study has an essential assumption which hypothesizes that "there are a set of factors that affect the investing construction and behaviors and hinder the investment process in Iraq". The study has concluded that there is a press need to improve the investment environment in Iraq through adopting a set of procedures, foremost of which are stabilizing security and political situation, combating the corruption, activating the laws, building the state of institutions and providing the essential economic infrastructure.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

المقدمة:

يحظى الاستثمار وإدارته باهتمام بالغ وكبير في عموم الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية التي تهتم بالتطورات البنيوية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، كما يعد أيضاً العنصر الرئيسي والحيوي والشرط الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والعمل على إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وتنمية قدراته وإمكاناته، لذلك نلاحظ أن جميع الدول تعمل جاهدة على تهيئة البيئة والظروف المناسبة للبيئة الاستثمارية التي يمكن أن تساعد على تحفيز واستقطاب المدخرات المحلية أو الاستثمارات الأجنبية، من خلال الآليات المختلفة.

وعلى امتداد تاريخ الفكر الاقتصادي قام المختصون في هذا المجال بإعطاء هذا الموضوع أولوية كبيرة، وربما يعد "كينز" من أوائل الذين قاموا بالاهتمام بتحليل العوامل المؤثرة في الاستثمار، ومنذ ذلك الحين سعى العديد من الباحثين للخوض في تشخيص ماهية البيئة الاستثمارية وأبعادها وعناصرها، والأدبيات العلمية غنية ومتنوعة في هذا المجال.

هذا من جهة، أما فيما يتعلق بواقع الاقتصاد المحلي فقد شهد الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 تحولات جوهرية وتغيرات جذرية في عموم البيئة الاقتصادية في إطار رغبة الدولة لتبني سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي، ولكن هذا التوجه للسياسة الاقتصادية في العراق الهادف إلى تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمار الأجنبي عانت من صعوبات عديدة ومتنوعة، وبقدر تعلق الأمر بتحسين مناخ الاستثمار فأن نجاح أي دولة في تحقيق هذا الهدف، يتطلب توفير عدد من العوامل، بعضها ملموس كالبنية التحتية من المطارات والموانئ والطرق ومصادر الطاقة والمياه ووسائل الاتصال، والبعض الآخر غير ملموس كالمؤسساتية والأنظمة والسياسات والتشريعات، لذلك فإن مفهوم مناخ الاستثمار عموماً والبيئة الاستثمارية خصوصاً يتجاوز النواحي الثابتة كالوفرة النسبية للموارد المادية والبشرية، ليمتد إلى البحث في النواحي الديناميكية كمستوى المهارات والكفاءات التكنيكية والتنظيمية السائدة في المجتمع المعني.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

يهتم هذا البحث بتشخيص واقع المناخ والبيئة الاستثمارية العراقية وتحديد المعوقات التي تحول دون القيام بنشاط استثماري فاعل في الاقتصاد العراقي، وتحقيقاً لأهداف البحث وأغراضه فقد تم هيكلة هذا الجهد العلمي إلى ستة أقسام، اهتم الأول منها بمنهجية البحث ومنطلقاته الفكرية الأساسية، واختص الثاني لتغطية الجانب الأدبي والنظري لموضوع البيئة الاستثمارية وأبعادها، ثم جاء القسم الثالث ليصف المؤشرات في البيئة المحلية العراقية، بينما ركز القسم الرابع على استعراض أهم مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية الدولية، اهتم خامساً بتشخيص وتحليل تقييمات المستثمر العراقي (عينة البحث) للبيئة الاستثمارية العراقية، وأخيراً وضح القسم السادس أهم الاستنتاجات والتوصيات التي شخصها وتوصل إليها البحث.

أولاً: منهجية البحث:

1- مشكلة البحث:

واجه العراق خلال الحقبة الماضية ظروفا استثنائية بكل ما تعنيه الكلمة، هذه الأمور وضعت العراق ضمن البلدان التي تعاني من مديونية كبيرة، وكذلك ساهمت بشكل أساسي في تخلف وضعف البنى التحتية وشيوع البطالة وارتفاع معدلات الفقر وانخفاض عام في جميع مؤشرات التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

وعلى الرغم من امتلاك العراق ثروة مادية وطبيعية وطاقات بشرية وفكرية واسعة إلا أن جميع المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والإدارية في موضوع الاستثمار تظهر ضآلة الاستثمارات الحقيقية سواءً الحكومية أو الفردية ولا تنسجم مع حاجة البلد للبناء والإعمار، إضافةً إلى ذلك أن الاقتصاد العراقي ومنذ فترة التغيير بعد عام 2003 يعاني من مشكلة انخفاض مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على الرغم من توجه العراق نحو اقتصاد السوق وإعطاء دور أكبر لآلية العرض والطلب في توجيه السوق من خلال عدة آليات اقتصادية والإدارية وقانونية وسياسية، رغم ذلك نجد هنالك عزوف المستثمرين (المحليون أو غير المحليون) عن الاستثمار داخل العراق، وبكلمات أخرى مازالت البيئة الاستثمارية العراقية غير

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

جاذبة لأنشطة أعمال القطاع الخاص على اختلاف أنواعه ومسمياته، ولكن ما أسباب كل ذلك، وما هي مبررات واقع هذه البيئة، والكيفية التي تبدو فيها، هذه هي أهم مرتكزات إشكالية البحث، ولإبراز إشكالية البحث بشكل أكثر دقة نطرح التساؤلات الآتية تجسيداً لها:

أ. ما طبيعة وصفة تلك البيئة الاستثمارية في العراق وفق المؤشرات المعتمدة في هذا المجال؟

ب. ما المعوقات والعقبات التي تواجه المستثمر في العراق، وما أولوياتها؟

ج. ما المعالجات التي يمكن اعتمادها في تحسين البيئة الاستثمارية؟

2- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان عدة أمور منها:

أ. الوقوف على واقع البيئة الاستثمارية في العراق من خلال الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المحلية والعالمية التي تصدرها منظمات محلية وإقليمية ودولية متخصصة.

ب. تشخيص المعوقات الفعلية الميدانية التي تقف للحيلولة دون تشجيع المستثمر عن طريق الاعتماد على دراسة ميدانية لعينة من المستثمرين العراقيين خارج القطر.

ج. وضع بعض المعالجات والمقترحات التي قد تؤدي إلى تحسين البيئة الاستثمارية في العراق آخذين بنظر الاعتبار الأولويات في وضع هذه المعالجات.

3- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال الوقوف على المعطيات الآتية:

أ. إن الاستثمار هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية بكافة مجالاتها، إذ إن زيادة الاستثمار تنعكس في زيادة معدلات النمو والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وحل المشاكل التي يواجهها ذلك الاقتصاد عموماً، لذلك يكتسب البحث أهميته بالأساس من اهتمامه بهذا الموضوع الحيوي والمهم على الصعيد النظري والميداني.

ب. إن دراسة وتحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية في العراق يسهم في تشخيص العقبات والمعوقات التي تواجه المستثمر المحلي والأجنبي وبالتالي إمكانية وضع

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

المعالجات اللازمة لتذليل هذه العقبات.

ج. إن الاعتماد على وجهات النظر للمستثمرين العراقيين خارج القطر يساعد في معرفة المشكلات الفعلية والواقعية التي يعانون منها، تلك التي توجه عملية الاستثمار في العراق.

د. تكتسب بعض جوانب أهمية البحث من خلال عملية التوليف بين مؤشرات البيئة الاستثمارية المحلية والدولية فضلاً عن الدراسة الميدانية لمجموعة من المستثمرين ذوي العلاقة.

4- منهج البحث:

اعتمد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره إطاراً معرفياً لمعالجة الموضوع بما يتناسب مع مشكلة البحث وأهدافه، من خلال الاعتماد على إصدارات بعض المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية التي أوضحت بعض المؤشرات التي تعبر عن البيئة الاستثمارية، والتي شملت العراق ببعض اصداراتها، مع الإشارة إلى أنه هذه المؤشرات هي ما كان باستطاعة الباحثين الحصول عليه من مواقع ومنشورات واصدارات تلك المؤسسات، كما تم الاعتماد على تحليل إجابات عينة من المستثمرين العراقيين في الخارج لتحديد العوامل المعوقة للاستثمار داخل العراق، بلغ عددهم 60 مستثمراً استفتوا عن أسباب عزوفهم عن الاستثمار في بلدهم.

5- فرضية البحث:

ينطلق البحث من افتراض إن هنالك عوامل متعددة تعرقل دوران عجلة الاستثمار داخل العراق التي يطلق عليها البيئة الاستثمارية أو بالمفهوم الأوسع المناخ الاستثماري، وإن المؤشرات العامة لتلك البيئة غير مشجعة لواقع ممارسات الأنشطة الاستثمارية في البلد.

ثانياً: البيئة الاستثمارية وأبعادها:

1- مفهوم وماهية البيئة الاستثمارية:

يعرف الاستثمار بشكل عام بأنه استخدام راس المال للحصول على الربح، وقد يعرف على أنه تأجيل الاستهلاك للحصول على منافع مستقبلية. ومن وجهة نظر اقتصادية فإن الاستثمار يمثل توظيف رأس المال وفق طرق إنتاجية جديدة أو

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

تطويرها من أجل زيادة الإنتاج كما ونوعا (Al-Shoura and Al Bakri,2013:19) .

والتعاريف أعلاه جميعها تؤكد على أن الاستثمار يمثل إجمالي الإضافة على رأس المال الإنتاجي والذي يسهم في زيادة الإنتاج والخدمات من أجل تحقيق الربح أو المنفعة. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد عرف من قبل منظمة التجارة العالمية (WTO,1997) على أنه ملكية خط انتاجي في البلد المضيف من قبل مستثمر أجنبي، وهذه الملكية تسمح له بإدارة الاستثمار وتحقيق الأرباح.

ويمارس الاستثمار دورا مهما في تطوير اقتصاد أي بلد، ويعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية، وتطوير القطاعات المهنية الجديدة علاوة على تطوير القاعدة العلمية والتقنية (Mashkina، Obukhova، 2014). لكن تدفق الاستثمار الأجنبي يعتمد على عوامل مختلفة، وأهمها هي مناخ الاستثمار في البلاد (Obukhova، 2013). كما تحفز بيئة الاستثمار الملائمة الهياكل التجارية لزيادة كفاءة الأنشطة التي تؤدي إلى نمو الدخل والأسهم المتاحة للاستثمار. وإن تحسن بيئة الاستثمار يسهم في ثقة المستثمرين وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، ويعطي "إشارة" إيجابية للاستثمار طويل الأجل (Mashkina، Obukhova، وSeryogin، 2013). لقد أصبحت بيئة الاستثمار موضع اهتمام وثيق ليس فقط لعلماء الاقتصاد والمحللين والخبراء، بل أصبح الشغل الشاغل للسياسيين ورجال الأعمال. وهنالك مجموعة عوامل يمكن أن تمثل بشكل أو بآخر البيئة الاستثمارية وهي (Obukhova، 2013):

- الموارد الطبيعية وحالة البيئة.
- نوعية قوة العمل.
- مستوى التنمية وتوافر البنية التحتية.
- الاستقرار السياسي والقدرة على التنبؤ لبيئة الأعمال.
- استقرار الاقتصاد الجزئي: حالة الميزانية، ميزان المدفوعات للدولة، الديون الخارجية.
- نوعية الإدارة العامة، السلطات المركزية والمحلية.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

- جودة النظام الضريبي ومستوى العبء الضريبي.
- نوعية نظام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتوافر الاعتمادات.
- انفتاح الاقتصاد وحكم التجارة مع الدول الأجنبية.
- العوائق الإدارية والتقنية والمعلوماتية على السوق ومستوى الاحتكار في الاقتصاد.

إن البيئة الاستثمارية في أي مجتمع تعتبر الدعامة الرئيسة لتطوره ورقيه، لأنها تعمل بشكل رئيسي على تقليل حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية للدول وصولاً إلى المسار الذي توصلت إليها الدول المتقدمة، ولكن بالمقابل كي يتحقق ذلك الهدف المنشود لابد من وجود إدارة سليمة للاقتصاد الكلي، وبنية أساسية معقولة، وحد أدنى من الرأسمال البشري، وقدر من التطور في القطاع المالي، وبذلك كي تتوفر هذه المطالب المحفزة للاستثمار نكون أمام مفهوم أوسع للبيئة الاستثمارية نطلق عليه بالمناخ الاستثماري ويقصد به: مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والإطار القانوني والإداري والمؤسسي الذي يحكم الاستثمارات (المعموري وشويع، 2011: 116).

أما البيئة الاستثمارية كما عرفها البنك الدولي فهي مجموعة العوامل الخاصة بموقع معين والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية في العمل بصورة منتجة (المعموري وشويع، 2011: 116)، كما عرفت على أنها مجموعة العوامل والظروف المحيطة بالاستثمار في منطقة معينة من كافة الجوانب، السياسة والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتنظيمية والإدارية وغيرها التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر سلباً وإيجاباً على الاستثمار (حلبوب، 2008: 120).

وهناك من يرى أن البيئة الاستثمارية هي مفهوم واسع يتضمن على سبيل المثال لا الحصر الأمور التالية (داودي، 2011: 8):

- استقرار سياسي واجتماعي للدولة المضيفة.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

- استقرار اقتصادي كلي واستقرار سعر العملة الوطنية.
- فرص استثمارية مغرية ومربحة.
- حرية التنقل وحرية التصدير، وتوفر الشريك المحلي من الدولة المضيفة.
- حكم راشد (إدارة وحكم جيدة) وقضاء عادل.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.
- بنية تحتية متطورة، وتسهيلات مالية وضريبية مشجعة.
- بيئة اجتماعية صديقة للاستثمار.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

2- أبعاد البيئة الاستثمارية:

البيئة الاستثمارية هي مرآة تعكس مجموعة من أبعاد تبين طبيعة البيئة والمناخ الاستثماري بشكل مفصل لذلك لابد من أن نتناول الأبعاد الأساسية المكونة لهذه البيئة الاستثمارية لتحقيق مزيد من الاستيعاب حول ماهية تلك البيئة كما أشار إليها الباحثين في هذا المجال وهي (البديري، 2010: 145 -147).

أ- البعد السياسي:

العامل السياسي عنصر مهم من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية أي بمعنى آخر الاستقرار سياسي على المستوى الداخلي والخارجي للدولة يعد عامل جذب مهم للنشاط الاستثماري فيها، أما عدم الاستقرار فيشكل عامل مخاطرة يدفع باتجاه عدم تحفيز هذا السلوك، ذلك أن أي بلد لن يتمكن على الإطلاق من الفوز بثقة المستثمرين الأجانب إلا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضراً ومستقبلاً وتلاشي المخاطر غير الاقتصادية إلى الحد الأدنى، وبخلاف ذلك مهما تكون الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية فإنها لا تدفع المستثمرين للقدوم إلى بلد يعاني من عدم الأمان وذلك بسبب ارتباط ثقة المستثمرين بعلاقة دالية مع استقرار الحكومة، لذلك تظهر أهمية المناخ السياسي في التأثير على القرار الاستثماري لاسيما حالة الأمن والاستقرار السياسي، وطبيعة العلاقات بين الأحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة في البلد المضيف (الفتلاوي

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

والدلفي، 2012: 4).

ب- البعد الاقتصادي:

يتمثل البعد الاقتصادي بسمات السياسات والأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في البلد وهي ذات صلة وثيقة مع ما يمتلكه البلد من المقومات النسبية للتنمية الأساسية والمتمثلة بالبنى التحتية متمثلة بالطرق والجسور ووسائل الاتصال والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، كما أن البيئة الاستثمارية تتأثر على وجه الخصوص في أي بلد من البلدان بالمؤشرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخم، تقلبات سعر الصرف، مدى تطور الجهاز المصرفي، حجم السوق وإمكانات نموه، العجز والفائض في ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة)، وعموماً فإن لهذا البعد العلاقة الارتباطية المباشرة مع السلوك الاستثماري وتوجهاته سلباً وإيجاباً، ربما بشكل أكثر وضوحاً من بقية الأبعاد.

ج- البعد القانوني:

يهتم المستثمر عند دراسته للبيئة والمناخ الاستثماري بالتعرف على القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الاستثمار (حسن، 1998: 38) إذ لابد من وجود تشريعات تستظل بظلها أطراف العلاقة التعاقدية، ولتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية لابد من وجود الضمانات القانونية التي تحفز المستثمر وبالمقابل تحفظ للدولة حقها في اتخاذ القرارات التي بمقتضاها تستطيع حماية المصلحة العامة للبلد، لذلك تحاول معظم الاقتصاديات في بناء إطار قانوني يتضمن الأسس التشريعية والقانونية المنظمة لحركة الأنشطة الاقتصادية مع الأخذ بنظر الاعتبار ابتعاد هذه القوانين عن التناقض والتعقيد وعدم الوضوح، بل يجب أن تتسم بالمرونة العالية خلال التطبيق العملي لها على أرض الواقع، كذلك لابد للقوانين أن تقلل أو تبتعد عن مسألة الروتين والبيروقراطية الذي يعاني منها المستثمر، وأكثر من ذلك كله فإن وجود التشريعات والقوانين المختصة بالنشاط الاستثماري في بلد ما يعد المعيار الأساسي للحكم على مستوى اهتمام ذلك البلد بخلق المناخ الإيجابي للاستثمار.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

د- **البعد الإداري والتنظيمي:**

تمارس المؤسسات الحكومية (الإدارة العامة) دوراً مركزياً في خلق البيئة الاستثمارية المشجعة لقطاع الأعمال كونها توفر المقومات التي تسمح للمواطنين بالمشاركة والمنافسة في السوق، فهي تمنحهم حرية التصرف باتخاذ قرار الدخول في النشاطات الاقتصادية الاستثمارية من عدمها ومن دون إرهاق وضوابط كثيرة، ومن الضروري أن تسمح الحكومة للقطاع الخاص بحرية التعبير عن مشكلاته والمشاركة في سن القوانين التي ستؤثر في معاملاته، ويتم ذلك في كثير من الدول عن طريق جمعيات رجال الأعمال التي تعمل على ضمان توضيح مطالب أعضائها وصياغتها في صور وسياسات وبرامج وطنية تجري على أساسها تعديل القواعد والقوانين التي تنظم عملية الاستثمار (الحيالي، 2012: 19) كما أن المعوقات الإدارية تسهم بشكل كبير في تعطيل العملية الاستثمارية من خلال البيروقراطية والروتين في الإجراءات والتأخير في إنجاز المعاملات أو وجود قيادات إدارية غير مؤهلة ولا تمتلك الخبرة الكافية، أو قلة الكوادر المتخصصة في إدارة الاستثمار، أو الافتقار إلى قاعدة معلومات مختصة بالفرص والمعوقات الاستثمارية (المعموري وشويع :117).

ثالثاً: مؤشرات البيئة الاستثمارية المحلية:

إن دراسة مؤشرات البيئة الاستثمارية المحلية تسهم في إعطاء صورة واضحة المعالم للمستثمر المحلي والأجنبي، إذ تسهم في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الأمثل، وتشخيص السلبيات والإيجابيات التي ستواجه العملية الاستثمارية من كافة النواحي، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات حسب الآتي:

1- **البيئة السياسة والاجتماعية:**

تشكل المؤسسة السياسية بفروعها المتعددة المتكاملة مركز القيادة في المجتمع السياسي المنظم، وأبرز المؤشرات التي تعكس النظام السياسي هي: بناء نظام دستوري وانتخابات نزيهة، ونظام فعال لتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي سياق المساواة وتداول السلطة والمشاركة الشعبية، ويمثل المجتمع المدني حصيلة البيئة الديمقراطية والرافعة التي يقوم عليها التحول الديمقراطي.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

لقد شهد الوضع السياسي في العراق بعد احتلاله عام 2003 مدة انتقالية مؤقتة من الممكن أن تتغير مع أي تغير جدي في توازن القوى السياسية الحالية في العراق أو حدوث أي تطورات أساسية على الصعيد الإقليمي، فعلى مدار عام 2007 و2008 حدث تراجع ملحوظ في العمليات المسلحة، وهو ما يشكل سمة بارزة لهذه المرحلة الانتقالية السياسية والتي لا يمكن التنبؤ باتجاهها وما يحل محلها، وبشكل يفتح المجال بطبيعة الحال لمختلف القوى والتيارات السياسية والاجتماعية التي باتت تؤدي دورها في ترسيم الأوضاع السياسية في العراق، إن الوضع السياسي والأمني في العراق يشكل أحد الركائز المهمة لبيئة الاستثمار العراقية، وإن إحراز تقدم ملحوظ على الصعيد الأمني والسياسي سوف يجعل بيئة الاستثمار أكثر جذبا للتدفقات الاستثمارية (عبد الرضا ، 2012: 23).

2- البيئة القانونية والتنظيمية في العراق:

لقد حسَّنتْ العديد من القوانين التي صدرت منذ عام 2003 بيئة الأعمال وغيرت النظام القانوني فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك بمنح المستثمرين الأجانب نفس الرعاية الممنوحة للمستثمر الوطني فيما يتعلق باستثماراتهم، ومن هذه القوانين (لويس برجر، 2009: 6):

- سياسة تحرير التجارة الصادر بالأمر 54 لسنة 2004.
- قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.
- الأمر رقم 64 لسنة 2004 قانون تعديل قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 .
- القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004.
- الأمر 80 لسنة 2004 تعديل قانون العلامات والبيانات التجارية رقم 21 لسنة 1957.
- قانون براءات الاختراع والنماذج الصناعية والمعلومات غير المفصح عنها والدوائر المتكاملة والأصناف.
- قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004.
- قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

- قانون الاستثمار رقم 13 لسنة2006 .
- قانون الاستثمار في إقليم كردستان رقم 4 لسنة2006 .
- قانون الاستثمار الخاص بتصفية النفط الخام رقم 64 لسنة2007 .

3- البيئة الاقتصادية الكلية:

لقد أكدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أن البيئة الاستثمارية الجاذبة هي بيئة اقتصادية مستقرة، وفي ظل سيادة النظام القائم على السوق في عملية تخصيص الموارد الإنتاجية، فإن هذا المناخ يتصف بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز مقبول في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، وبمعدلات تضخم متدنية، وسعر صرف مستقر (قائد، 2007: 247)، من هذا المنطلق سنحاول في أن نستعرض مؤشرات البيئة الاقتصادية العراقية من خلال المؤشرات الآتية:

أ. النمو الاقتصادي:

استعاد النشاط الاقتصادي في العراق خلال عام 2010 صعوده بعد تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث أصبح الناتج المحلي الإجمالي تقريبا 172 تريليون دينار بعد إن كان عام 2009 حوالي 139 تريليون دينار فقط، واستمر هذا الارتفاع حتى وصل في عام 2013 إلى 272.4 تريليون دينار، أما في عام 2014 فقد تراجع إلى 262.8 تريليون دينار ، كما أن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة أيضا ارتفع من 56.5 مليار دينار عام 2009 ليصبح 60.6 عام2010، واستمر بالارتفاع حتى وصل في عام 2013 إلى 76.2 مليار دينار، أما في عام 2014 انخفض بشكل واضح ليصل إلى 73.6 مليار دينار، وهذا ما يوضحه الشكل (1) ويعود سبب الانخفاض الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة لعام 2014 إلى العمليات العسكرية التي تدور في أكثر من نصف الأرضي العراقية، إضافة إلى الأزمات التي تشهدها بعض البلدان العالمية لا سيما الصين وانخفاض أسعار النفط الخام بشكل كبير، حيث يشكل أكثر من 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

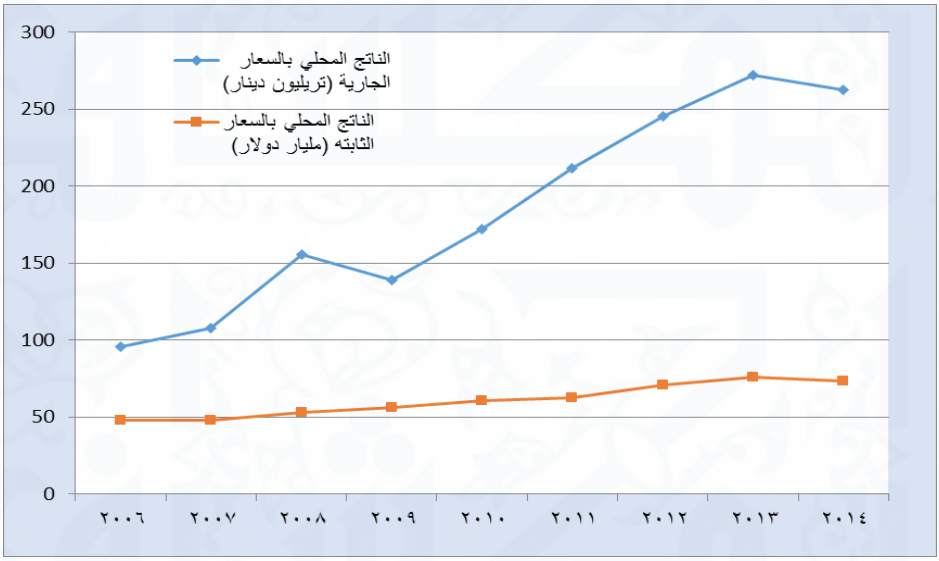

شكل (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2006-2014)

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات 2006 -2014.

ب. التوازن الداخلي:

سجل مؤشر التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) استمرار العجز في الموازنة العامة، على الرغم من انخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل 2)، حيث بلغت نسبته 3٪ تقريبا عام 2010، بعد أن كان حوالي 4٪ عام 2009، أما في عامي 2011 و 2012 فقد شهدت الموازنة فائضا ملحوظا بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 14.2٪ و 6٪ على التوالي، ثم عادت في عام 2013 لتشهد عجزا بنسبة 2٪، وأخيراً سجلت فائضا بنسبة 5٪ ، أما فعلياً فهنالك فائض في الموازنة العامة إذ تصدر بعجز، ولكن تنتهي بفائض كما هو معلوم بسبب الاختلاف بين تقديرات وأحجام إنتاج النفط وأسعاره العالمية الفعلية، ويوضح الشكل (2) التطور التاريخي لفائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2006 - 2014).

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

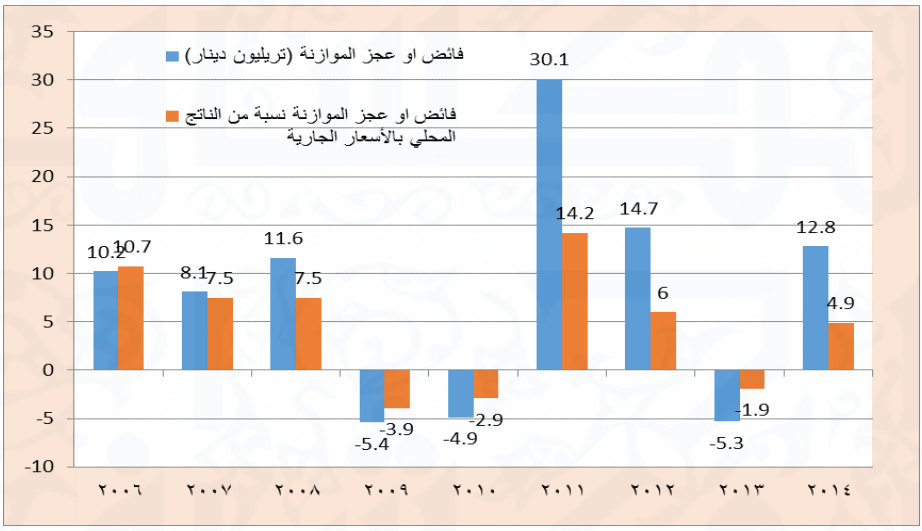

شكل (2) فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2006-2014)

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات 2006 -2014.

ج. التوازن الخارجي:

سجل مؤشر التوازن الخارجي (نسبة فائض أو عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي) تحسناً ملحوظاً، حيث تحقق فائض بمقدار 6.3 مليار دولار أمريكي عام 2010 بعد أن كان هناك عجز بمقدار 5.8 مليار دولار عام 2009 ، وبلغت نسبة الفائض للناتج المحلي الإجمالي 4.3٪ لعام 2010 كما أشارت تقارير البنك المركزي في حين استمر هذا الفائض للأعوام 2011 و2012 و 2013 و 2014 حيث بلغ مقدار هذا الفائض 39.1 و 41.1 و 35.5 و 35.9 على التوالي، كما بلغت نسبة هذا الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي 18.5٪ و 16.8٪ و 13٪ و 13.7٪ على التوالي ، ويوضح الشكل (3) فائض أو عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي كما في تقارير البنك المركزي.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

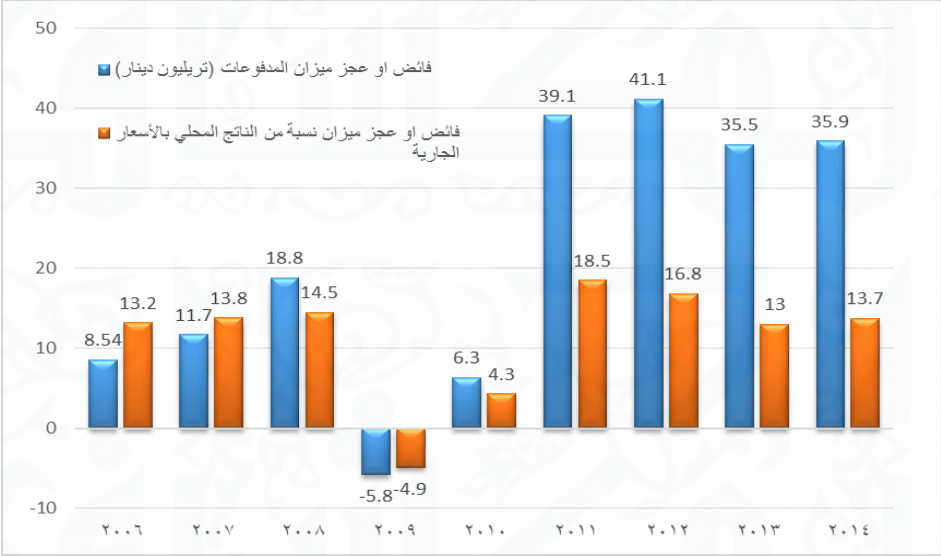

شكل (3) فائض أو عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2006-2014)

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات 2006 -2014.

د. مؤشر السياسة النقدية:

سجل مؤشر معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) ارتفاعاً، حيث أصبح معدله 5.1٪ و 6.5٪ و 5.6٪ للأعوام 2010 و 2011 و 2012 بعد أن كان -2.8٪ عام 2009، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مستويات الطلب المحلي وخاصة في قطاع الإسكان وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2009، فيما عاد بالانخفاض في عامي 2013 و 2014 اذ بلغ 2.4٪ و 1.6٪ على التوالي ، لاحظ الشكل (4).

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

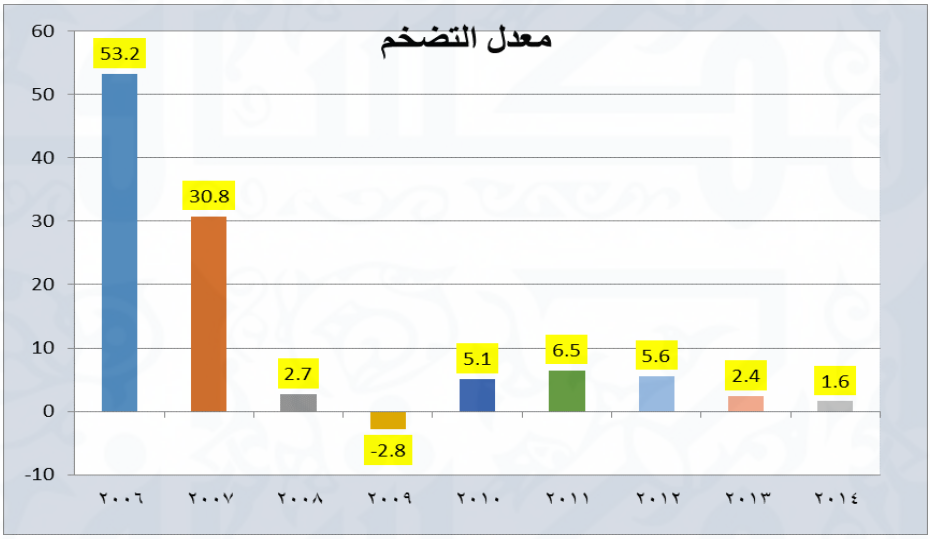

شكل (4) معدلات التضخم للمدة (2006-2014)

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات 2006 -2014.

ه. سعر الصرف:

شهد سعر صرف الدينار العراقي استقراراً كبيراً خصوصاً خلال المدة 2008 -2009، حيث أصبح سعر صرف الدولار الواحد 1186 دينار عام 2010 ،وهو قريب جداً من سعره عام 2009، فيما سجل ارتفاعاً طفيفاً خلال الأعوام 2011 و 2012 و 2013 و 2014 ليصل الى 1218 و 1222 و 1232 و 1214 على التوالي، وقد يعود السبب في هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على الدولار لغرض الاستيراد ولكن بصورة عامة فان سعر الصرف يشهد استقراراً نسبياً، وهذا الاستقرار يرجع إلى دور البنك المركزي العراقي في دعم الدينار العراقي من خلال مزادات العملة اليومية ، انظر الشكل (5).

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

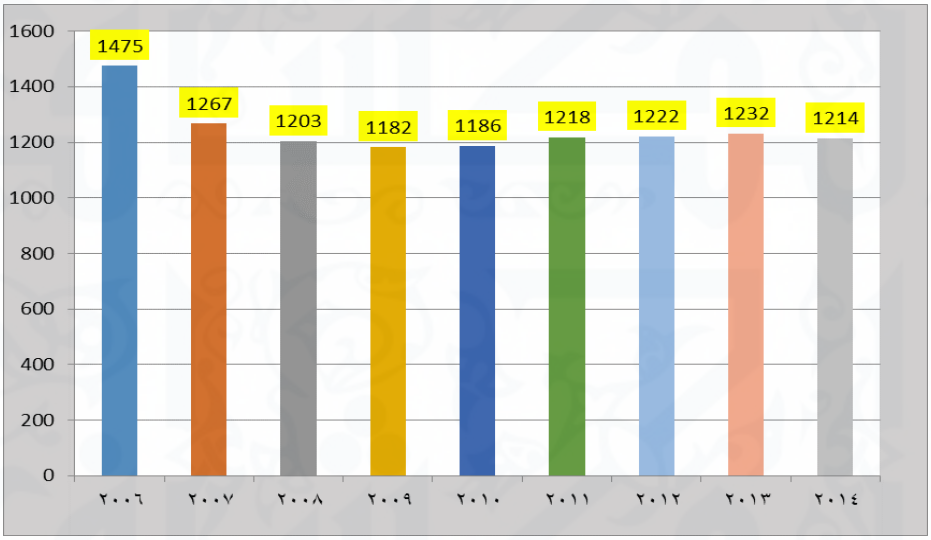

شكل (5) معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2006-2010)

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات 2006 -2010

و. سعر الفائدة :

من أجل تشجيع الاستثمارات الحقيقية وإيجاد بيئة استثمارية جاذبة عملت السياسة النقدية في العراق على تخفيض سعر الفائدة إذ يبين الشكل (6) سعر الفائدة للسياسة النقدية والذي يعتبر من العوامل الأساسية والمؤثرة على الاستثمار بشكل مباشر فقد انخفض سعر الفائدة إلى (8.85) في عام 2009 بعد أن كان (16.75) و (20.00) في عام 2008 و 2007 على التوالي، فيما استقر عند مستوى (6.00) خلال المدة 2011 -2014 ،وهذا يعتبر عاملا مشجعا للاستثمارات.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

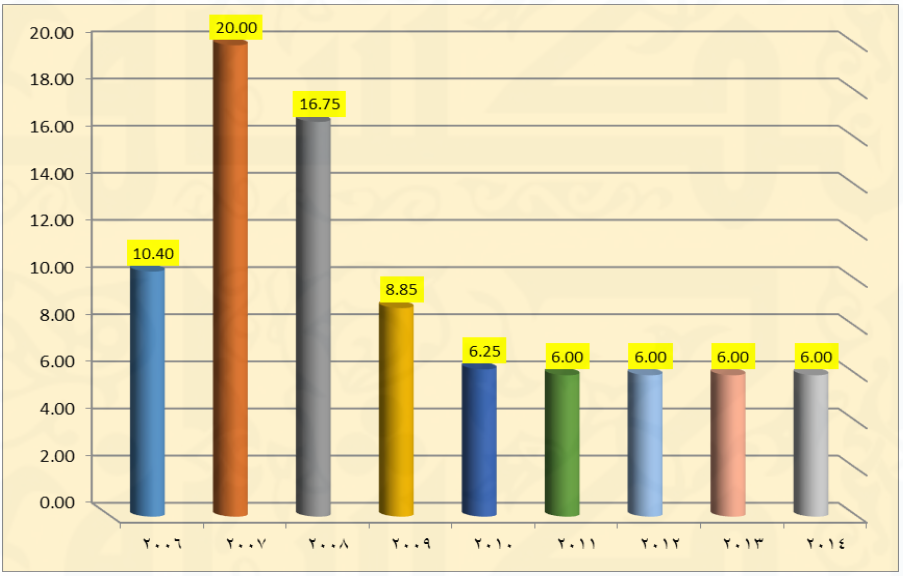

شكل (6) معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2006-2010)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة 2006 -2014.

ز. الائتمان النقدي:

يعتبر مؤشر الائتمان النقدي من المؤشرات النقدية المهمة حيث إن ارتفاع الائتمان النقدي في العراق خلال المدة 2004 -2014 يدل على بيئة نقدية مشجعة للاستثمار وإن القطاع المالي يعمل على جذب الاستثمارات ، ففي عام 2004 كانت (824.7) مليار دينار، واستمر الارتفاع بشكل بسيط إلى عام 2009، حيث وصلت إلى (5690.1) مليار دينار، أما في عام 2010 فقد ارتفع بشكل واضح إذ بلغ (11721.5) وارتفع الائتمان النقدي بشكل مستمر إذ وصل إلى (34123.1) مليار دينار في عام 2014 بعد أن كانت (29952) مليار دينار في عام 2013 ،وهذا ما يبينه الشكل (7).

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

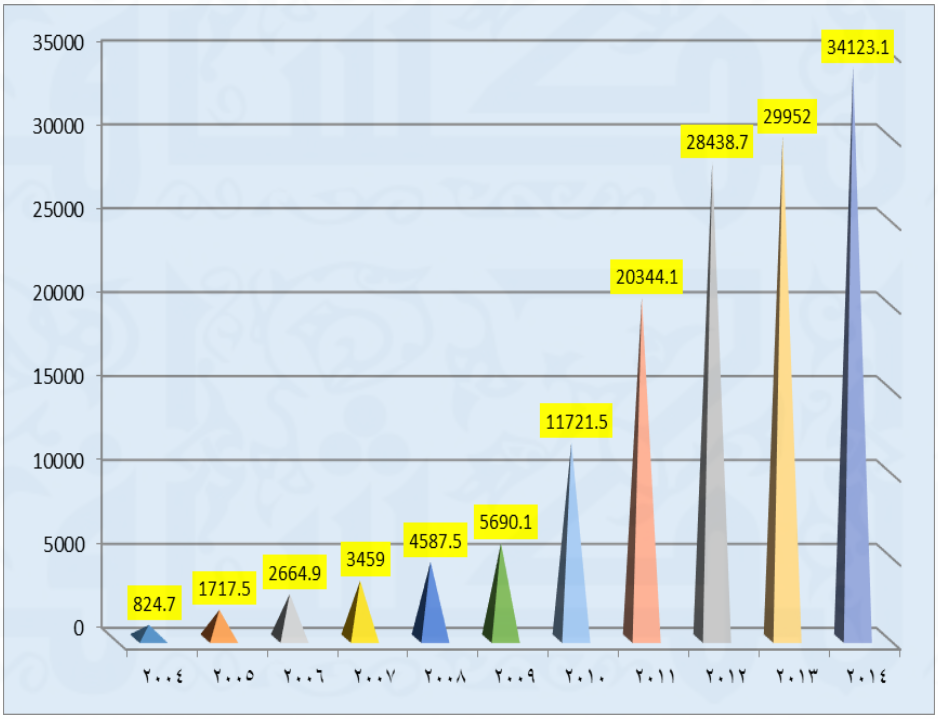

شكل (7) معدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2006-2010)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة 2004 -2014.

إن المؤشرات الاقتصادية المتاحة والمتوقعة والتي جرى تناولها بشكل سريع سابقاً، إلى حصول العراق على معدل نمو يوازي معدلات النمو العالمية، وفائض في الموازنة العامة وميزان المدفوعات بنسب جيدة، فضلاً عن معدلات تضخم مقبولة ومنخفضة نسبياً، مع استقرار عام في سعر الصرف، والقراءة العامة لمجمل هذه المؤشرات تدعم إمكانية إنشاء فرص طيبة في بيئة الأعمال والاستثمار وتخلق إمكانات حقيقية للنهوض بالعملية الاستثمارية وتعجيل واستمرارية النمو الاقتصادي المستدام.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

وبكلمات أخرى إن هناك تحسناً ملموساً في مؤشرات الاقتصاد الكلي وخصوصاً في مؤشر التضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات، مما يعني أن البيئة الاقتصادية المحلية بشكل عام يمكن عدها بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.

رابعاً: مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية الدولية:

إن للتقييمات والآراء التي تصدرها الوكالات والهيئات والمنظمات الدولية عن بيئة الاستثمار تأثيراً مبنياً على حجم واتجاه حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل، إذ لا يقدم المستثمر على الاستثمار في دولة ما إذا كانت بيئتها الاستثمارية غير ملائمة طبقا للمؤشرات الصادرة من تلك الهيئات والمنظمات، ومن أجل الوقوف على واقع هذه البيئة في العراق سنتناول أهم المؤشرات الدولية ذات العلاقة وفق الآتي:

1- مؤشر المخاطرة القطرية المركبة:

يعرف هذا المؤشر بالدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Guide ويصدر هذا المؤشر عن مجموعة PSR)) [1] يتضمن هذا الدليل والمعتمد على المؤشرات المركبة للمخاطر القطرية، الغرض منها قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو مدى إمكانية التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، كما يصدر الدليل بشكل مؤشرات مركبة مستقبلية باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية (الربيعي، 2005: 6)، ويتكون هذا الدليل من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل:

أ. مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50٪ من المؤشر المركب)، يندرج فيه 12 متغيراً هي :درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون

[1] وهي مؤسسة دولية تختص بجمع البيانات الاقتصادية الشاملة لكل دول العالم، لمزيد من التفاصيل يراجع الموقع الالكتروني التالي: http://www.prsgroup.com/ICRG.aspx

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية.

ب. مؤشر تقييم المخاطر المالية (بنسبة 25٪)، يندرج فيه 5 متغيرات هي: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف.

ج. مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل نسبة 25٪)، يندرج فيه 5 متغيرات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج الملحي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وحسب دليل المؤشر يتم تقسيم الدول إلى خمسة مجموعات حسب درجة المخاطرة وهي:

- صفر 49.5 - نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جداً.
- 50.0 –59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة.
- 60.0 – 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة.
- 70.0 – 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة.
- 80.0 – 100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جداً.

والجدول (1) يوضح مؤشر المخاطرة القطرية لعامي 2010 و2011 لدولة العراق.

الجدول (1) مؤشر المخاطرة القطرية في العراق لعامي 2010 و2011

2010	الترتيب من بين 140 دولة عالميا	2011	الترتيب من بين 140 دولة عالميا	التغير بين عامي 2010 و2011
59.3	127	58.5	119	-0.8

المصدر: http://www.prsgroup.com/ICRG.aspx

القراءة الأولى للجدول (1) تبين أن مؤشر المخاطرة القطرية يضع العراق ضمن خانة درجة المخاطرة المرتفعة، ولكن بالمقابل هناك تراجع بمقدار (0.8)

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

درجة بين عامي 2010 و2011، وهذا يعني أن درجة المخاطرة القطرية للعراق هي قريبة أو في اتجاه الوصول إلى درجة المخاطرة المعتدلة.

2- مؤشر ملف (حقيبة) الاستثمار:

هناك مؤشر مهم يسمى مؤشر ملف (حقيبة) الاستثمار[1] Investment Profile، ويتضمن هذا المؤشر ثلاثة مخاطر (Saley,2003: 15) وهي:

- مخاطرة استمرارية العقد / مصادرة الملكية.
- مخاطرة فرض قيود على تحويل الأرباح إلى الخارج.
- مخاطر تأخير الدفع.

ولكل عامل من العوامل أعلاه، تعين لها درجة مخاطرة تتراوح من (0) إلى (4)، الدرجة (4) تشير إلى "مخاطر منخفضة للغاية" و(0) تشير إلى "خطر مرتفع جدا"، وبجمع العوامل أعلاه يعطينا درجة مخاطر مؤشر ملف الاستثمار والذي يتراوح بين (0) إلى (12)، والجدول (2) يظهر مؤشر ملف الاستثمار في العراق لعام 2011، مع دولة الأردن على سبيل المقارنة.

جدول (2) مؤشر ملف الاستثمار لعام 2011 في العراق والأردن

البلد	مخاطرة استمرارية العقد	مخاطرة فرض قيود على تحويل الأرباح	مخاطرة تأخير الدفع	المجموع
العراق	2.5	3.0	2.5	8.0
الأردن	3.5	3.5	3.0	10.0

المصدر: http://www.prsgroup.com/ICRG.aspx

نلاحظ من الجدول إن العراق حصل على درجة 8 من مجموع 12 درجة وهو مؤشر جيد على مدى التوجهات الحكومية لتحسين البيئة الاستثمارية، لكن رغم ذلك نلاحظ أن الأردن تتفوق على العراق في هذا المؤشر الأمر الذي يتطلب المزيد من السياسات الحكومية الجاذبة الاستثمار الأجنبي.

[1] وهو احد مكونات مؤشر المخاطر السياسة والذي يصدر من مجموعة PRS وهو يستخدم لقياس توجهات الحكومة للاستثمار الوافد .

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

3- مؤشر سهولة أداء الأعمال:

ويتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع، ومؤشر حماية المستثمر، ومؤشر استخراج التراخيص، ومؤشر دفع الضرائب، ومؤشر الحصول على الكهرباء، ومؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشر تسجيل الممتلكات، ومؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر الحصول على الائتمان، ومؤشر التسوية في حالات الإعسار، وكلما كان تسلسل الدولة أقرب إلى الرقم (1) دل على وجود مستوى من سهولة الأداء للأنشطة الاستثمارية.

جدول (3) تفاصيل مؤشر سهولة أداء الأعمال لعامي 2011 و2012 في العراق

التفاصيل	2011	2012	التغير
بدء المشروع	174	176	2-
حماية المستثمرين	120	122	2-
استخراج التراخيص	47	46	1
دفع الضرائب	46	49	3-
الحصول على الكهرباء	47	46	1
التجارة عبر الحدود	180	180	لا يوجد تغير
تسجيل الممتلكات	95	98	3-
تنفيذ العقود	140	140	لا يوجد تغير
الحصول على الائتمان	170	174	4-
التسوية في حالات الإعسار	183	183	لا يوجد تغير
الرتبة الكلية لسهولة أداء الأعمال من 183 دولة	159	164	5-

المصدر: http://www.doingbusiness.org

الجدير بالذكر إن هذا المؤشر يتضمن 183 دولة وكما نلاحظ من الجدول إن العراق حصل على الرتبة 159 دولياً عام 2011 وتراجع إلى الرتبة 164 عام 2012 ، كما أن العراق حصل على المرتبة الأخيرة ضمن مجموعة الدول العربية لعام 2011 (سلسلة بيئة أداء الأعمال العربية ، 2011)، الأمر الذي

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

يستدعي الاهتمام بتسهيل بيئة الأعمال للمستثمر الأجنبي بشكل خاص والعراقي بشكل عام.

4- مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية:

يقدم هذا المؤشر تقييماً موضوعياً للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات، يصدر هذا المؤشر منذ عام 2002 عن الأمم المتحدة وبالتحديد إدارة مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية تضم: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2009: 160)

أ - مؤشر خدمة الإنترنت، ويرصد عدد من المتغيرات هي: تطوير خدمات، وتحسين المعلومات، خدمات المعاملات، ونهج الاتصال.

ب -مؤشر البنية التحتية، ويرصد خمسة متغيرات هي، عدد مستخدمي الإنترنت لكل100 نسمة، خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، مشتركو الهاتف المحمول لكل 100 نسمة، الحاسوب الشخصي لكل100 نسمة، وإنترنت النطاق العريض لكل100 نسمة.

ج - مؤشر رأس المال البشري، ويرصد متغيرين هما: معدل محو أمية البالغين (٪)، وإجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس للابتدائي والثانوي والعالي (٪).

والجدول (4) يوضح ترتيب العراق عربياً وعالمياً.

جدول (4) ترتيب العراق عربيا وعالميا لمؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية

الترتيب العربي 2010	الترتيب العالمي		التغير
	2009	2010	
15	151	36	+ 15

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2011) مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010، الكويت .

5- مؤشر الحكم الصالح:

يتضمن مؤشر الحكم الصالح ستة مؤشرات رئيسة (Kaufmann; et al., 2010: 4) هي:

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

أ. المساءلة وحرية التعبير: ويعبر هذا المؤشر عن مقدرة مكونات المجتمع في اختيار الحكومة التي تمثلهم وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والمنظمات الأهلية وحرية الإعلام.

ب. الاستقرار السياسي وغياب العنف: ويعبر هذا المؤشر عن حالات التوترات الأثينية والنزاعات المسلحة والاضطرابات الاجتماعية وأعمال العنف والصراع الداخلي أو تشقق الطبقة السياسية والانقلابات العسكرية والتغيرات الدستورية وما شابه (الشهوان، 2008: 15)

ج. فعالية الحكومة: ويمثل هذا المؤشر جودة الخدمات الحكومية وجودة الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها من الضغوط السياسية، وجودة صياغة وتطبيق السياسات ومصداقية التزام الحكومة بسياساتها.

د. جودة التنظيم: يقيس هذا المؤشر مقدرة الحكومة على صياغة السياسات السليمة والقوانين التي تشجع وتنمي القطاع الخاص.

ه. سيادة القانون: يعبر هذا المؤشر عن مدى ثقة الأفراد في الالتزام بقواعد المجتمع ومدى الالتزام بتنفيذ التعاقدات وحقوق الملكية والثقة بنظام الشرطة والنظام القضائي والمحاكم.

و. السيطرة على الفساد: ويعكس هذه المؤشر المدى الذي تمارسه السلطات الحكومية في تحقيق المنافع الخاصة صغيرة أو كبيرة من خلال الفساد، بالإضافة إلى "الاستيلاء" على مقدرات الدولة من قبل النخب السياسية أو أصحاب المصالح الخاصة.

ولكل مؤشر رتبة نسبية إلى جميع الدول المشتركة في المؤشر تبدأ الرتبة من صفر (اقل رتبة) حتى 100 (أعلى رتبة) ويوضح الشكل (6) التطور التاريخي لهذه المؤشرات للعراق.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

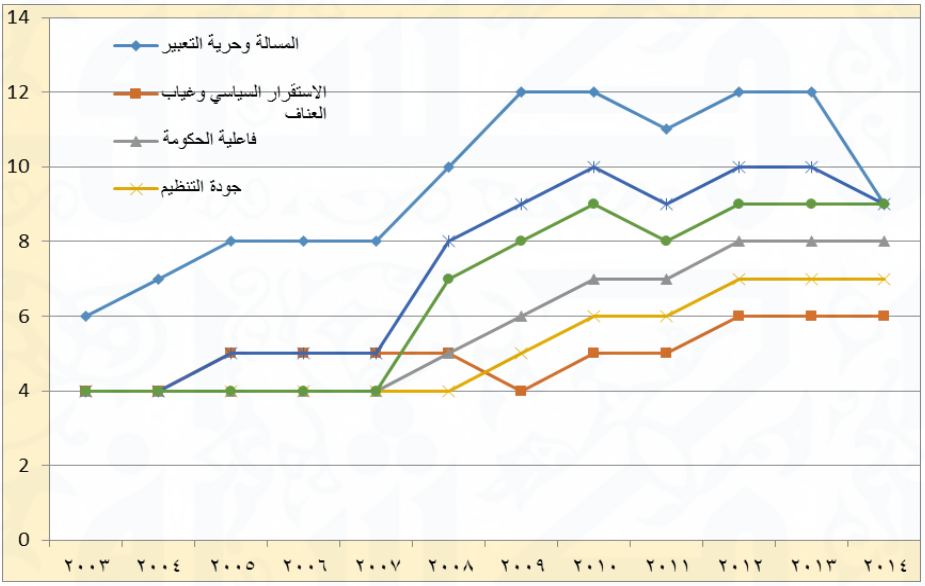

شكل (8) مؤشرات الحكم الصالح للمدة 2003-2014

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع http://www.govindicators.org

ومن الشكل (8) نجد أن جميع مؤشرات الحكم الصالح منخفضة بشكل كبير في العراق خصوصا خلال المدة 2003 -2006، وهنالك تحسن نسبي في مؤشر المسالة وحرية التعبير وجودة التنظيم وفاعلية الحكومة خلال المدة 2007 -2010، بينما نجد أن مؤشر السيطرة على الفساد والاستقرار بقيت منخفضة لنفس المدة، أما في عامي 2011 و 2012 فقد شهدت تطور بسيط جداً ثم استقرت في عام 2013 ،وفي عام 2014 عادت بعض المؤشرات لتهبط وخصوصاً مؤشر المسالة وحرية التعبير وبشكل عام فإن مؤشرات الحكم الصالح في العراق جميعها منخفضة وفي حدودها الدنيا على الرغم من بعض الارتفاعات البسيطة لبعض مؤشراتها.

6- مؤشر الاستثمارات الأجنبية:

إن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أي بلد يعني ذلك رغبة المستثمرين في تحقيق أرباح من خلال استثمار أموالهم فيه، وإن هذه الخطوة لابد منها أن تكون مبنية على أسس سليمة ودراسات دقيقه لاتخاذ مثل هذا القرار، ومثل ما هو معلوم

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

فإن رأس المال جبان وإن تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية إلى بلد ما فهو مؤشر جيد يدل على أن هذا البلد يمتلك المقومات التي تساعد على جذب هؤلاء المستثمرين.

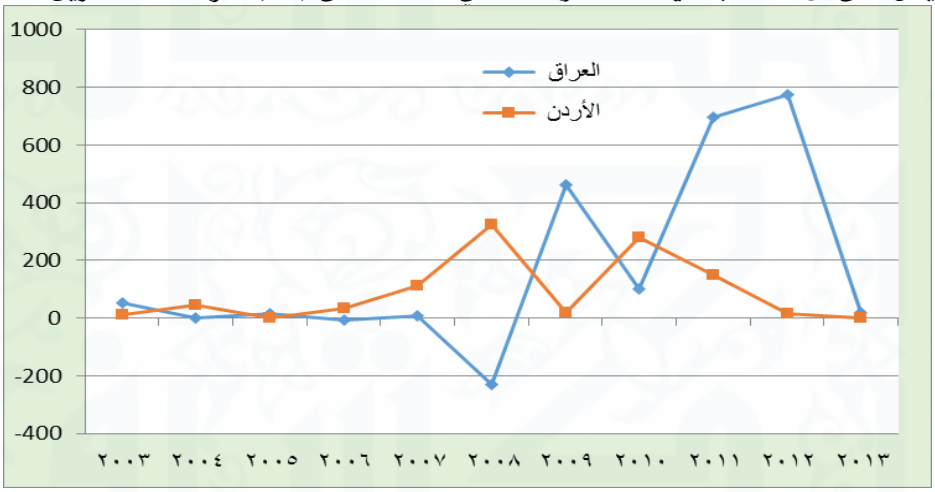

الشكل (9) اجمالي التدفقات للاستثمارات الأجنبية من الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي /مليون دولار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2003 -2014) مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.

شهدت رؤوس الأموال الأجنبية الواردة من الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تدفقاً بسيطاً خلال المدة 2003 -3007 تكاد تكون في بعض الأعوام معدومة، وفي بعضها تأخذ التدفق العكسي (سحب الأموال المستثمرة)، وهذا ما شهده عام 2008 ،اذ بلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية من الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (231 -) ، وإذا ما تم مقارنة هذه التدفقات مع مثيلتها الواردة إلى الأردن فإن تدفق رؤوس الأموال الواردة للأردن أفضل من التدفقات الواردة إلى العراق بكثير، على الرغم من مساحة العراق وموارده وحجم الاستثمارات والفرص المتاحة فيه ، وفي عام 2009 ازداد تدفق رؤوس الأموال ثم انخفض في عام 2010 ثم ارتفع لعامي 2011 و 2012 ليبلغ أعلى مستوى له عند 775 مليون دولار ليعود في عام 2013 بالانخفاض إلى 19 مليون دولار ، وقد يعود السبب في هذا التذبذب إلى الأوضاع الأمنية

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

والبيئة غير المشجعة للاستثمار في العراق مقارنة بالتذبذبات الحاصلة في هذه التدفقات الواردة للأردن والشكل (9) والملحق (2) يوضحان ذلك.

كما شهدت أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة من الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى العراق هي الأخرى انخفاض مستوياتها مقارنة مع الأردن عدا عام 2012 والتي بلغت 1633 مليون دولار، وإن هذا يعطي صورة واضحة للجميع بأن البيئة الاستثمارية في الأردن أفضل من البيئة الاستثمارية في العراق والشكل (10) والملحق (2) يوضحان ذلك.

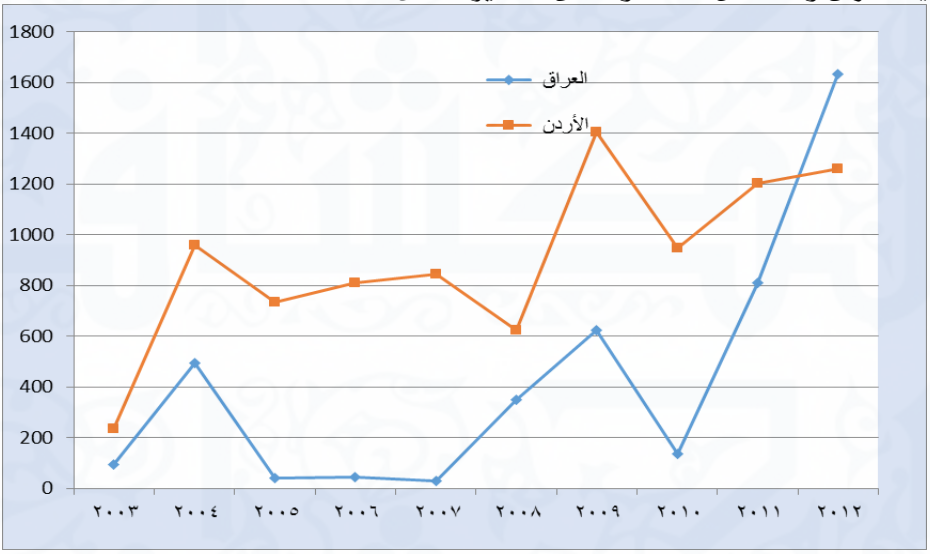

شكل (10) اجمالي ارصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة من الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي /مليون دولار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2003 -2014) مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت .

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

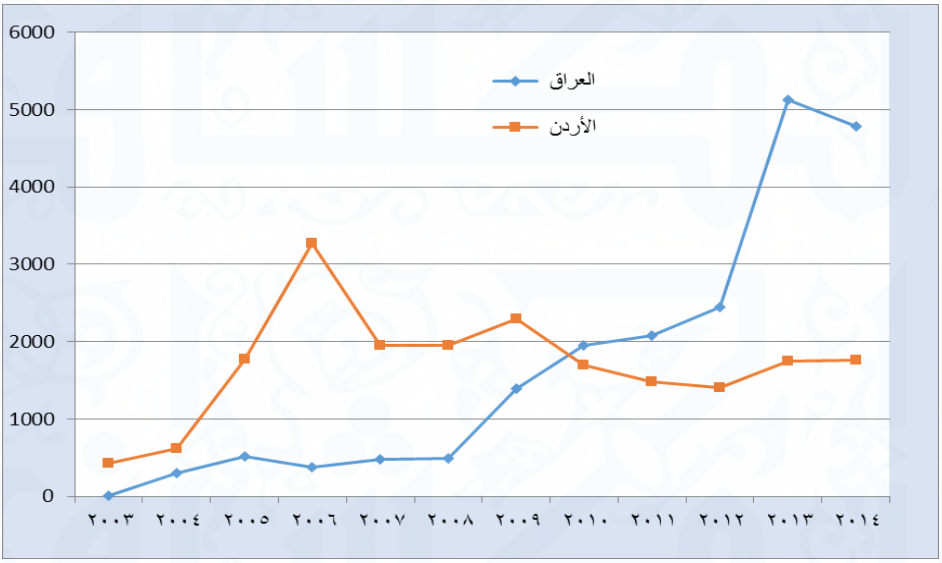

الشكل (11) اجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية / مليون دولار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2003 -2014) مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.

إن تدفق الاستثمارات الأجنبية في العراق وخلال المدة 2003 – 2010 قد كانت نسبتها بسيطة جداً مقارنةً بالتدفق الاستثمارات في الدول الأخرى لا سيما الأردن ويظهر الشكل (11) حجم التدفقات للاستثمارات الأجنبية في العراق والأردن على الرغم من الاختلاف الكبير في كلا الاقتصادين إلا أن الناظر الى هذا الشكل يرى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية لأغلب السنوات في الأردن هي أفضل من تدفقها في العراق سوى الفترة التي عقبت عام 2010 وبعد عقد جملة من العقود النفطية (جولة التراخيص) إذ بلغت نسبة الاستثمار النفطي والغاز الطبيعي 43٪ من إجمالي الاستثمارات، وكانت عدد الشركات 33 شركة استثمرت أموالها في هذا القطاع (مناخ الاستثمار، 2015 :143)، وهذا مما أدى إلى زيادة الأموال المتدفقة لتصل إلى 5131 مليون دولار لعام 2013 وتبقى نسبة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية منخفضة مقارنة مع البلدان العربية الأخرى لا سيما الأردن إذا ما تم الاخذ بنظر الاعتبار حجم الاقتصادين وما يمتلكه الاقتصاد العراقي من موارد بشرية وطبيعية وفرص استثمار كبية وكثيرة وخصوصاً في القطاع

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

النفط والغاز والكبريت والفوسفات وغيرها من المعادن الأخرى ، إضافة إلى القطاعات الأخرى (الزراعي ، الصناعي ، الخدمي ، السياحي وغيرها) إلا أن المستثمر يأخذ بنظر الاعتبار المؤشرات التي تعكس البيئة الصالحة للاستثمار وفي مقدمتها المؤشرات الأمنية .

أخيراً وخلاصة القول في كل ما سبق من مؤشرات محلية ودولية نجد أن هنالك نوعا من الضبابية لصورة وفكرة البيئة الاستثمارية العراقية ربما بسبب الازدواجية في واقع هذه المؤشرات، فمن جهة هنالك تحسن في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي المحلية، بينما نجد أن أغلب المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية ضعيفة أو منخفضة إلى حد ما، على الرغم من وجود تحسن في بعض مؤشراتها، وهذا يدل على وجود بيئة استثمارية غير واضحة المعالم وربما تعني أنها غير جاذبة مما يفسر قلة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في العراق، ويوضح الجدول (5) بشكل مختصر خلاصة للمؤشرات التي جرى تناولها، والبالغ عددها عشرة مؤشرات اجتهد الباحثون في اعتمادها كمؤشر ودليل للتقويم أو للحكم على واقع هذه البيئة في العراق.

جدول (5) خلاصة المؤشرات المحلية والدولية في تقويم بيئة الاستثمار في العراق

ت	المؤشرات	العام	الدرجة	التصنيف
1	النمو الاقتصادي	2014	3.5-	منخفض
2	نسبة فائض أو عجز الموازنة	2014	4.9	مرتفع
3	نسبة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات	2014	13.7	مرتفع
4	معدل التضخم	2014	1.6	متوسط
5	معدل تغير سعر الصرف	2014	1.5-	مستقر
6	مؤشر المخاطرة القطرية المركبة	2011	58 من 100	مخاطرة مرتفعة
7	مؤشر ملف الاستثمار	2011	8 من 12	متوسط
8	مؤشر سهولة أداء الأعمال	2012	164 من 183	منخفض
9	مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية	2010	136	منخفض
10	مؤشر الحكم الصالح	2014	12 من 100	منخفض
11	مؤشر تدفق الاستثمارات الأجنبية	2014	6.8-	منخفض

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على المؤشرات المحلية والدولية.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

من الجدول (5) نجد أن هنالك استقرار وتحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلية خلال المدة المبحوثة، إلا أن المؤشرات (الدولية) تشير إلى أن البيئة الاستثمارية في العراق لم تصل بعد إلى مصاف الدرجات المتقدمة، فهي بيئة ذات مخاطر عالية تنخفض فيها مؤشرات الحكم الصالح كما أن بيئة سهولة أداء الأعمال فيها ما زالت معقدة، وربما هذا يفسر إلى حد ما سبب تدني نسب تنفيذ النفقات الاستثمارية خلال المدة 2004 – 2010 في العراق، إذ بلغ متوسط نسبة التنفيذ 54٪ (البصري والسباهي، 2012: 2)، كما أن مؤشر تدفق الاستثمارات الأجنبية ما زال منخفض، حيث بلغ معدل نمو تدفق الاستثمارات لعام 2014 - 6.8 وكما هو موضح في الجدول (6).

جدول (6) نسب تنفيذ النفقات الاستثمارية بحسب السنوات

ت	السنة	النسبة لحجم تنفيذ النفقات الاستثمارية
1	2004	65.2
2	2005	49.8
3	2006	56.9
4	2007	43.8
5	2008	49.3
6	2009	87.1
7	2010	82.2
10	المتوسط	54.2

المصدر: البصري كمال والسباهي مضر، (2012) عوامل تلكؤ تنفيذ المشاريع الاستثمارية من قبل القطاع العام والخاص، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، الورقة منشورة على موقع المعهد http://www.iier.org.

خامساً: تقييم المستثمر العراقي للبيئة الاستثمارية في العراق:

إن محاولة معرفة ماهية العوامل التي تقف وراء عزوف المستثمر الأجنبي أو المحلي عن استثمار نشاطاته وخبراته وأمواله في العراق، ولأجل الوقوف على التفاصيل الدقيقة المؤثرة على واقع الاستثمار في البلد بشكل عام وطبيعة العوامل المشجعة أو المعوقة للنشاط الاستثماري فيه، وإضافة إلى ما سبق وعرضه من مؤشرات محلية وعالمية، فقد تم الاعتماد على تحليل إجابات عينة عشوائية من

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

المستثمرين العراقيين في الخارج بلغ عددهم (60) مستثمراً في عدد من البلدان العربية، إذ تم توزيع استمارة استبيان مفتوحة تحتوي سؤالين تم إرسالها بواسطة البريد الإلكتروني إلى عناوينهم المختلفة، جرى الحصول عليها من موقع هيئة الاستثمار العراقية، بلغ عدد هم (181) مستثمراً مسجلين في قاعدة بيانات الهيئة ضمن بوابة (المستثمرون العراقيون في الخارج) وهم مجموعة من الملاك وأصحاب الشركات ورؤوس الأموال ذوي الجنسية العراقية الذين قاموا باستثمار أموالهم في خارج العراق، تم توجيه سؤالين محددين لهم هما:

1 - اذكر عشرة أسباب جعلتك تستثمر أموالك خارج العراق؟

2 - اذكر عشرة أسباب تمنع المستثمر غير العراقي من الاستثمار بالعراق من وجهة نظرك؟

وقد تم استرجاع فقط (60) إجابة صالحة كما سبقت الإشارة أي بما نسبته (0.33) من مجتمع العينة المستهدفة، وقد تم تحليل إجابات المبحوثين وتصنيفها وتبويبها وترتيبها بحسب أولوياتها في التأثير كما عكستها إجاباتهم، وكما يوضح الشكل أدناه، وسيجري عرضها في شكل ترتيبي حسب الأولوية التي ذكرها المستثمرون أنفسهم، وكما يوضحها الشكل (12).

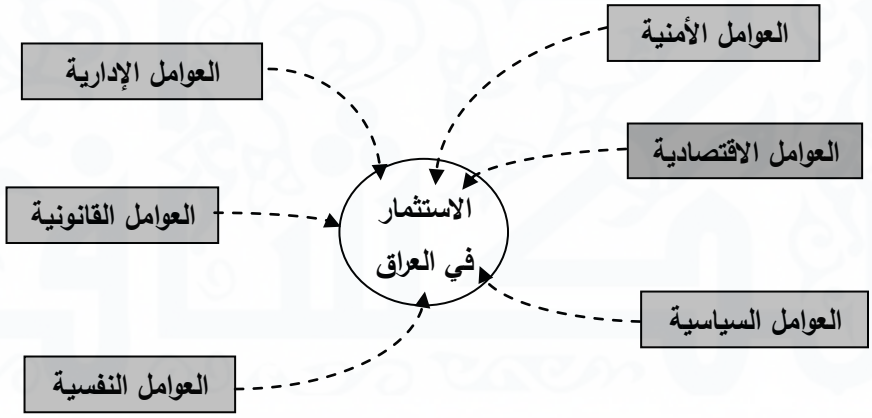

الشكل (12) العوامل المؤثرة في الاستثمار بالعراق من وجهة نظر عينة من المستثمرين العراقيين

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات العينة.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

وفي أدناه سيجري تفسير وتفصيل محتويات هذه المعوقات وعناصرها المتضمنة لها كما بينتها إجابات العينة وبحسب أولوياتها من وجهة نظر العينة وبشكل يتلاءم وأهداف البحث وغاياته:

1 -العوامل الأمنية:

وتعني تلك العناصر المؤثرة على قدرة المستثمر في التواجد والتنقل والسكن والعمل في العراق هو وإفراد عائلته وأمواله المنقولة، ومدى توفر الظروف الصحية اللازمة لشعوره بأن الجهات المسؤولة عن هذا الجانب (أجهزة الأمن الحكومية المركزية والمحلية وشركات الأمن الخاصة) قادرة على دفع المخاطر الشخصية المؤثرة على حياته وأمواله من التهديد أو الابتزاز أو الخطف أو التهجير أو السرقة ... الخ، مع إدراكه لوجود مستوى مخاطرة معقول ومقبول، وتشمل هذه العوامل:

أ - كفاءة أجهزة الأمن في توفير الحماية من المخاطر المؤثرة على حياته وأفراد عائلته وأماله.

ب - مستوى نزاهة وموضوعية وحيادية أجهزة الأمن ذاتها.

ج - مستوى نزاهة وكفاءة الجهاز القضائي العراقي.

د - مستوى الوعي الأمني للأفراد المتعامل معهم.

ه - الحس والظرف الأمني المحيط بمناخ العمل وأفراده.

2 -العوامل الإدارية والتنظيمية:

وهي مجموعة المحددات والعناصر ذات العلاقة بطبيعة الجهاز الإداري للحكومة، أي مستوى وحجم وقدرة جهاز الإدارة العامة في العراق وإمكانياته في إدارة دفة الاقتصاد من جهة، ومستوى نشاطه في خلق بيئة استثمار جاذبة من جهة أخرى، وذلك لما لهذه الإدارة من دور ريادي وقيادي على مجمل الواقع الاقتصادي والخدمي والمؤسساتي ذي العلاقة ببيئة الاستثمار من ناحية، وبالإجراءات التفصيلية العملية المسؤولة عن سير العمليات والآليات ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري من ناحية أخرى، وهو ما يطلق عليه مفهوم إدارة الاستثمار في البلد، الذي يتمثل في العراق بمسؤولية هيئة الاستثمار وفروعها في المحافظات بشكل رئيسي وتشمل هذه العوامل:

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

أ - خصائص الإدارة العامة ذات العلاقة، والمتوفرة في الجهاز التنفيذي الحكومي مثل مستوى البيروقراطية فيه، ومدى استقلاليته وكفاءته وفاعليته وتطوره ومرونته.

ب - مواصفات الجهاز الإداري العامة ذات العلاقة بمفاهيم الشفافية والمساءلة والمشاركة والحكم الصالح والنزاهة والموضوعية ومدى ابتعاده عن ممارسات ظاهرة الفساد الإداري وأشكاله وصوره.

ج - مدى توفر الكفاءات المتخصصة في المجالات المختلفة ذات العلاقة باهتمامات المستثمر، أي مستوى وطبيعة الموارد البشرية ذات العلاقة وإمكانية الاستثمار فيها.

د - الثقافة التنظيمية السائدة في الجهاز الإداري للعمل بمؤسساتية، ومدى قناعته باعتبار القطاع الخاص شريك حقيقي في التنمية المستدامة من جهة، بالإضافة إلى مدى إيمان العاملين في ذلك القطاع -العام- بأهميته وثقته بدور المستثمر من جهة ثانية.

ه - قدرة جهاز الإدارة العامة على توجيه وقيادة القطاع الخاص المستثمر واستيعابه والتجانس والتكامل معه نحو تحقيق الأولويات المحددة التي تمثل حاجات فعلية للتنمية المستدامة في الاقتصاد الوطني.

3 -العوامل الاقتصادية:

هناك عدة عوامل اقتصادية تأخذ بنظر الاعتبار من قبل المستثمر عند قيامه بتحديد مكان الاستثمار منها:

أ - غموض سياسة أو فلسفة التنمية الاقتصادية المعتمدة الآن في العراق وطبيعتها واتجاهها وأولوياتها ومن ضمنها سياسات إعادة اعمار العراق وطبيعة المشاريع الاستراتيجية المرتبطة بها، حيث إن الحكومة العراقية انتهجت سياسات اقتصاد السوق في إدارة الاقتصاد بعد أن كانت تتبنى أسلوب الاقتصاد الموجه للفترة الماضية، إلا أنه في الواقع العملي نجد أنه لازالت السياسات المطبقة والقوانين النافذة والإجراءات غير متوافقة مع التوجه الجديد.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

ب - البني التحتية أو الارتكازية المتوفرة ومدى ومستوى تطورها والاهتمام بها وصيانتها، لاسيما واقع شبكة الاتصالات والمواصلات في البلد.

ج - مستوى الثقة المتوفرة في قوة الاقتصاد العراقي واستقلاليته واستقراره وقدرته على التكيف، وبشكل خاص قوة واستقرار العملة العراقية وعلاقتها بالعملات العالمية .

د - السياسات الائتمانية والمصرفية ومستوى التسهيلات المقدمة للمستثمر، بالإضافة إلى واقع السياسة الضريبية المعتمدة والتسهيلات المتاحة فيها سيما الكمركية منها.

ه - مؤشرات الاستقرار والتوازن في الموازنة العامة للدولة، وميزان المدفوعات والكشوفات المالية الأخرى.

4 -العوامل والمشاكل القانونية:

المقصود بها مجموعة القيود والضوابط والمحددات الرسمية والقانونية والتشريعية التي تحكم وتؤطر النشاط الاستثماري في العراق، والتي يكون مسؤولاً عنها بشكل مباشر المشرع العراقي على اختلاف مؤسساته ومستوياته، والذي تم تجسيده في قانون الاستثمار الوطني وغيرها من القوانين التي سبقت الإشارة إليها، التي مازال تعاني من مشاكل في التطبيق وبعضها الآن قيد الدراسة وإعادة النظر، وبشكل عام تشمل هذه العوامل:

أ - غياب الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالتفاصيل الدقيقة التي تحكم النشاطات والإجراءات الرسمية والقانونية المتعلقة باليات سير عمليات الاستثمار وضوابطه، أي غياب وجود نسق أو نظام شامل وموحد وواضح فيما يتعلق بذلك.

ب -تداخل وتقاطع صلاحيات وسلطات الجهات الرسمية التي على المستثمر التعامل معها، من حكومة مركزية ومحلية أو بعض الوزارات والهيئات.. الخ.

ج - عجز قانون الاستثمار عن ضبط المتغيرات والتفاصيل الدقيقة الكثيرة في بيئة عمل الاستثمار وتتابع التعليمات والأوامر المختلفة المنظمة للعملية الاستثمارية.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

5- العوامل السياسية:

والمقصود بها مجموعة العوامل أو العناصر ذات العلاقة بخصائص النظام السياسي وقيمه وممارساته وقدرته واستقراره، تلك المؤثرة في توجيه الاقتصاد الوطني بشكل عام، وقطاع الاستثمار فيه بشكل خاص، وتشمل هذه العوامل :

أ - طبيعة وخصائص النظام السياسي القائم ومدى تبنيه لقيم الديمقراطية والمؤسساتية والحكم الصالح والنظام الانتخابي ... الخ.

ب -استقلالية ونضج مكونات وأركان الحاكمية العامة في الدولة: الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني.

ج - مدى وجود الرؤية السياسية والفلسفية الواضحة للنظام السياسي والمجسدة على شكل سياسيات ومواقف واضحة تدعم قطاع ونشاط الاستثمار.

د - مدى وجود واستقلالية ونضوج المؤسسة الإعلامية ومدى اهتمامها بالإعلام الاقتصادي ومساهمته في خلق الظروف المناسبة ذات العلاقة.

6- العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية:

وهي مجموعة من العوامل المؤثرة على كل من سلوك ونشاط المستثمر من جهة، بالإضافة إلى تأثيرها على النمط والوعي والسلوك الاجتماعي والثقافي العام للبلد ذي العلاقة بالاستثمار من جهة ثانية، والمقصود هنا طبعا مستوى سلوك المواطنة وروح المنافسة الصادقة التي يمتلكها القطاع الخاص، فضلا عن القابلية الاجتماعية على تقبل ودمج العمالة الأجنبية، وكذلك روح السياحة وغيرها من العوامل الاجتماعية والنفسية العامة المؤثرة، وعموما تشمل هذه العوامل:

أ - مستوى الوعي الاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي العام الداعم للنشاط الاستثماري.

ب -نمط ونسق العلاقات والقيم والمثل الاجتماعية، أي مستوى رأس المال الاجتماعي والبنى الفوقية ذات العلاقة.

ج - طبيعة إيمان وثقة واندفاع المستثمر نفسه، ومدى إخلاصه لدوره التنموي المطلوب منه في الاقتصاد المحلي.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

1 - الاستنتاجات

أ - يعتبر الوضع الأمني من أهم العوامل الرئيسة التي تعيق الاستثمار (محلي وأجنبي)، وهذا ما أكدته إجابات عينة الدراسة، والمؤشرات الدولية وبشكل خاص مؤشر المخاطر القطرية، الذي وضع العراق ضمن البلدان المرتفعة المخاطرة.

ب - حداثة مفهوم الديمقراطية في العراق الجديد ومعوقات تطبيقها وكذلك عدم الاستقرار السياسي تعتبر من العوامل التي تؤثر سلباً على الاستثمار، التي يعكسها مؤشر الحكم الصالح حيث نجد العراق من الدول التي حصلت على أعلى مراتب الفساد في العالم، وكان مؤشر الحكم الصالح ضمن المراتب المتدنية عالمياً.

ج - إن انعدام البنى التحتية وعدم توفر الخدمات أسهم بشكل واضح في الحد من الاستثمار، حيث نلاحظ تلكؤ الحكومة المركزية في القيام بمشاريع البنى التحتية، وهذا يعود إلى الفساد المالي والإداري والسياسي، وهذا انعكس على تعطيل الاستثمار من قبل القطاع الخاص، إذ اظهر مؤشر سهولة أداء الأعمال ما جعل العراق من ضمن البلدان التي حازت على مرتبة ضعيفة جدا في هذا المؤشر.

د - حصول تحسن واضح في بعض المؤشرات الاقتصادية منها الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم وسعر الصرف وهذا مما يؤدي إلى تحسن البيئة الاستثمارية الاقتصادية في العراق، لكن نلاحظ هناك ضعف عمليات الاستثمار من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي بسبب العوامل الأمنية والسياسية والإدارية والقانونية.

ه - اختلال واضح في مكونات صادرات العراق، إذ يحتل النفط الخام النسبة

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

العظمى من الصادرات، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات التي تحصل في الأسواق النفطية الدولية.

و - عدم وجود تشريعات واضحة ومتناسقة ومترابطة ومباشرة تؤطر العمل الاستثماري إضافة إلى تقاطع الصلاحيات والروتين الممل.

ز - تدهور معظم المؤشرات الدولية (مؤشر المخاطرة القطرية المركبة، مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية، مؤشر الحكم الصالح) التي تُأخذ بنظر الاعتبار في عملية الاستثمار والصادرة من منظمات إقليمية وعالمية.

ح - أخيراً بينت النتائج السابقة الذكر والتحليل المرفق قبول فرضية البحث التي أشارت إلى انخفاض مؤشرات العراق للبيئة الاستثمارية ضمن المعايير المعتمدة من قبل معظم المؤسسات الدولية المعنية، وكذلك وجود عدد كبير من المعوقات الفعلية والعملية التي يواجهها المستثمرون في العراق بسبب عدد من العوامل سابقة الذكر.

2- التوصيات:

أ - معالجة الوضع الأمني الذي أصبح من المشاكل المعوقة لتقدم البلد بكافة مجالاته.

ب - تطبيق مفهوم الديمقراطية والحكم الصالح بمعناها الأكاديمي وتجاوز الخلافات السياسية وخلق نظام سياسي مستقر وواضح المعالم.

ج - توفير بنى تحتية تعمل على تسهيل عمل الاستثمارات لاسيما الخدمات الأساسية (ماء، مواصلات، كهرباء، اتصالات ... الخ)

د - السيطرة على معدلات التضخم وسعر الصرف، إضافة إلى تحسين الجهاز المصرفي وميزان المدفوعات وتجنب العجوزات الحاصلة في الموازنة العامة من خلال وضع آليات جديدة لتقليل الاعتماد على النفط الخام مثل تحفيز

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

القطاع السياحي ودعم القطاع الصناعي والزراعي إنشاء صناديق سيادية.

ه - معالجة الجانب القانوني وإعادة النظر بقانون الاستثمار والأخذ بنظر الاعتبار عدة مسائل منها الوضوح, المرونة، عدم التناقض، السهولة في التطبيق، تقاطع الصلاحيات.

و - وضع آليات عملية لمعالجة المشاكل الإدارية لاسيما الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية القاتلة .

ز - العمل على بناء حكومة مؤسسات بشكل جدّي وتفعيل مبدأ (الرجل المناسب في المكان المناسب) والابتعاد عن المحسوبيات بكل أنواعها.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

المراجع

الكتب:

لويس، برجر (2009). *دليل المستثمر في العراق*، برنامج تجارة التنمية الاقتصادية في المحافظات، وكالة الولايات المتحدة لتنمية الدولية.

الدوريات واللقاءات العلمية:

البديري، صلاح عامر أبو هونة (2010). تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لسنة 2006: دراسة مقارنة، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، العراق: مجلد 12.

البصري، كمال والسباهي، مضر (2012). *عوامل تلكؤ تنفيذ المشاريع الاستثمارية من قبل القطاع العام والخاص*، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، ورقة عمل منشورة على موقع المعهد.

داودي، محمد (2011). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية*، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

حسن، حسن توفيق (1998). دور عوامل البيئة الاستثمارية المصرية في جذب الاستثمارات، *مجلة المدير العربي*، مصر، العدد 142.

حلبوب، محمد حسين (2008). تحسين بيئة الاستثمار في الجمهورية اليمنية، *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، العدد الثاني، ديسمبر.

الحيالي، عبد الله فاضل (2012). السياسات الاقتصادية المشجعة للريادية الخلاقة وإصلاح بيئة الاستثمار، *مجلة دراسات إقليمية*، المجلد 7، العدد 21.

عبد الرضا، نبيل جعفر (2012). السياسات المقترحة لجذب الاستثمار، *الحوار المتمدن*، العدد: 3757 .

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

المعموري، احمد سامي وشويع، محمد حسناوي (2011). البيئة الاستثمارية في العراق: عقد استثمار مطار النجف أنموذجا، *مجلة رسالة الحقوق*، العدد 1.

الفتلاوي، كامل علاوي والدلفي، حيدر عبد راضي (2012). دراسة وتقويم بيئة الاستثمار في العراق، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، العراق، العدد 6.

قائد، علي عبد الله (2007). تطور الاستثمار في ظل جهود تحسين المناخ الاستثماري وتوفر الفرص في الجمهورية اليمنية، *المجلة العلمية*، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، عدد 43.

الربيعي، فلاح خلف (2004). أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، ورقة عمل رقم 8369 منشورة على موقع (MPRA) www.ub.uni-muenchen.del.

الشهوان، نوفل قاسم (2008). مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، *مجلة مركز الدراسات الإقليمية*، جامعة الموصل، المجلد 4 العدد (10).

الإصدارات:

البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة 2007 -2014.

سلسلة بيئة أداء الأعمال العربية (2011) المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2003 -2015) مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010، الكويت .

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

مواقع الانترنت:

http://www.govindicators.org.
http://www.doingbusiness.org.
http://www.prsgroup.com/ICRG.aspx.
http://www.imf.org/external/data.htm, Iraq tables .2011.

باللغة الانكليزية:

Al-Shoura, Mohammed; Bakri, Anas Al. (2013). The evaluation of the investment environment in the industrial activity in Jordan, *Journal of Accounting and Taxation 5.1* (May 2013): 15-26.

Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi (2010). *The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analyti cal Issues*, World Bank – Development Research Group (DECRG), World Bank Institute.

Obukhova, A. S. (2013). *Investment climate of the region: Approaches to its assessment*. Actual problems of development of social and economic systems: Theory and practice: collection of articles (pp. 219-221).

Obukhova, A. S. (2014). In T. S. Kolmykova (Ed.), *The factors having impact on the investment climate of the region*. Strategy and scenarios of development of the financial and credit: Combined material of the international scientific practical conference (pp. 91-95). South-West State University

Obukhova, Anna S; Mashkina, Natalya, (2014). The Investment Climate in Russia and Its Regions A. *Asian Social Science*, suppl. Special Issue 10.20 (Oct 2014): 28-37

Sealy, Tom, ed., (2003). *International Country Risk Guide*, East Syracuse, New York: The PRS Group, Inc.

World Trade Organization (WTO) report (1997). *Trade and foreign direct investment*, USIA Electronic J. 2(2).

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

الملحق (1) الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للمدة 2003 -2014 (مليون دولار)

السنة	اجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية		اجمالي ارصدة الاستثمارات الأجنبية من دول OECD		اجمالي التدفقات للاستثمارات الأجنبية من دول OECD	
	العراق	الأردن	العراق	الأردن	العراق	الأردن
2003	5	424	96	235	53	13
2004	300	620	496	959	1	44
2005	515	1774	42	733	15	2
2006	383	3268	43	811	-8	35
2007	485	1950	28	843	8	111
2008	488	1954	351	623	-231	324
2009	1392	2297	624	1403	462	18
2010	1948	1703	136	949	100	280
2011	2082	1476	810	1202	695	150
2012	2443	1405	1633	1260	775	15
2013	5131	1747			19	0
2014	4783	1760				

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات 2006 -2014.

الملحق (2) مؤشرات الحكم الصالح في العراق للمدة 2003 -2014

السنة	المسالة وحرية التعبير	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فاعلية الحكومة	جودة التنظيم	حكم القانون	السيطرة على الفساد
2003	6	4	4	4	4	4
2004	7	4	4	4	4	4
2005	8	5	4	4	5	4
2006	8	5	4	4	5	4
2007	8	5	4	4	5	4
2008	10	5	5	4	8	7
2009	12	4	6	5	9	8
2010	12	5	7	6	10	9
2011	11	5	7	6	9	8
2012	12	6	8	7	10	9
2013	12	6	8	7	10	9
2014	9	6	8	7	9	9

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع: http://www.govindicators.org

DOI: 10.20428/JSS.22.1.3

علم الأصوات عند علماء اللغة العربية الأوائل

د. عبدالله علي علي الثوري
أستاذ علم اللغة المساعد
كلية التعليم المفتوح
جامعة العلوم والتكنولوجيا
عنوان المراسلة: altheory2012@gmail.com

ملخص الدراسة:

لقي علم الأصوات اهتماما بحثيا واضحاً ترجم في رؤى ودراسات وكتابات عديدة لدى علماء اللغة العربية الأوائل، وظهرت مجموعة من الدراسات الصوتية واضحة المعالم لدى عددٍ من علماء العربية القدامى والذين تمكنوا فيها من وضع الأسس الصحيحة والسليمة بل شبه الكاملة لعلم الأصوات، وهذا البحث يوضح تلك الجهود، ويبرزها بشكل علمي وموجز ندرك من خلاله الصورة الواضحة والموجزة لأسس علم الأصوات عند علمائنا الأوائل المهتمين بهذا النوع من الدراسات، ولم نتعرض لذلك بصورة استقصائية بل تحدثنا عن أبرزهم الذين ظهرت لديهم الدراسات الصوتية بصورة جيدة وشاملة وهم: الخليل بن أحمد، وسيبويه، وبن جني ومكي بن أبي طالب، وابن سينا والجاحظ حتى شكل البحث بذلك صورة واضحة المعالم عن دورهم في هذا العلم، وأزال الإبهام المتعلق بذلك، وبين الأدوار التي قام بها أولئك العلماء في الدراسات الصوتية وتطويرها حتى غدت أسسا واضحة تم البناء عليها لدى علماء الأصوات قديما وحديثا.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

Phonology as Viewed by the Early Arabic Linguists

Abstract:

In recent years, there has been a perfect growing interest in the phonological studies and research which have been translated into many different views and studies. A variety of clear–cut phonological studies have been recently tackled by many linguists who managed to develop the correct and proper, but almost complete foundations for phonology. This study aims to investigate such efforts in a concise and scientific manner through we understand the precise and clear picture of the foundations of phonology at the period of first ancient Arabic linguists who were interested in such sort of studies. The researcher of this study didn't define them in details, however, the researcher talked about the most prominent linguists who tackled phonology in comprehensive phonological studies such as: Khalil ibn Ahmad Faraaheedi, Sibawayh, Ibn Jinni, Makki ibn Abi Talib, Ibn Sina and Al–Jahidh. The study formed a clear picture for their role in this science and removed the ambiguity by illustrating the roles carried out by these linguists in the phonological studies which turned out to be clear grounds for the phonologists in the past and recent era.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين القائل: (ومن آياته اختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين) سورة الروم آية22.

والصلاة والسلام على أفصح من نطق العربية خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد بن عبد الله الصادق الأمين، الذي نزل عليه القرآن الكريم بلسان عربي مبين، وبعد:

لعلنا نجد عند تناولنا الدرس الصوتي في اللغة العربية، أنه نفتقد إلى تكوين صورة متكاملة تعبر عن الجهود المبذولة في دراسته والتنقيب في أسراره وأحكامه، لا سيما ما يتعلق بالتطور التاريخي لهذه الدراسات، والتي بدأت منذ وقت مبكر من تاريخ اللغة العربية، بعد نضوجها وسريان اللسان بها.

وهذا البحث يعد محاولة لتكوين هذه الصورة لهذا النوع من الدراسات في العصور الأولى من تاريخ اللغة العربية المنطوقة المكتوبة، أي من بعد نزول القرآن الكريم، وكتابته بها، حيث احتاج الناس إلى معرفة خصائص وصفات الأصوات اللغوية العربية، وذلك كي يحسنوا نطق أصوات القرآن الكريم كما أنزلت وكما نطقها النبي صلى الله عليه وسلم.

فتعرض البحث للبدايات الأولى للدراسات الصوتية العربية والتي صدرت عن عدد من علماء اللغة العربية القدامى، مرتبة حسب التسلسل الزمني لظهورها، مع توضيح الصورة الكاملة عن جهد كل عالم في هذه الدراسة، ومنهجيته التي يتميز بها عن غيره، والجديد الذي أتى به والجوانب التطبيقية التي تناولها، وعلاقة كل ذلك بمعالم الدراسة اللغوية في مستواها الصوتي.

ليكون هذا البحث وجبة وافية موجزة في مجاله، كما أنه يعد أساساً لمن يريد أن يكمل بنائه باستكمال بيان تلك الأدوار لمن أتى بعدهم من العلماء بشيء من التفصيل والتوسع، والتحليل.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

ومعلوم لدينا أن علم الأصوات هو المستوى الأساس في دراسة أية لغة باتفاق علماء اللغة القدامى والمحدثين، وبالنظر إلى طبيعة اللغة التي تتكون أولاً من الأصوات (الحروف) ثم الكلمات ثم التراكيب، ثم النصوص، والتي تحتاج في كل ذلك إلى دراسة الدلالة سواء على مستوى الألفاظ أو الجمل أو النصوص، مع دراسة الأسلوب الذي يميز بناء كل نص ودلالته، ويحدد جماله أو ضعفه.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة الصوتية لأية لغة حيث تعد الدراسات اللغوية التالية لها، مبنية عليها.

ويهدف هذا البحث إلى تحقيق الآتي:

1. يبين ماهية علم الأصوات.
2. يوضح موقع علم الأصوات بين العلوم اللغوية.
3. يظهر دور علماء اللغة العربية الأوائل في الدراسات الصوتية وتطويرها.
4. يكشف مدى اهتمام علماء العربية الأوائل بهذا النوع من الدراسات.
5. يبين المنهجية التي اتخذها كل عالم منهم في تناوله للدراسات الصوتية.
6. يظهر أبرز ما تم توصلهم إليه في هذا النوع من الدراسات.

ثانيا: مشكلة البحث:

يعالج البحث مشكلة الغموض التي تكتنف الحديث عن دور علماء اللغة العربية الأوائل في الدراسات الصوتية، وذلك بأن يظهر المعالم الواضحة لهذا العلم التي أبرزوها، وثبتت صحتها بدقة في العصور التي تلت حياتهم حتى العصر الحديث.

الدراسات السابقة:

1. الصّوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية والمعاصرة، لعبد الفتاح المصري، حيث تناول فيها اهتمامات ابن جني بالدراسات الصوتية، من حيث ذكره لوظائف الصوائت والصوامت، وخصائص كل منها مع تركيزه على التعريف الذي أورده ابن جني للأصوات اللغوية.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

2. اللسانيات وفقه اللغة، للأستاذ الدكتور على عبدالله النعيم، حيث تناول المستوى الصوتي في اللغة العربية، ووضح بإيجاز دور بعض علماء اللغة الأوائل في علم الأصوات، وذلك في جزئية من كتاب اللسانيات وفقه اللغة كشواهد أو لمحات عن تطور علم الأصوات في تاريخ الدراسات العربية اللغوية.
3. أصوات العربية والقرآن الكريم، منهج دراستها ومعالمها عند مكي بن أبي طالب، للدكتور عبدالله ربيع خالد، الذي نشر في مجلة كلية اللغة العربية بالرياض – السعودية عام 1400هـ – 1980م، والذي علق فيه على كتاب الرعاية لمكي بن أبي طالب، المتضمن دراسات مكي الصوتية المتصلة بكتاب الله تعالى ونطق حروفه وتجويد كتابه. وهي دراسة أوضح فيها ما قام به مكي بن أبي طالب في هذا لكتاب، مقتصراً على ذلك الدور، ومعلقاً عليه، وموضحاً ما تميز به مكي في دراسته تلك الموجودة في كتابه المشهور بـ "الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة"، والذي حققه الدكتور/ أحمد حسن فرحان.
4. دور البصرة في نشأة الدراسات الصوتية للدكتور/ محمد جبار المعيبد، حيث وضح فيها الباحث دور عالمين من علمائها الأوائل في العربية هما: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، إذ يصف الباحث دراساتهما الصوتية بالدراسات الناضجة التي تمثلت عند الخليل في مقدمة كتابه العين، بالإضافة الى ترتيب معجمه (العين) ترتيبا صوتياً وفق مخارج الحروف، وأما سيبويه فقد تمثلت دراساته الصوتية في باب الإدغام من كتابه المشهور بـ "الكتاب" غير أن هذه الدراسة اقتصرت على ذكر هذين العالمين دون غيرهما.
5. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د/ عبد العزيز الصبغ، الذي اهتم فيها بتتبع عدد من المصطلحات الصوتية التي وردت عند علماء اللغة العربية، قديما وحديثا.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

ما تتميز به هذه الدراسة:

إن أهم ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة يتلخص في الآتي:

1. تميزت هذه الدراسة بأن كانت أكثر شمولا وإحاطة في التعريف بالدراسات الصوتية العربية القديمة، حيث تناولت الدراسات الصوتية عند علماء العربية الأوائل الذين ظهرت عندهم هذه الدراسات واضحة جلية، لها معالمها، ومنهجيتها، ونتائجها القيمة مع وجود علماء آخرين غير من ذكروا في هذا البحث كانت لهم جهود في الدرس الصوتي غير أنها لم تكن مكتملة، أو ذات معالم واضحة، بل كانت إشارات متفرقة في مواضيع لغوية غير صوتية، كما وجد ذلك عند ابن هشام، وعبد القاهر الجرجاني وغيرهما وسوف نشير إلى ذلك في هذا البحث بإيجاز.
2. شخصت هذه الدراسة أو هذا البحث الجهود التي قدمها هؤلاء العلماء في علم الأصوات موضحين ملخص دراساتهم الصوتية ونوعها ثم المنهجية التي اتبعوها في هذا النوع من الدراسات وهذا ما لم يكن في هذه الدراسات التي ذكرناها سابقاً، وحسب ما وقفنا عليه وعلمنا المحدود.
3. تعد هذه الدراسة بحثا مستقلاً في موضوعه، مع قابليته للتطوير بشكل أوسع، لمن تيسر له ذلك، غير أن وجود دراسة تجمع جهود عددٍ من أشهر علماء اللغة العربية الأوائل في علم الأصوات قد يعز وجوده، لاسيما إذا كانت هذه الدراسة، واضحة وسهلة التناول، وتتسم بالإيجاز غير المخل.
4. اعتمدنا في الترتيب لذكر هؤلاء العلماء على الترتيب الزمني أو التاريخي، ليكون ذلك مؤشراً واضحاً على مدى تطور علم الأصوات من عالم إلى العالم الذي يليه.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

منهجية البحث:

اتبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع مراعاة المنهج التاريخي أيضا، حيث تم ترتيب العلماء في ضوء من كان له السبق الزمني لكل منهم، ووصف جهوده المبذولة في الدراسات الصوتية وبيان الدور الذي قام به ذلك العالم في هذا المجال ثم نوع الدراسة التي اهتم بها، ثم نبين طريقته في دراساته الصوتية وأهم ما توصل إليه.

تقسيم البحث:

المبحث الأول: علم اللغة وعلم الأصوات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم علم اللغة.

المطلب الثاني: مفهوم علم الأصوات.

المطلب الثالث: العلاقة بين علم اللغة وعلم الأصوات.

المبحث الثاني: علم الأصوات عند الخليل وسيبويه، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: علم الأصوات عند الخليل بن أحمد الفراهيدي.

المطلب الثاني: علم الأصوات عند سيبويه.

المبحث الثالث: علم الأصوات عند ابن سينا والجاحظ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علم الأصوات عند ابن سينا.

المطلب الثاني: علم الأصوات عند الجاحظ.

المبحث الرابع: علم الأصوات عند ابنجني و مكي بن أبي طالب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علم الأصوات عند ابن جني.

المطلب الثاني: علم الأصوات عند مكي بن أبي طالب القيسي.

وسوف نتناول كل هذه النقاط البحثية بالتفصيل كما يأتي:

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

المبحث الأول: علم اللغة وعلم الأصوات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم علم اللغة:

يعرف علم اللغة بأنه (العلم الذي يدرس اللغة في مستوياتها المختلفة، وفي جوانبها المختلفة)[1].

كما أنه" العلم الذي يدرس اللغة ذاتها ومن أجل ذاتها"[2].

ويضيف الدكتور عبد العزيز أحمد علام إلى التعريف السابق لعلم اللغة تعريفاً موجزاً فيقول: (علم اللغة هو: دراسة اللغة على نحو علمي)[3].

وعلم اللغة "هو العلم الذي يبحث في اللغة من حيث خصائصها وتكوينها في المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي، كما يبحث في ميادين استخدامها ومصطلحاتها، وعلومها المتعددة ثم إنه أيضاً يهتم بعلاقته اللغة بالفكر، والتعبير عما يجول في النفس كما يدرس اللهجات اللغوية والتطور الدلالي وعلاقة اللفظ بالمعنى، وعلاقة اللغة بالناطقين بها من الناحية الاجتماعية والنفسية والمهنية، كما يبحث في النواحي التاريخية والمقارنة، ويدرس العلاقات الكائنة بين اللغات المختلفة أو بين مجموعة من هذه اللغات، ويدرس وظائف اللغة وأساليبها المتعددة، وعلاقتها بالنظم الاجتماعية المختلفة"[4].

وذلك هو المفهوم الشامل لعلم اللغة، الذي يوحي بأن علم اللغة يدرس كل ما يتعلق باللغة، لاسيما الناحية التكوينية، التي تبدأ بالصوت، حتى الدلالة والأسلوب.

---

(1) مدخل إلى علم اللغة – محمد على الخولي – دار الفلاح للنشر والتوزيع – الأردن ط 1 2000م صـ 25.

(2) دي سوسير– الألسنية العامة ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز – دار آفاق عربية للصحافة والنشر، العراق – بغداد–1985 م– ص34.

(3) عبد العزيز أحمد علام–في علم اللغة العام، مكتبة المتنبي، 2006/1م، ط1، صـ12.

(4) محود فهمي حجازي– مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر – القاهرة، 1987م صـ7، 8.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

المطلب الثاني: مفهوم علم الأصوات:

هو العلم الذي يهتم بدراسة الأصوات المنطوقة من الإنسان والتي نسميها عند رسمها وكتابتها (الحروف) من حيث تكوينها ومخارجها وصفاتها ونغماتها، وأنواعها، وعلاقة كل صوت بالآخر، وإمكانية ترابطها بما يناسب تكوين الكلمات أو الألفاظ الناقصة المفيدة في لغة الإنسان[1].

ويورد الدكتور الخولي تعريف علم الأصوات فيقول:" علم الأصوات علم يبحث في أصوات اللغة من حيث إنتاجها ومن حيث انتقالها ومن حيث إدراكها، ويدعى العلم الذي يبحث في إنتاج الأصوات اللغوية علم الأصوات المنطقي، وأما العلم الذي يبحث في انتقال الأصوات اللغوية من حيث المتكلم إلى السامع فهو علم الأصوات الفيزيائي، وأما العلم الذي يبحث في إدراك هذه الأصوات فيدعى علم الأصوات السمعي"[2].

كما يختص علم الأصوات بدراسة أصوات اللغة مفردة أو مركبة، ويدرسها من حيث مخارجها وصفاتها، ويدرس الجهاز النطقي عند الإنسان ووظائفه، ويعالج الظواهر الصوتية التي تنشأ عن تجاور الحروف أو الأصوات مثل الإدغام، والإعلال والإبدال، وغيرها[3].

يتضح لنا مما سبق من تعريفات لعلم الأصوات أنه علم يعتمد على التطبيق الصحيح بعد التوصيف السليم للحالة النطقية للحروف أو الأصوات، كما تبين لنا كذلك فائدة علم الأصوات التي تتمثل في معرفة صفات الأصوات ومخارجها وتكونها وكيفية نطقها، وانسجامها مع بعضها البعض مما يسهل الاستخدام الأنسب للغة إجمالاً عند النطق بها، وفهمها أو تقيمها عند سماعها.

---

(1) الأصوات اللغوية. محمد على الخولي، عمان – الأردن – دار الفلاح ط1 صـ35.

(2) الأصوات اللغوية. ص12.

(3) علم اللغة العام – كمال محمد بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م، ص44.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

كذلك فإن علم الأصوات يعين على معرفة الإشكالات النطقية أو الصوتية وكيفية علاجها بوساطة تلك الدراسات الصوتية التطبيقية.

المطلب الثالث: علاقة علم الأصوات بعلم اللغة:

يعد علم الأصوات جزءا أساسيا أصيلا من علم اللغة حيث يدرس نظريات علم اللغة الحديث، ويدرس اللغة في ضوء المستويات اللغوية الأربعة، التي تبدأ بالمستوى الصوتي، ثم المستوى الصرفي ثم المستوى النحوي، ثم المستوى الدلالي، وبذلك تعد الدراسات الصوتية التي يهتم بها علم اللغة هي الدراسات الأولى في ترتيب الدرس اللغوي عموماً فعلم الأصوات يعد هو المستوى اللغوي الأول الذي يدرسه علم اللغة، وإذا كان موضوع علم اللغة هو اللغة ذاتها، فإن موضوع علم الأصوات هو الصوت أو المستوى الصوتي في اللغة، وبذلك تصبح علاقة علم الأصوات بعلم اللغة، هي علاقة الجزء بالكل وعلاقة علم اللغة بعلم الأصوات هي علاقة الكل بالجزء.

المبحث الثاني: علم الأصوات عند الخليل وسيبويه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: علم الأصوات عند الخليل بن أحمد الفراهيدي:

تعددت الدراسات الصوتية عند الخليل سواء من الناحية التكوينية، أم من الناحية الوظيفية، والتي كانت بدايات سبق إليها غيره في هذا المجال بالذات، وسنتناول هذه الدراسات بإيجاز فيما يأتي:

دوره في الدراسات الصوتية:

تمثلت الدراسات الصوتية عند الخليل بن أحمد الفراهيدي في العديد من كتبه والتي أبرزها وأشهرها معجمه (العين) الذي رتب مادته ترتيباً صوتياً، قدم له تقديماً وافياً عن علم الأصوات.

كما يظهر دور الخليل أيضاً في الدراسات الصوتية في كتابه المشهور بـ (الموسيقى الصغير والموسيقى الكبير)، الذي اعتمد فيها على تتبع نغمات الصوت، وكذلك في العلم الذي اخترعه هو، وهو (علم العروض) الذي يعتمد على الإيقاعات

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

الصوتية، التي من خلالها أو بوساطتها يتم ضبط التفاعيل، والأوزان وتداخل الدوائر العروضية، وضبط تفاعيل الأبحر الشعرية.

نوع الدراسة الصوتية عند الخليل:

- تظهر نوعية الدراسة الصوتية عند الخليل بشكل واضح من خلال كتابة (العين) وهو معجم كبير يضم الكثير من الألفاظ العربية سواء أكانت مستعملة أم غير مستعملة، غير أنها فصيحة كلها، وقد رتب الخليل معجمه (العين) ترتيباً صوتياً، حيث بدأه بحرف العين ولم يبدأ بحروف الحلق التي تسبق العين، وهي: الهمزة والألف والهاء والحاء، "وذلك لأن الهمزة يلحقها النقص والتغيير والحذف، وأن الألف لا تكون في ابتداء كلمة ولا في اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة، وأن الهاء مهموسة خفيفة، لا صوت لها، وأن العين أنصع من الحاء مع اشتراكهما في مخرج واحد"[1].

إذاً فالخليل درس الأصوات من حيث مخارجها وصفاتها وفي ضوء ذلك تعامل معها في معجمه، حيث يتضح ذلك أكثر في مقدمته لمعجم العين، وهي المقدمة التي أصبحت بعد ذلك أساساً يعتمد عليه العلماء فيما بعد في هذا النوع من الدراسات اللغوية.

ويلخص أستاذنا الدكتور على عبدالله النعيم هذه الرؤية عند الخليل على النحو الآتي:

1. قسم الأصوات اللغوية في أحياز (مفردها حيز) وهو ما نسميه بالمخرج وذلك بالنظر إلى طبيعة عمل جهاز النطق وأعضائه، قال الخليل: "حروف العربية

---

[1] العين – الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. ابراهيم السامرائي، ج1، دار النهضة، 2000م، ص34.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف يقال لها جوف"[1].

وذكر تسعة أحياز هي: الحلق، واللهاة، وشجر الفم، وأسلة اللسان، والنطع، واللثة، وذلق اللسان، والشفة، ثم أضاف لها ميز الجوف... وهو خاص بأصوات المد (الألف، الواو، الياء المدية).

2. قسم الخليل الحروف العربية إلى قسمين وذلك بالنظر إلى مخارجها وهي:

أ. حروف صحاح: وعددها خمسة وعشرون حرفاً، وهي التي لها مخارج محددة.

ب. حروف هاوية أو هوائية: ومخرجها ممتد مع خروج الهواء من جهاز النطق يصطدم له الهواء كما هو حاصل في الصحاح[2].

3. اهتم الخليل بصفات الحروف العربية وأثرها في الاستعمال اللغوي، وذكر أكثرها دوراناً في الكلام وهي حروف الدلالة (الراء واللام، والنون والفاء، والباء والميم وعلل ذلك بسهولتها وخفتها في النطق)[3] وذكر الحروف الطلق، والحروف الصم، وغيرها من الصفات التي اعتمد في توصيفها على الصوت والتعامل مع الجهاز الصوتي عند خروج الهواء منه أثناء إنتاجها أو خروجها.

4. اعتمد الخليل بن أحمد في تصنيف الأصوات اللغوية معيارين:

أ. معيار صوتي: اهتم فيه بالصفات النطقية والسمعية التي تتمايز بها الأصوات.

ب. معيار إحصائي: اهتم فيه بكثرة دخول بعض الأصوات في أبنية الكلام، أو قلة دخولها.

---

(1) اللسانيات وفقه اللغة، صـ 30.

(2) المرجع السابق، صـ 31.

(3) العين، ج 1، صـ 75.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

5. اهتم بصفات الأصوات ومناسبتها لبعضها عند تجاورها في أبنية الكلمات، ومن ذلك ما يأتي:[1]

أ. الحاء والهاء لا يكون بينهما تآلف في كلمة واحدة.

ب. الضاد والكاف لا تكتب في الأسماء أو الأفعال إلا أن يكون هناك فاصل بينهما بحرف، مثل: الضنك، الضحك[2].

أهم ما توصل إليه الخليل:

وبذلك يعد الخليل بن أحمد – رحمه الله – هو المؤسس الأول للدراسات الصوتية عند علماء العربية، ويمكن إجمال ما توصل إليه الخليل في هذا المجال في الآتي:

1. بين وظائف أعضاء الجهاز الصوتي من خلال حديثه عن مخارج الحروف بطريقة علمية محكمة حيث حددها بدقة وسماها بالأحياز.
2. اهتم بصورة أوضح بصفاتها وأطلق على كل مجموعة منها التسمية المناسبة لها.
3. أوضح دور استعمال الأصوات في بناء المفردات العربية.
4. كما أنه بين المستعمل والمهمل من الأصوات اللغوية العربية عند تجاورها في بناء الألفاظ.
5. أما في بقية كتبه التي ذكرناها سابقاً، ككتاب الموسيقى، وغيره مما هو متعلق بعلم العروض فالصفة الغالبة في منهجه هي الدراسة الصوتية التجريبية، التي يعتمد فيها على التجريب المتكرر ثم إثبات النتائج النهائية، كما فعل في الدراسات الصوتية العروضية، وكل دراسات الموسيقى التي اهتم بها رحمه الله.

---

[1] اللسانيات وفقه اللغة، ص75.

[2] العين ج، ص60.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

المطلب الثاني:الدراسات الصوتية عند سيبويه:

سيبويه هو تلميذ الخليل الأبرز الذي أخذ عن أستاذه العديد من العلوم لاسيما النحو وعلم الأصوات، وسوف تتجلى لنا جهوده الصوتية في النقاط الآتية:

دور سيبويه في الدراسات الصوتية:

تجلت الاهتمامات العلمية لدى سيبويه المتعلقة بالدراسات الصوتية في آخر كتابه (الكتاب) "إذ خصص الجزء الأكبر منه لمسائل النحو والصرف، وسمى الباب الأخير باب الإدغام، وشرح فيه العديد من المسائل الصوتية ؛ لأن ظاهرة الإدغام بأنواعها هي ظاهرة صوتية صرفية"[1].

والإدغام لغةً: هو الإدخال، واصطلاحا: هو إدخال حرف ساكن في حرف متحرك حتى يصيران حرفاً واحداً، وهو نوعان: إدغام بغنة، وإدغام بغير غنة، ويأتي غالباً في الأصوات المتجاورة التي هي من جنسٍ واحدٍ ومن حيز واحد، أو متقارب.

ويتضح ذلك من قوله في باب الإدغام:

"هذا باب الإدغام، باب عدد الحروف العربية، ومخارجها ومهموسها، ومجهورها، وأصول مجهورها ومهموسها واختلافها"[2].

وقد بسط القول في الصفات الصوتية للحروف، فيتحدث عن الحروف الرخوة، والمنحرفة، والشديدة، والغنة، والمكررة، واللينة، والحروف الهاوية، والمطبقة، والمنفتحة، وغيرها[3].

ثم ذكر الإدغام في الحرفين، وهي عملية صوتية تحدث عند النطق بالحروف التي في حيز واحد، أو متقارب موضحا أحكامها وأوضاعها على ضوء نطقها في اللسان

---

(1) اللسانيات وفقه اللغة، صـ 35.

(2) الكتاب من المكتبة الشاملة نقلا عن موقع الأوراق الإلكترونية.

(3) المصدر السابق صـ 450.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

ولا شك أن هذه الأحكام مبنية على السماع للصوت لأنها الوسيلة الوحيدة حينذاك لتمييزها عند نطقها[1].

نوع الدراسة الصوتية عند سيبويه:

لقد نظر سيبويه في دراسته للأصوات من الناحية التطبيقية أو التجريبية حيث جعل لكل حركة هوائية تخرج من الصدر عبر أعضاء الجهاز النطقي –صفةً معينة تتناسب مع طبيعة ذلك الحرف عند خروجه أو نطقه وهو يسرد الأمثلة الموضحة لذلك بطريقة سهلة وواضحة فيقول مثلاً:" ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك نحو: جعل لك، وفعل ليبدآ، والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي"[2].

ويقول أيضاً في موضع آخر، في باب (مما أضعفوا على ألسنتهم وليس بمطرد)((فمن ذلك (ست) وإنما أصلها سدس، وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم أن السين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين))[3].

و بذلك تعد هي دراسة تجريبية تعتمد على الأداء الصوتي، الطبيعي وتقييم ذلك الأداء بوصفه حرفاً حرفا، وصوتاً صوتاً عند نطقه.

وقد اعتمد سيبويه في دراساته الصوتية منهج أستاذه الخليل بن أحمد: ((مع اختلافهما في طريقة العرض، إذ مهد لها الخليل بمقدمته للمعجم، في حين أن سيبويه مهد بها دراسة باب الإدغام، وكذلك اختلافهما في ترتيب بعض الأصوات، غير أنهما يشتركان في معالجة مخارج الحروف وصفاتها والاهتمام بالأصوات اللغوية داخل البناء الصوتي والمعجمي))[4]

---

(1) المصدر السابق صـ 45.

(2) الكتاب صـ 452.

(3) الكتاب صـ 462.

(4) اللسانيات وفقه اللغة صـ 34.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

مع إضفاء صفة التوضيح الأكثر عند سيبويه، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعته الفارسية التي تعتمد على كثرة الألفاظ في توضيح المفهوم أو المعلومة مع كثرة ضرب الأمثلة التي تؤكد ما يسوقه من استنتاجات تعتمد على التجربة والحكم بالجوارح كالسمع الذي يتطلب دقةً في الحكم، وأمثلة متعددة في إثبات النظرية، ومن أجل التوضيح لاسيما في مثل هذا النوع من الدراسات اللغوية التي هي الدراسات الصوتية.

المبحث الثالث: علم الأصوات عند الجاحظ وابن جني:

المطلب الأول: علم الأصوات عند الجاحظ:

دور الجاحظ في الدراسات الصوتية:

ظهر دور الجاحظ في الدراسات الصوتية من خلال كتابه البيان والتبيين، حيث كان مدخله إلى الدراسة الصوتية هو البيان والفصاحة، وما يتعلق بأصوات اللغة العربية وبسط الكلام في متطلبات الخطيب وما يلزمه من استعمال الأصوات الفصيحة الواضحة حتى أنه بين ما يجب أن يتحلى به المتكلم والخطيب من صوت يناسب مهمته، وما يجب عليه أن يبتعد عنه من الأخطاء وعيوب النطق.

كذلك اهتم الجاحظ بالتفصيل بعيوب النطق، وذلك لأنها منقصة للخطيب أو المتحدث، واهتم الجاحظ كذلك بتقديم المعالجات التي يراها مناسبة لهذه العيوب النطقية، المتعلقة بخروج الأصوات من جهاز النطق الإنساني بصورة مشوهة، مما يغير معنى البنية اللفظية التي تحتوي عليها.

ويبين كذلك أسباب هذه العيوب التي يرجعها إلى أسباب خلقية مثل اللثغة، وبعضها بسبب عارض مثل (اللفف) الناتج عن السكون الطويل وغيرها من الأسباب التي تعود إلى العامل الاجتماعي والنفسي وأسباب متعلقة بالمخالطة والنشأة[1].

---

[1] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ – البيان والتبيين، – دار مصعب بيروت – الطبعة الأولى 1968م تحقيق المحامي فوزي عطوي صـ 19.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

حيث يرى أن هذه العيوب تعالج بالتدرب أو ما يسميه الدربة، ويعني بذلك الممارسة وتكرار نطق الحرف الذي فيه إشكال في النطق أو استبدال الكلمة التي فيها هذا الحرف المشكل بكلمة مرادفة تؤدي نفس المعنى، وذلك لمن لديه مخزون ثقافي واسع، وغيرها من المعالجات التي أقترحها من أجل البيان والوضوح والفصاحة عند نطق الأصوات، لاسيما لمن يتصدر المواقف الداعية للحديث أو الكلام، كالخطابة وغيرها[1].

ونرى هذا الأسلوب الذي يتناول به الدراسة الصوتية يتكرر من موضع إلى آخر في كتابه البيان والتبيين، أو حتى في بعض كتبه الأخرى كما في كتاب الحيوان وغيره، ويعد هذا الدور متقدماً عن ستة من علماء العربية لاشتماله على تشخيص الإشكالات الصوتية وأثرها في الإيضاح والبيان، مع تقديم المعالجات التي يمكن بوساطتها معالجة تلك العيوب، أو على الأقل لخدمتها.

نوع الدراسة الصوتية عند الجاحظ:

هي دراسة قائمة على تشخيص الإشكالات النطقية المتعلقة بالأصوات عند خروجها من اللسان، وعندما ينطق بها من هو مكثر من الكلام، كالخطيب والمحاور، والمتصدر مجالس الناس، وحصر هذه العيوب الصوتية وعمل على تسميتها وتعريفها وذلك مثل قوله: " اللثغة وهي تدخل السين إلى مخرج الحرف الذي يليها في المخرج فتصبح ثاء مثل: بسم الله تصبح بثم الله، وتدخل اللام فتصبح ياء مثل: جمل جمي...الخ

- التعتعة: إذا تعتع اللسان في التاء، فالشخص يكون تمتاماً.
- الفأفأة: إذا تعتع اللسان في الفاء[2].

---

[1] البيان والتبيين ج 1، صـ 29.

[2] المصدر السابق ح1، صـ 47.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

يعتمد الجاحظ التشخيص، وتسمية العيب الصوتي، والتعريف به و ضرب الأمثلة الواقعية عليه فتكون الصورة واضحة عن هذا العيب ويوضح السبب في ذلك الداء النطقي، بعد تشخيصه ثم يقدم مقترحات المعالجة للتغلب على تلك الأداءات النطقية الصوتية التي تشوش الوضوح والبيان لدى السامع.

فالجاحظ بذلك يعد عالما تبعيا منطقيا يفضي بالمقدمة إلى النتيجة المنطقية، ثم يقدم المعالجة لتلك النتيجة وذلك حال الأستاذ المعلم البصير الذي يحسن الأخذ بيد من يعلمه إلى أن يوصله إلى الغاية المنشودة.

منهج الجاحظ في الدراسة الصوتية:

اعتمد الجاحظ في دراسته الصوتية على مصدر رئيس يستمد منه هذه الدراسة، وهو الواقع الذي يلامسه فهو يسمع بأذنه تلك العيوب ويتألم لها، لاسيما عندما تصدر ممن يتبوؤون منابر القول في الناس والذين يفترض فيهم البراءة منها، مع إمكانية التخلص منها أو تخفيفها، عن طريق معالجات أيضاً تجريبية تعتمد على التدرب والممارسة المتكررة مع عدم اليأس، مع عرضه لبعض النماذج التي نجحت في ذلك عندما أرادت لنفسها أن تنجح في التخلص من هذه العيوب النطقية الصوتية. وتلك هي المنهجية التي اعتمد فيها على دراسة الحالة وتقصي أسبابها ومعالجتها بما هو ممكن، مؤكداً على ذلك بالعديد من النماذج والتجارب.

ويتضح ذلك من بعض أقواله في معالجة مشكلة (العي) وهي مشكلة صوتية تتمثل في حبسة في النفس تؤدي إلى انقطاع الصوت عند النطق به، وكذلك مشكلة (الحصر) خاصة عند البليغ المصقع والخطيب المؤثر، فيقول:"وليس – حفظك الله – مصيره سلاطة اللسان عند المنازعة وسقطات الخطل يوم إطالة الخطبة بأعظم مما يحدث عن العي من اختلال الحجة، وعن الحصر من فوت درك الحاجة، والناس، لا يعيرون الخرس ولا يلومون من استولى على بيانه العجز وهم يذمون الحصر ويؤنبون العي)[1].

---

[1] البيان والتبيين. صـ 23.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

وأما في المعالجة فيورد تجربة عملية في علاج اللثغة التي كانت تعيق واصل بين عطاء في الحديث، وكيف تغلب عليها وتجاوزها فيقول:" ولما علم واصل أنه ألثغ فاحش اللثغ، وأن مخرج ذلك منه شنيع، وأنه إذ كان داعية مقالة ورئيس نحلة... فرام أبو حذيفة إسقاط الراء من كلامه، وإخراجها من حروف منطقه، فلم يزل يكابد ذلك ويغالبه ويناضله ويساجله ويتأتى لستره والراحة من هجنته حتى انتظم له ما حاول واتسق له ما أمل ولولا استفاضة هذا الخبر وظهور هذه الحالة لما صار لغرابته مثلا، ولظرافته معلماً"[1].

وهو يعرض هذه التجربة الناجحة من أجل ان يقرب الحلول للمشكلات الصوتية، وأنه بالإمكان تجاوزها والتغلب عليها، إذا توافر لدى الشخص المصاب بها العزيمة والهمة العالية والصبر والتكرار والمران من حين إلى أخر دون يأس، مع تقويم مستمر.

المطلب الثاني: علم الأصوات عند أبي الفتح عثمان ابن جني:

اهتم بن جني رحمه الله بالأصوات العربية ودراستها بصورة مستفيضة، ومتنوعة بل ومستقلة عن غيرها من الدراسات السابقة سنتناولها فيما يأتي:

دوره في الدراسات الصوتية:

يظهر دور ابن جني في الدراسات الصوتية في كتابه المعروف بـ (سر صناعة الإعراب) وهو أول كتاب مستقل في علم الأصوات حيث "جاءت جميع مباحث هذا الكتاب في علم الأصوات، كما حوى كتابه (الخصائص) مسائل متنوعة في علم الأصوات بجانب قضايا العربية نحواً وصرفاً ولغةً، وتميز كتاب سر الصناعة باحتوائه على المصطلحات الصوتية التي عرفها السلف قبله بالإضافة إلى ما زاده ابن جني"[2].

---

[1] نفس المصدر السابق صـ 24.

[2] أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الاعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، دار السلام، القاهرة، 2010م ج1 صـ 52.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

إذاً نحن أمام دراسة صوتية مستقلة، ذات معالم واضحة من بدايتها إلى نهايتها، بالإضافة إلى مسائل متكاملة درسها في كتابه الخصائص تعتمد على الرؤية المنهجية، والطريقة العلمية التي اتبعها في كتابه سر صناعة الإعراب.

وكتاب سر الصناعة بدأت بدراسة عامة عن الأصوات التي وضح الفرق فيها بين الصوت والحرف ثم وضع باباً في أسماء الحروف وأجناسها ومخارجها ومدارجها وفروعها المستحسنة وفروعها المستقبحة وذكر خلاف العلماء فيها مستقصياً شروحها.

ثم وضع باباً رتب فيه الحروف سماه (ذكر الحروف على مراتبها في الاطراد)، وترتيبه لهذه الأصوات أو الحروف هو نفس ترتيب سيبويه[1].

وهو يبين محتوى كتابه من البداية فيقول: "أضع كتاباً يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم وأصول كل حرف منها وكيف مواقعه في كلام العرب، وأن أتقصى القول في ذلك وأشبعه وأؤكده، فاتبعت ما رسمته وانتهيت إلى ما مثلته"[2].

وهو يقصد بالموقع للحرف، المخرج الذي يخرج منه عند نطقه وكيف يتناسب مع ما قبله وما بعده من الأصوات.

وتميز ابن جنيفي دراسته الصوتية، بالإضافة إلى الاستقلالية بالآتي:

1. اهتم بدراسة أصول الحروف عند تجاورها وبين أحكام ذلك، ونعني بالتجاور، التجاور في المخرج وفي ذلك يقول:" واعلم إنك كما قد تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف فقد تجده أيضاً بين الحركات حتى أنك تجد الفتحة مشوبة بشيء من الكسرة أو الضمةمنحوٌ بهاإليهما[3]، وتجد الكسرة مشوبة بشيء من الضمة والضمة مشوبة بطرفٍ من الكسرة، ولا تجد الكسرة ولا

---

(1) المصدر السابق ج2 صـ 43.

(2) المصدر السابق ج1 صـ 30.

(3) أي تتجه في النطق اتجاه الكسرة والفتحة.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

الضمة مشوبة بشيء من الفتحة".[1] وكل هذا التداخل في هذه الأصوات هو ناتج عن التضارع كما يسميه أو التقارب أو التجاور في المخرج، حتى أصبحت تنطق بهذه الصورة التي وضعها.

2. حاول الربط بين الأصوات المكونة للألفاظ ودلالات هذه الألفاظ، فيقول عن العرب عند نطقهم: "إنهم يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها ومن ذلك قولهم: خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب، كالبطيخ والقثاء، وما كان نحوها من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها"[2].
3. اهتم ابن جني بالمصطلحات الصوتية، وأضاف مصطلحات جديدة، كما في وصفه الحركات بأنها أنصاف الحروف أو أبعاض الحروف فيقول: "إذا أشبعت الحركة تممتها حرف مدٍ كما في قولنا :ضرب، وقتل إذا أشبعت حركة الفاء قلت ضارب وقاتل وضُرب، وقتل إذا أشبعت فقلت ضورب وقوتل"[3].
4. وضح العلاقة بين الصوامت وهي ماعدا حروف المد، والصوائت، والتي هي حروف المد وبين أن العلاقة بينهما قوية ووطيدة.
5. وصف طبيعة تكوين الصوت من خلال تعريفه بصورة فيزيقية واضحة ودقيقة فقال: "اعلم بأن الصوت عرض يخرج من النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمى ذلك المقطع أينما عرض له حرفاً وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"[4].

---

[1] نفس المصدر السابق ح1 صـ 6.

[2] المصدر السابق ص7.

[3] المصدر السابقص8.

[4] المصدر السابق ص4.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

6. دراسته الصوتية التي تعد شاملة لأنها شملت تكوين الأصوات، وصفاتها، ومخارجها، ودلالة كل صوت عند العرب، وتجاورها مع غيرها من الحروف، ودلالة كل تجاور، وهل يصح في كلام العرب أم لا.
7. يعد أول من تحدث عن تشبيه مجرى النفس أثناء نطق الحروف بالمزمار حين قال: شبه بعضهم الحلق والفم بالناي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلاً أملس ساذجاً، كما يجري الصوت في الألف غفلاً بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على حروف الناي المنسوقة[1]، وراح يناوب بين أنامله، اختلفت الأصوات وسمع بكل منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة.[2]
8. وتعد هذه المعالم الواضحة والجديدة في الدراسات الصوتية هي التي تميز بها أبو الفتح عثمان بن جني في دراساته الصوتية عند غيره ممن سبقه، كما تعد مرتكز العديد من الدراسات الصوتية التي جاءت بعده.

نوع الدراسة الصوتية عند ابن جني:

تعد الدراسة الصوتية عن ابن جني – رحمه الله – هي دراسة تطبيقية تجريبية، تعتمد على تقرير الحالة الصوتية للحرف عند النطق به، مع توصيفها بدقة، وتسميتها، وضرب الأمثلة التطبيقية عليها، لتقريب الصورة التكوينية للأصوات وطبيعتها لاسيما عند تجاور بعضها والتي في نطقها إشكال، فالدراسة إذاً هي دراسة صوتية شبه متكاملة تعتمد على التجريب والتطبيق.

---

(1) هوالذي يستخدم المزمار، فيضع أصابعه بالتناوب على فتحات مزماره، فيخرج الهواء الذي ينفخه، أصواتا متنوعة.

(2) اللسانيات وفقه اللغة ص 36.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

منهج ابن جنّي في دراسته الصوتية:

من خلال تتبع طريقة ابن جني في دراساته الصوتية والمقارنة بينها وبين طريقة سيبويه في باب الإدغام في كتابه الكتاب، نجد تشابهاً في المنهجية بين ابن جني وسيبويه، حيث يمكننا القول إن ابن جني سار على طريقة سيبويه في عرض الدراسات الصوتية.

وهي المنهجية التي تتخذ التوصيف الدقيق لتكوين الصوت عن طريق الهواء، الخارج من الرئتين، واعتراض أعضاء الجهاز الصوتي عليه، عند كل مخرج، أو حيز.

فهي منهجية توصيفيه تطبيقية، تتسم كذلك بالتوضيح بأكثر من طريقة، عن طريق الوصف المحكم لحالة الحرف أو الصوت عند تكونه وخروجه ونطقه عبر الجهاز الصوتي، ثم بالتوضيح عن طريق عرض الأمثلة المتعددة التي تؤكد ما تم التوصل إليه من نتائج.

المبحث الرابع: علم الأصوات عند ابن سينا ومكي بن أبي طالب:

المطلب الأول: علم الأصوات عند ابن سينا:

أولا: دور ابن سيناء في الدراسات الصوتية:

تمثل دور بن سيناء في علم الأصوات في رسالته المختصرة (أسباب حدوث الحروف) التي تعد دراسة مستقلة في علم الأصوات، والتي شرح فيها كيفية تكون الأصوات أو الحروف بطريقة فيزيائية، تشريحية نظراً لخبرته الواسعة في علم الأحياء والطب، فقد أكد في هذه الرسالة على إعطاء تصور دقيق لإنشاء الحروف في الجهاز النطقي الذي وضح أعضاءه من بدايته حتى منتهاه، مع توضيح الحروف التي تنتج عند كل عضوية، موضحاً الطريقة التي يتم بها تكون ذلك الصوت، أو الحرف.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

وقد حرص على تسمية كل عضو من أعضاء الجهاز الصوتي تسمية تناسب وظيفته، كتسمية الجهاز الذي يفرز اللعاب في إحدى الغدد في الحلق بـ (الطهر جالي) وهو يعني بذلك أنه يفرز اللعاب باستمرار لتطهير الحلق الذي يمر منه الطعام والصوت معاً، وقد احتارعند تسمية عضوٍ من أعضاء الجهاز الصوتي فسماه (الذي لا اسم له).

وقد علق الدكتور رمضان عبد التواب على رسالة ابن سينا في أسباب حدوث الحروف "بأنها أشبه بحديث علماء وظائف الأعضاء"[1].

وقد قسم رسالته الصوتية إلى مقدمة علمية موجزة جعل فيها الحديث مباشراً عن علم الأصوات، وتكوين الحروف العربية ثم تلاها بستة فصول كالآتي:

الفصل الأول: في سبب حدوث الصوت.

الفصل الثاني: في سبب حدوث الحروف.

الفصل الثالث:في تشريح الحنجرة واللسان.

الفصل الرابع: في الأسباب الجزئية لكل حرف من الحروف العربية.

الفصل الخامس:في الحروف الشبيهة بهذه الحروف.

الفصل السادس: في أن هذه الحروف قد تسمع من حركاتٍ غير نطقية.

ومن خلال العرض السابق لمضامين رسالة أسباب حدوث الحروف نجد أن ابن سيناطورعلم الأصوات وتقدم به عن سابقيه مراحل عديدة، إذا ما قارنا هذه الدراسة بجهود سابقيه في علم الأصوات مع أن لهم فضل السبق وتميز المنهج.

---

[1] فصول في فقه اللغة العربية، رمضان عبد التواب، دار المسالم للطباعة والنشر، القاهرة 1977م، ص41.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

ثانيا: مميزات الدراسة الصوتية عند ابن سينا:

تميزت الدراسة الصوتية عند ابن سينا عن غيرها من الدراسات بما يأتي:

1. تأثرت دراسة ابن سينا الصوتية بعلم المنطق الذي كان من رواده والمهتمين به، ويظهر ذلك من عنوان الرسالة التي وضع فيها أسباب حدوث الحروف، وبين فيها أسباب حدوث الأصوات أيضاً.
2. تأثر علم الأصوات عند ابن سيناء بعلم الطب لاسيما علم التشريح الذي ظل علماء الطب في الشرق والغرب والعالم يعتمد على كتابه القانون في الطب أكثر من ستة قرون، بل وما يزال إلى اليوم مرجعاً طبياً مهماً، حيث بين في دراسته الصوتية الحنجرة ووصفها بآلة الصوت الأساسية، ثم بين أقسامها والعضلات التي تحركها، بل ودرس كل أعضاء الجهاز الصوتي.
3. درس الحروف العربية حرفاً حرفاً، مشبهاً لها بالأصوات التي تشبهها في الطبيعة، وعقد لها فصلاً هو الفصل السادس الذي سماه (في أن هذه الحروف قد تسمع من حركاتٍ غير نطقية) وهو مالم يسبقه إليه غيره من علماء اللغة الذين درسوا علم الأصوات العربية[1].
4. قارن الأصوات العربية بأصوات اللغات الأخرى[2]، التي كان له صلة بها وكان يتقنها مثل الفارسية والرومانية، ولا شك أنها نقلة نوعية لعلم الأصوات العربية التي كانت فاتحة الدراسات الصوتية المقارنة مع الأصوات غير العربية ومثال ذلك قوله:
5. "وحروف تشبه الجيم وهي أربعة منها الحرف الذي ينطق به في أول البئر بالفارسية (جاه) وهذه الجيم يفعلها إطباق من حروف اللسان أكثر وأشد وحفزً

---

(1) أسباب حدوث الحروف، الحسين بن عبدالله بن سيناء، تحقيق محمد حسن الطيان طباعة مجمع اللغة العربية دمشق، 1983م، ص8.

(2) المصدر السابق، الفصل السادس. ص30.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

للهواء عند القطع أقوى، ونسبة الجيم العربية إلى هذه الجيم نسبة الكاف غير العربية إلى الكاف العربية"[1].

ثالثا: نوع الدراسة الصوتية عند ابن سينا:

مما سبق يتضح لنا أن الدراسات الصوتية عند العلامة ابن سينا دراسة علمية قائمة على قوانين المنطق المعتمد على الأسباب والمسببات وهي من أقوى انواع الدراسات العلمية التي لا تكتفي بالوصف العام للظاهرة أو نقطة البحث بل يبحث فيه الباحث أو العالم عن أسباب تلك الظواهر، وربما أسباب الأسباب، وذلك يزيد في قيمة الدراسة، ويؤكد عمقها وجديتها، وهذا هو ما أعطى رسالة ابن سينا قيمة علمية كبيرة رغم حجمها الصغير.

كذلك تقوم هذه الدراسة الصوتية المتميزة على الاعتماد على القوانين الطبية عند دراسة الجهاز الصوتي وأعضائه التي شرحها وسماها تسميات تتناسب مع وظائفها الصوتية معيقينه الكامل مما يفعله ويشخصه ؛وبذلك تكون دراسته الصوتية مهتمة بالجانب الفيزيائي للأصوات الذي من خلاله يوضح طريقة تكونها، ويهتم بالجهاز الصوتي الذي تتكون في أعضاءه هذه الحروف أو الأصوات،

فهي دراسة صوتية علمية تطبيقية لا تقبل التخمين في نتائجها المبنية على القوانين العلمية.

رابعا: منهج ابن سينا في دراسته الصوتية:

اختلف ابن سينا عن سابقيه في الدراسة الصوتية، فهو لم يتابع الخليل وسيبويه وابن جني في دراستهم لعلم الأصوات، بل كانت منهجيته تتسم بالاستقلالية، والابتكار والإبداع، فلم يستخدم المصطلحات الصوتية التي وضعوها أو أضافوها، فهو له مصطلحاته الخاصة به، وتسمياته الخاصة به، سواء فيما يتعلق بالمخارج وتكون الحروف عندها، أو فيما يتعلق بالجهاز الصوتي وأعضائه، أو فيما يتعلق

[1] اللسانيات وفقه اللغة صـ38.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

أيضاً بالحركات النطقية، أو الدراسات المقارنة مع أصوات اللغات الأخرى، فهي منهجية الإبداع القائم على اليقين العلمي، والمنطق الصحيح الذي لا يقبل شيئاً من الغموض، وفي ذلك يقول الدكتور رمضان عبدالتواب "فلا نكاد نلمح أنه تأثر كغيره بكتاب سيبويه، فله مصطلحاته، وله وصفه الأصيل لكل صوت"[1].

المطلب الثاني: علم الأصوات عند مكي بن أبي طالب القيسي:

دور مكي بن أبي طالب القيسي في علم الأصوات:

تمثلت جهود مكي بن أبي طالب في الدراسات الصوتية في كتابه المشهور (الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة) ربط فيه بين الدراسات الصوتية اللغوية وتجويد القرآن الكريم، ولقد أشار مكي في مقدمة كتابه (الرعاية) إلى أن فكرة الكتاب خطرت في ذهنه في سنة تسعين وثلاثمائة، ولكنه لم يوفق إلى إتمامه إلا بعد نحوٍ من ثلاثين سنة أي في نحو عشرين وأربعمائة، وذلك أنه لم يجد معيناً في ذلك ممن سبقه من المؤلفين، فيقول: "ولقد تصور في نفسي تأليف هذا الكتاب وترتيبه من سنة تسعين وثلاثمائة، وأخذت في نفسي بتعليق ما يخطر ببالي منه في ذلك الوقت، ثم تركته إذ لم أجد معيناً فيه من مؤلفٍ سبقني بمثله قبلي، ثم قوى الله النية، وحدد البصيرة في إتمامه بعد نحوٍ من ثلاثين سنة فسهل الله تعالى أمره، ويسر جمعه وأعان على تأليفه)[2].

ويتبين من كلامه أن هذا الكتاب يعد دراسة لم يسبق لها غيره، نظراً لارتباط دراسته الصوتية بتجويد كتاب الله تعالى، ثم إن طول فترة التأليف التي ذكرها نحواً من ثلاثين عاماً لعلها أعانته على أن يكون هذا الكتاب أكثر نضجاً حيث أتمه بعد أن توسع في العلم في مجالات عديدة، بالإضافة إلى أنه انتفع في هذه الفترة

---

[1] فصول في فقه العربية.صـ 104.

[2] الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة – مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. أحمد حسن فرحان، دار عمار للنشر – عمان الأردن، الطبعة الثانية، 1404هـ – 1984م صـ 25.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

الطويلة بجمع الأخطاء الصوتية او النطقية لكتاب الله تعالى وعمل على معالجتها في مؤلفه (الرعاية).

وتتلخص دراسته الصوتية في هذا الكتاب في الآتي:

1. درس فيه صفات الحروف بصورة أدق من سابقيه معتمداً على نطقها عند قراءة القرآن الكريم لاسيما بعد أن لاحظ العديد من الأخطاء في نطقها فاستطاع تشخيصها وأحسن في وصفها، بالإضافة إلى أن هذه الدقة ترجع إلى اهتمامه بضرورة نطق الأصوات العربية أو الحروف القرآنية بطريقة صحيحة، تسهم في تجلي معانيها القرآنية التي يريدها الله سبحانه وتعالى.
2. جعل لكل حرف صفة صوتية اسماً أو(لقبا) – كما سماها – تعرف به[1].
3. تعرض في الكتاب إلى معاني الحروف أو الأصوات وأسباب هذه الدلالات، بصورة مستفيضة، موضحاً آراء العلماء في المسائل التي يعرفها ثم يخلص منها برأي جامع[2].
4. قسم الحروف إلى أربعة أقسام، متحركة وساكنة، وما تولد من متحرك وما تولد من ساكن، وأرجع أصلها إلى متحرك وساكن[3].
5. بين في بحث مستفيض السابق من الحروف والحركات، وعلل ذلك، ووضح الاختلاف عند أهل الرأي في ذلك، وأوضح رأيه في آخر الحديث عنها أن الحركة والحرف لا يتقدم أحدهما على الأخر، فكل مرتبط بالآخر، إذ لا يمكن أن نبدأ الكلام بحرف ساكن، بل بمتحرك وبذلك تكون الحركة ملازمة للحرف، وهذا القول أولى من غيره[4].

---

(1) المصدر السابق ص39.

(2) المصدر السابق ص65.

(3) المصدر السابق ص97.

(4) المصدر السابق ص102.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

6. وضح الاختلاف في أصوات المد واللين والحركات الثلاث (الفتحة، الضمة، الكسرة) وأيهما مأخوذ من الآخر وعلل ذلك، ووضح ما زاد العرب في كلاهما من الأصوات أو الحروف على التسعة والعشرين حرفاً[1]، كما أوضح أشتراك اللغات كالرومية، والفارسية، والسريانية في الحروف، وانفراد بعضها من بعض.[2]
7. جعل لكل حرف من الأحرف العربية باباً مستقلاً يدرسه دراسة لغوية صوتية متكاملة، مبيناً موقع الحرف في الترتيب النطقي حسب مخرجه، جامعاً لكل صوتٍ منها جميع صفاته، وألقابه وعلل ذلك مع بيان دلالة كل صفة من هذه الصفات والألقاب،[3] مبتدأ بالهمزة ثم الهاء ثم الألف يليه العين والحاء ثم الخاء والعين والقاف والكاف والشين، ثم الجيم والياء يليه الضاد واللام والنون والراء ثم الطاء والدال والتاء ثم الزاي والسين والصاد والظاء والثاء ثم الذال والفاء والباء ثم يختم بالميم والواو، ويتبع ذلك بباب مستقل عن صوت الغنة والحروف أو الأصوات المشددة، والنون الساكنة والتنوين.[4]

تلك مجمل الدراسات الصوتية لمكي بن أبي طالب في كتابه الرعاية، والتي اتسمت بالسعة، والمنهجية، والدقة والتتابع والسبق مع الاستئناس بآراء من سبقه في هذا النوع من الدراسات اللغوية.

---

(1) الرعاية ص107.
(2) الرعاية ص113.
(3) الرعاية ص145–242.
(4) الرعاية ص274–278.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

وتتميز دراسة مكي بن أبي طالب عن غيرها من الدراسات الصوتية بالآتي:

1. تعد دراسته الصوتية دراسة وافية للأصوات العربية، حيث ذكر مخارج الحروف، وطباعها، وصفاتها وألقابها، ويذكر مع كل حرفٍ ما يليق به من ألفاظ كتاب الله تعالى.[1]
2. استقلالية كل حرف أو صوت بحيث درسه بكل ما يتعلق به وأفرد له باباً خاصاً به.
3. تعد دراسة واسعة مستفيضة، يحلل فيها الإشكالات الصوتية النطقية المتعلقة بنطق حروف القرآن الكريم ويقدم المعالجات الواقعية لذلك.
4. تعد أول دراسة صوتية في عصره مرتبطة بالقرآن الكريم، ومن جاء بعده يعد عالة عليه.

نوع الدراسة الصوتية عند مكي بن أبي طالب القيسي:

نظراً لاتصال الدراسة الصوتية عند مكي بتجويد تلاوة القرآن الكريم، فقد اتجه بها نحو الجانب التطبيقي المباشر فهي دراسة تطبيقية مباشرة، حيث يعتمد فيها على التشخيص والعلاج للمشكلات النطقية في نطق الأصوات عند تلاوة القرآن الكريم، ويقرر في ضوء ذلك الأسس والقواعد التي يدعمها بالتعليل لكل ظاهرة يصنعها وفي هذا السياق يقول الدكتور عبدالله ربيع محمود:" إن هذا الأثر الجليل يتمتع بالأصالة والأولية في موضوعه، والتفرد في هدفه ومنهجه، والتمثيل الصادق للمشكلات الصوتية والتجويدية إلى عصره، وكيفية معالجتها خاصة عندما تتصل بقراءة القرآن الكريم وتلاوته).[2]

ثم يقول:" وبهذا الاتجاه القرآني التطبيقي، عدَ الناس كتاب مكي أول كتابٍ يصل إلينا حتى اليوم في تجويد القرآن الكريم من مؤلفات السابقين، ورأيت فيه

---

[1] اللسانيات وفقه اللغة ص40.

[2] مجلة كلية اللغة العربية بالرياض السعودية، العدد العاشر عام 144هـ–1980م ص 230.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

أول عمل علمي يجمع صاحبه فيه بين الدراسات الصوتية النظرية لعلماء اللغة، والدراسات العلمية لعلماء القراءات والتجويد مضيفاً إلى كل ذلك من تجاربه الشخصية ما يدعمه ويؤيده ".[1]

إذاً فهي دراسة جمعت بين النظرية والتطبيق.

منهج مكي في دراسته الصوتية:

لعله يتضح من العرض السابق أنه منهج مكي في دراسته الصوتية هو المنهج العلمي الذي يعتمد على تمحيص المعلومة، وتعليل الظاهرة، وتقرير الحقيقة، التي تظهر أكثر بالتطبيق المستمر المرتبط بتلاوة القرآن الكريم، وإتقان أصواته عند نطقها حيث إن القرآن يتلى باستمرار، ويعلم للآخرين أيضاً بصورةٍ مستمرة.

وإن منهج مكي هو منهج العالم الذي لا يستنكف أن يأخذ برأي من سبقه أو تقدم عليه أمثال سيبويه، وابن جني، وغيرهما فهو يناقش أراء العلماء في كل قضية صوتية، ثم يرجح ما يراه الأصوب، ويعلل ذلك الترجيح بالعلل الواضحة والمقبولة واقعاً وتطبيقاً.

وفي ذلك يؤكد أيضاً الدكتور عبدالله ربيع محمود قائلاً:" وكأني بمكي إذ فعل ذلك يعيد للدرس الصوتي رونقه ويرد إليه روحه ووحدته، ويربطه مرة أخرى بالهدف الذي من أجله نشأ ومن أجله يجب أن يستمر "[2]

نتائج البحث:

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية:

1. علم الأصوات هو علم أصيل وقديم عند علماء اللغة العربية ابتداء بالخليل بن أحمد الفراهيدي ثم من يليه من علماء العربية اللذين تعرضنا لبحث دراساتهم الصوتية في بحثنا هذا.

---

[1] المصدر السابق ص236.

[2] المصدر السابق ص240.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

2. نشأ علم الأصوات عند علماء العربية الأوائل في وأخذ في النمو والتطور حتى وصل شبه تكامله عند كل من ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) وعند مكي بن أبي طالب في كتابه الرعاية لتجويد القرآن وتحقيق لفظ التلاوة.
3. تميز الخليل بن أحمد الفراهيدي في دراسته الصوتية بأنه كان أول من حدد المخارج للأصوات أو الحروف والتي سماها (أحيازاً)، وفي ضوء ذلك رتب معجمه العين، وهو أول من قسم الأصوات اللغوية إلى صحاح وهاوية.
4. تميزت دراسة سيبويه الصوتية بذكر الصفات بدقة أكثر من الخليل، واتسمت كذلك بالتوضيح الذي لا يحتاج الدارس في علم الأصوات إلى من يشرح له معالمه ومصطلحاته، وذلك ما تميز به سيبويه في سائر كتاباته.
5. تميز الجاحظ في دراساته الصوتية بأنه أول من أشار إلى الإشكالات النطقية عند نطق الأصوات أو الحروف العربية، وشخصها وسماها، ووضح المعالجات الواقعية والعملية لتجاوزها وضرب لذلك الأمثلة العملية المناسبة.
6. يعد ابن جني صاحب أول كتاب مستقل في علم الأصوات وهو كتاب (سر صناعة الإعراب) والذي ذكر فيه صفات الحروف ومخارجها وألقابها ودلالة كل لقب فيها وتجاورها وأحوالها عند ذلك، مع تميزه أيضاً بدقة الوصف وحضور المعلومة الصحيحة، وغزارتها، وصياغة كل ذلك بمنهج تطبيقي واقعي راسخ، وتعد دراساته الصوتية من انضج الدراسات التي حدثت إلى زمنه.
7. تمكن ابن سيناء من دراسة الأصوات ونطقها وتحديد مخارجها عبر جهاز النطق الذي شرح فيه أعضاءه وكيف تتكون الحروف عند تلك الأعضاء إذا ما اصطدمت بالهواء (الزفير) عند خروجه واعتمدت دراسته الصوتية على خلفيته الطبية التشريحية بحكم مهنته الطبية حيث يعد من أشهر علماء الطب في العالم، كما اعتمد كذلك في دراسته الصوتية على المنطق الذي يفسر فيه

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

كل ظاهرة صوتية أو صفة نطقية ؛ ذلك لأنه من أشهر علماء الفلسفة والمنطق، واستطاع بهاتين الصفتين أن يقرب علم الأصوات العربية إلى الدارس من غير عناء حتى أصبح سهلاً ميسراً كأنه يشاهده.

8. خلصت الدراسة الصوتية لمكي بن أبي طالب القيسي في كتابه الرعاية إلى اشتمال كل آراء السابقين في دراسة الأصوات وصفاتها ما بين مجهور ومهموس ورخو وغيرها، وألقاب هذه الصفات ودلالة كل اسم من أسمائها، ويعد مكي أول من جمع بين الدراسات النظرية الصوتية، والدراسات التطبيقية لاسيما أن هذه الدراسات ارتبطت بتحقيق تلاوة القرآن الكريم، مع وجود ميزةٍ أخرى وهي التعليل لكل وصف ولقب ونتيجةٍ يصل إليها، وأهم ما يميز دراسة مكي هو الشمول والنضوج نتيجة دراسة طويلة استمرت ثلاثين سنة تمكن خلالها من معالجة الكثير من الإشكالات الصوتية التي كان يسمعها عند تلاوة القرآن الكريم.

9. لا يعني ذكر هؤلاء العلماء وما أبدعوه في دراساتهم الصوتية أنها اقتصرت عليهم، وإنما تم الحديث عنهم بوجود علم الأصوات لديهم واضحاً معالمه، مبينة مصطلحاته، مفتوحة آفاقه للتطوير لمن يأتي بعدهم.

10. يظهر اهتمام علماء العربية بعلم الأصوات ليس فقط عند من ذكرنا بل عند غيرهم من العلماء ليؤكد وجود الهاجس عند معظم علماء العربية الأوائل إن لم يكن الكل، أمثال ابن هشام صاحب المغني، وعبد القاهر الجرجاني، وعلماء المعاجم الأوائل والأواخر، كما أن علم الأصوات لم يغفله علماء القراءات على مدار الأزمنة إلى يومنا هذا وكذلك علماء التجويد، لأن التجويد والقراءات علمان معتمدان على دراسة الصوت وأحواله، وكذلك علماء النحو من المبدأ حتى المنتهى إذ إن دراسة أحوال الكلم وتغير حركات أواخره مرتبط بتغير عوامل سابقة أدت إلى ذلك في الجملة وفي النهاية يكون

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

التغيير في الحركات الثلاث (الضمة، الكسرة، الفتحة) التي هي لب الدراسات الصوتية عند علماء الأصوات حيث يعدونها بضع الحروف الصائتة.

التوصيات:

في ضوء معالم هذه الدراسة ونتائجها يوصى الباحث بالتوصيات الآتية:

1. نوصى العلماء المتخصصين في علم اللغة، لاسيما المتخصصين في الصوتيات، الإفادة من جهود علماء العربية الأوائل والتأمل الدقيق فيما وضعوه من رؤى وتجارب عملية في علم الأصوات، مما قد يفتح مجالات عديدة في الدرس الصوتي، العربي وغير العربي.
2. نوصي الباحثين في الدرس اللغوي عموماً بالاهتمام بإبراز دور علماء العربية الأوائل سواء في علم الأصوات أم في غيره من المجالات العلمية المرتبطة باللغة أم بغيرها من العلوم.
3. نوصي طلبة العلم والباحثين في الدراسات العليا الاهتمام بتطوير معالم الدرس الصوتي لاسيما الجوانب التطبيقية، وفيما يتعلق بالمعالجات المناسبة للإشكالات النطقية عند ذوي الاحتياجات الخاصة، مسترشدين بآراء الجاحظ، وابن جني، ومكي بن أبي طالب في ذلك لاسيما أننا في عصر الإمكانات فيه ميسرة بما يسهل من معالجة كثير من الإشكالات النطقية.
4. نوصي بتقديم دراسات صوتية مبسطة وتطبيقية لحل الإشكالات النطقية لدى الأطفال، بالاستعانة بالأساسيات التي وضعها العلماء الأوائل، والمزاوجة بين علم الأصوات وعلم النفس، وعلم الاجتماع، لتجاوز الكثير من الإشكالات النطقية لدى الأطفال حتى لا يصعب علاجها عندما يكبروا.
5. نوصي الجامعات و برامج اللغة العربية الأكاديمية في مرحلة التعليم الجامعي (البكالوريوس) إضافة مادة على الأقل في علم الأصوات تكون وجبةً موجزة شاملة واضحة في هذا المجال من العلوم لتكون على الأقل أساساً لما بعدها من

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

الدراسات في مرحلة ما بعد الجامعة.

6. نوصي كذلك الجامعات وبرامج علوم القرآن وتجويده إضافة مادة الصوتيات، أو دراسة الأحرف الصوتية، كمادة دراسية مستقلة، بالإضافة إلى مقرر التجويد، نظراً لارتباط الدراسات الصوتية بأحرف القرآن الكريم لتكون هذه الكوادر لديها المعرفة المناسبة والتطبيقية لنطق أحرف القرآن الكريم بما هي أهل له من صفاتٍ، ومن مخارجها النطقية الصحيحة حيث نسأل الله جميعا أن يوفقنا لإقامة حروفه وتطبيق أوامره واجتناب نواهيه والعمل به في حياتنا.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

كما يقترح الباحث على المهتمين بهذا النوع من الدراسات ما يأتي:

1. استكمال البحث في الدراسات الصوتية العربية من الجانب التطوري التاريخي لتكتمل الصورة حتى العصر الحديث.
2. إبراز الجوانب التي تميزت بها كل دراسة عن غيرها لاسيما الدراسات المكتملة وشبه المكتملة.
3. الاهتمام بالدراسات التطبيقية في علم الأصوات لاسيما فيما يخص العربية، نظرا لتوافق أصواتها مع وظائف أعضاء الجهاز الصوتي.

وختاماً أرجو أن أكون قد وضعت في هذا البحث صورة واضحة وميسرة عن علم الأصوات عند علماء اللغة العربية الأوائل والذي يعد جزءاً من علم اللغة في القديم والحديث، كما آمل أن يفيدني أهل الاختصاص، والمهتمون بالدرس اللغوي، بملحوظاتهم التي ستكون محل تقدير واهتمام، لأنه لا يوجد جهد بشري كامل، فالكل معرض للنقص والتقصير، غير أني آمل أن أكون قد جمعت هذا البحث ليكون ميسراً ومتميزاً في موضوعه، والله هو الهادي إلى سواء السبيل

والحمد لله رب العالمين

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

المراجع:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (1968م). *البيان والتبيين*، الطبعة الأولى، تحقيق فوزي عطوي بيروت: دار مصعب.

الخولي، محمد على (1938م).. *الأصوات اللغوية*، ط1، عمان، الأردن: دار الفلاح.

الخولي، محمد على (2000م). *مدخل إلى علم اللغة*، ط/ 1، الأردن: دار الفلاح للنشر والتوزيع.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (2000م). *العين*، ج1، تحقيق د. مهدي المخزومي و د . ابراهيم السامرائي، دار النهضة.

القيسي، مكي بن أبي طالب (1404هـ - 1984م). *الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة*، الطبعة الثانية، تحقيق د. أحمد حسن فرحان ، عمان، الأردن: دار عمار للنشر

بشر، كمال محمد (2010م).*علم اللغة العام*، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

بن جني، أبو الفتح عثمان (2010م). *سر صناعة الاعراب*، تحقيق د. حسن هنداوي. القاهرة: دار السلام.

بن سيناء، الحسين بن عبدالله (1983م). *أسباب حدوث الحروف*، تحقيق محمد حسن الطيان، دمشق: مجمع اللغة العربية.

حجازي، محود فهمي (1987م). *مدخل إلى علم اللغة*، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر.

دي سو سير (1985م). *الألسنية العامة*، ترجمة يوسف عزيز، بغداد، العراق: دار آفاق عربية للصحافة والنشر.

عبد التواب، رمضان (1977م). *فصول في فقه اللغة العربية* ، القاهرة: دار المسالم للطباعة والنشر.

علام، عبد العزيز أحمد (2006م). *في علم اللغة العام*، ط/ 1، مكتبة المتنبي.

مجلة كلية اللغة العربية (144هـ -1980م).الرياض، السعودية، العدد العاشر.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.4

قواعد الاغتفار في التبعية والدوام والابتداء وتطبيقاتها الفقهية

د. فهد عبد الله علي هاجر
أستاذ مساعد في أصول الفقه
جامعة العلوم والتكنولوجيا
عنوان المراسلة: d.fahad211@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن الحالات التي تتسامح فيها الشريعة في إيجازة التوابع والضمنيات، أو إيجازة الدوام والبقاء، أو إيجازة الابتداء، أو الوسائل المحرمة قصداً، الجائزة ضمناً، بصفتها طريقاً إلى مقصد مطلوب من الشرع تكليفاً، ومن المكلف تحصيلاً، متطرقاً بالدراسة والتحليل لمفهوم الاغتفار، وأسبابه، وجامعاً لقواعده، كاشفاً عن أدلتها، وموضحاً شروط إعمالها، ومجلياً تطبيقاتها، ومبرزاً لأمثلتها، ومفصلاً في أنواعها، ومشيراً إلى الضوابط ذات الصلة بها، ومبيناً أهم النقاط الأساسية التي تمس الحاجة إليها في معرفة أبعاد الموضوع الذي نحن بصدده، لكي يتأتى التخريج في القضايا المستجدة، مجيباً عن تساؤلات واردة في مشكلة البحث، هي: متى يجاز العمل المحرم شرعاً، وما هي الصفة التي يجاز عليها ؟ وما ضابط ذلك الجواز؟ وما أسبابه؟ وقد اتبعت المنهج الوصفي في البحث، وذلك من خلال استقراء آراء الأصوليين والفقهاء مع عرض أدلة أقوالهم. وكذلك المنهج التحليلي القائم على البيان والتفسير، ثم التحليل والاستنباط، وصولاً إلى ما رام البحث الانتهاء إليه. وقد توصلت إلى جملة من النتائج، أهمها: أن قواعد الاغتفار تحقق مقاصد الشرع في العدل، والرفق بالخلق، والتيسير عليهم، ورفع الحرج عنهم، في الأحكام التي يتلبس المكلفون بها عن جهل ونحوه ثم يعسر الانتزاع منها، وأن قواعد التبعية والدوام والابتداء، ألفاظٌ وصيغٌ متعددة، وقد تبين من خلال البحث أن هذه الصيغ وإن اختلفت في اللفظ لكنها متفقة على المعنى المراد في هذا المقام. ومن أهم توصيات البحث: إجراء دراسات أخرى في تأصيل قواعد الاغتفار وبيان علاقتها بأصول الفقه وصلتها بأدلة التشريع وقواعده، وكذلك في قواعد الاغتفار وضوابطه ودورها في حفظ الضرورات الخمس.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

Forgiveness Rules and Regulations within the Dependence and Permanence and Initialization

Abstract:

This research study aims to investigate the cases where the Sharia tolerates the permissibility of the dependence or the permissibility of the permanence and the survival, or the starting or even the intentionally forbidden means and the implicit permissibility as being a required means to the desired goal of the law and as an achievement for all. The researcher of this study examined and analyzed the concept of absolving or forgiveness and its reasons, incorporating its rules, revealing its indications, clarifying its conditions, uncovering its practices, showing its examples, detailing its different types, indicating its relative regulations, and exploring the most important key points that are urgently needed to know the dimensions of the topic of this study. To achieve all the above mentioned objectives, the researcher raised some questions set forth in the problem statement of the study, foremost of which are: when a forbidden act is legally permissible? And in what way? What regulates such permissibility? And what are the reasons behind that? In this study, the researcher adopted an analytical descriptive method through extrapolating of the views of fundamentalists and scholars with giving some evidence of their views. The researcher has come up with a conclusion that the rules concerning forgiveness realizes the purposes of the Islamic law in justice, kindness to all mankind and easing and relieving them from whatever rules which they overtake either by ignorance or otherwise, as well as overcome the difficulties that encounter them. The rules of Dependence and Permanence and Initialization are numerous forms and even these forms are verbally different but have one meaning in this regard. This study has come up with certain recommendations that further studies in the forgiveness rules should be conducted. The nature of the relationships of these rules with the jurisprudence foundations (Fiqh) and its relevance to the evidence of legislation and its rules should also be investigated. In addition, the rules and regulations of forgiveness and its role in preserving the five imperatives in Islam should be explored.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، نبينا محمدٍ الهادي الأمين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، وبعد:

فالمتأمل لمنهج الإسلام، ومقاصد الأحكام، يعلم أن الدين ما جاء لكي يشقي الناس، ولا لكي يضيق عليهم بالعنت والشدة، بل جاء لراحتهم وسعادتهم والتيسير عليهم، قال الله جل في علاه: (طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى) {طه: 1– 2}.

وقال سبحانه وتعالى: (ونيسرك لليسرى) {الأعلى: 8}.

قال ابن كثير في التفسير: "أي نسهل عليك..ونشرع لك شرعاً سهلاً سمحاً مستقيماً عدلاً، لا اعوجاج فيه، ولا حرج، ولا عُسر"[1].

وقد قعد الفقهاء قواعد تخدم مقصد التيسير، ومنها القواعد الفقهية المتصلة بالاغتفار في التبعية، والدوام، فقالوا:"يغتفر في الدوام وفي الأمور التبعية، ما لا يغتفر في الابتداء وفي الأمور المقصودة"[2] وهي تعني أن العناء والصعوبة التي يجدها المكلف في تنفيذ الحكم الشرعي تصير سبباً شرعياً صحيحاً للتسهيل والتخفيف عنه بوجه ما. فما من اغتفار إلا وفيه تسهيل وتيسير، وما من اغتفار إلا وكان عدم اعتباره وإيقاعه يلحق المشقة بالمكلفين، فالاغتفار نوع رخصة، وهي تيسير مبني على رفع الحرج ودفع المشقة. وقد جرى هذا المسلك في مسائل فقهية كثيرة جداً، وإلى هذا أشار الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى بقول: "فكيف ينكر أن يقع في الأحكام الضمنية التبعية مالا يقع مثله في المتبوعات، ونظائر ذلك أكثر من أن تذكر"[3].

---

[1] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ، ط/ 2، 8/ 380.

[2] الهيتمي ، الفتاوى الكبرى الفقهية على مذهب الإمام الشافعي ، ط/1، 4/ 339.

[3] ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، 339/3.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

أهمية الموضوع:

إضافة إلى ما ورد في ثنايا التمهيد من إشارات لأهمية الموضوع، أؤكد بأن هذا البحث يحمل أهمية بالغة في كونه كاشفاً عن الحالات التي تتسامح فيها الشريعة الإسلامية في إجازة التوابع والضمنيات، أوإجازة الدوام والبقاء،أو إجازة الابتداء، أو الوسائل المحرمة قصداً، الجائزة ضمناً، بصفتها طريقاً إلى مقصد مطلوب من الشرع تكليفاً، ومن المكلف تحصيلاً، متطرقاً بالدراسة والتحليل لمفهوم الاغتفار، وأسبابه، وجامعاً لقواعده، كاشفاً عن أدلتها، وموضحاً شروط إعمالها، ومجلياً تطبيقاتها، ومفصلاً في أنواعها، ومشيراً إلى الضوابط ذات الصلة بها، مع بيان أوجه الاغتفار فيها، ومبيناً أهم النقاط الأساسية التي تمس الحاجة إليها في معرفة أبعاد الموضوع الذي نحن بصدده، لكي يتأتى التخريج في القضايا المستجدة.

مشكلة البحث:

البحث يقدم جواباً لإشكالات هي: متى يجاز العمل المحرم شرعاً، وماالصفة التي يجاز عليها ؟ وما ضابط ذلك الجواز؟ وما أسبابه؟

منهجية البحث:

اتبعت المنهج الوصفي، وذلك من خلال استقراء آراء الأصوليين والفقهاء مع عرض أدلة أقوالهم. وكذلك المنهج التحليلي القائم على البيان والتفسير، ثم التحليل والاستنباط، وصولاً إلى ما رام البحث الانتهاء إليه.

تقسيمات البحث:

جرى تخطيط البحث على النحو الآتي:

مقدمة ومبحثين، وخاتمة وتفصيلها كالآتي:

أولاً: المقدمة: اشتملت على: تمهيد، وبيان أهمية الموضوع، ومشكلة البحث ومنهجيته، والخطة التي سرت عليها.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

ثانياً: المباحث: وهي على النحو الآتي:

❖ **المبحث الأول**: الاغتفار في التبعية، وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: يغتفر في التابع مالا يغتفر في غيره.**
- **المطلب الثاني: يغتفر ضمناً مالا يغتفر قصداً.**
- **المطلب الثالث: يغتفر في الوسائل مالا يغتفر في المقاصد.**

❖ **المبحث الثاني**: الاغتفار في الدوام والابتداء، وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء.**
- **المطلب الثاني: يغتفر في البقاء مالا يغتفر في الابتداء.**
- **المطلب الثالث: يغتفر في الابتداء مالا يغتفر في الدوام.**

ثالثاً: الخاتمة: وتتضمن أبرز النتائج والتوصيات والمقترحات.

وقد ألحقت بالبحث فهارس للمصادر والمراجع.

هذا وإني لم آل جهداً في معالجة مباحث ومطالب ومسائل هذا البحث، ولا أدعي أنني قد أعطيته حقه، ولكن حسبي أنني بذلت جهدي، مع قلة بضاعتي.. فالسلامة مع هذا الخطر أمر يعز على البشر، فَسَتَرَ اللّٰهُ على مَن سَتَر، وغَفَرَ لمن غَفَر.وقديماً قيل: (إذا نطق لسان الاعتذار، فليتسع نطاق الاغتفار).

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

❖ المبحث الأول: الاغتفار في التبعية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: "يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها"[1]:

- (يغتفر) فعل مضارع مبني للمجهول وهو مشتق من (غَفَر)؛ قال الخليل: "وأصل الغَفْر التَّغطية"[2]، وفي معجم المقاييس يقول ابن فارس: "الغين والفاء والراء عُظْمُ بابِه السَّتْر، ثم يشِذُّ عنه ما يُذكر. فالغَفْر: السَّتر. والغُفْران والغَفْرُ بمعنًى"[3]. وكلّ شيء سَتَرْتَهُ فَقَدْ غَفَرْتَهُ، ومنه قيل للذي يكون تحت بيضة الحديد على الرأس: مغفر[4]. وغَفَرْتُ المتاع: جعلتُه في الوعاء، ويقال: اصْبُغْ ثوبَك فإنَّه أغْفَرُ للوسخ؛ أي: أَحْمَل له وأَغْطَى له وأَسْتَر، والغفرة: ما يُغَطَّى به الشَّيْء؛ يقال: غَفَر الله ذنبه غَفْراً ومَغفِرةً وغُفرانا؛ فهو الغفور، والغَفَّار؛ أي: الساتر لذنوب عباده، المتجاوز عن خطاياهم وذنوبهم[5]؛ قال تعالى: (أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز عن سيئاتهم)[6].

والاغتفار في اصطلاح النحاة: أنْ يُسْتَجَازَ في المسألة النحوية ما لا يُسْتَجَازُ في غيرها من حكم تَوَسُّعًا؛ ودلّ على ذلك ما قاله المبرد في حديثه عن التوسع في الأمثال: "والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال"[7].

ونلحظ أنّ في هذا المعنى اللغوي شبهاً بالمعنى الشرعي؛ حيث إنّ النحاة شبّهوا الأخطاء النحوية بالمعاصي والآثام، فتُغتفر ويُتسامح فيها ويتجاوز عنها في بعض

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر، ص، 233، 234.
(2) الفراهيدي، لسان العرب، ط / 1، (غ / ف/ ر).
(3) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ط / 2، (غ / ف/ ر).
(4) الأزهري، تهذيب اللغة، ط / 1، 2/ 73.
(5) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ط / 2، (غ / ف/ ر).
(6) سورة الأحقاف، الآية، 16.
(7) المبرد، المقتضب، 261/4.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

الحالات توسعًا؛ ومن هنا سُميت هذه القاعدة بـ (التوسع) أو (الاتساع)؛ والتوسع هو التسامح؛ كما أشار إلى ذلك الفيومي قائلاً: "وَتَسَامَحَ وَتَسَمَّحَ، وَأَصْلُهُ الاتِّسَاعُ؛ وَمِنْهُ يُقَالُ فِي الْحَقِّ: مَسْمَحٌ؛ أَيْ: مُتَّسَعٌ وَمَنْدُوحَةٌ عَنْ الْبَاطِلِ"[1].

وممّا يدّل على هذا المعنى ما سبق آنفا في كلام ابن جني، ومنه قول القلقشندي: "ويغتفر اللحن في الكلام الشائع بين الناس الدائر على ألسنتهم، مما يتداولونه بينهم ويتحاورون به في مخاطباتهم"[2].

ومن هنا ندرك أن التابع: هو ما كان تالياً للمقصود أصالة، أو لاحقاً به في الاستهداف وتوجه الإرادة فيها، فهو التابع، أو المقصود تبعاً.

والقاعدة من القواعد الراجعة إلى القاعدة الأم "التابع تابع"[3] وقد وردت بهذه الصيغة محل العنوان عند الإمام السيوطي[4]، وأيضاً عند الإمام ابن نجيم،[5]

---

(1) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، (س م ح).

(2) وعلى ذلك جرت سنة الناس في الكلام مذ فسدت الألسنة، وتغيرت اللغة؛ حتى حُكِيَ أن الفرّاء – مع جلالة قدره وعلو رتبته في النحو– دخل يوما على الرشيد، فتكلم بكلام لحن فيه، فقال جعفر بن يحيى: يا أمير المؤمنين إنه قد لحن، فقال الرشيد للفراء: أتلحن يا يحيى؟ فقال: يا أمير المؤمنين إن طباع أهل البدو الإعراب، وطباع أهل الحضر اللحن. فإذا حفظت أو كتبت لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت. فاستحسن الرشيد كلامه" ينظر: صبح الأعشى في كتابة الإنشا، للقلقشندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، تحقيق: عبد القادر زكار، وزارة الثقافة، دمشق، [1981م]، 1 / 211.

(3) السيوطي، الأشباه و النظائر، 1 / 117، ومعنى...التّابع تابعاً: هو أنّ ما كان تبعاً لغيره في الوجود لا ينفرد بالحكم، بل يدخل في الحكم مع متبوعه. ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 11/ 88، www.islam.gov.kw.

(4) السيوطي، الأشباه و النظائر، 1 / 117.

(5) ابن نجيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، ص: 1 / 146.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

ونصها في مجلة الأحكام العدلية "يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع"[1] هذه القاعدة تتعلق بالتوابع، وهي جمع تابعٍ، والمراد به: الشيء المرتبط بغيره على وجهٍ لا يمكن انفكاكه عنه حساً أو معنىً. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي[2].

ولفظ (غيرها) في هذه القاعدة يُقصد به: (المتبوعات) أو (الأصول). ويعبر عن هذه القاعدة بما يفيد هذا المعنى كقولهم: (يُغتفر في الشيء ضمناً ما لا يُغتفر فيه قصداً)[3].

وأما معنى هذه القاعدة: فهو أن الشرع يتسامح ويتساهل في الأشياء إذا كانت تابعةً ما لا يتسامح ويتساهل فيها لو كانت متبوعةً أو أصيلةً أو مقصودةً في أنفسها؛وذلك للحاجة إليه؛ ولأنه يحصل ضرورة لثبوت متبوعه أو ما هو في ضمنه فلو منع منه لأدى إلى منع أصله المباح[4].

وتتعدد أنواع التوابع، إذ يمكن أن تتمثل إجمالاً في الآتي:

النوع الأول: الشيء الذي هو جزءٌ من غيره أو كالجزء من غيره أو من ضروراته[5].

فأما ما كان جزءاً من غيره فالمراد به: ما لا يوجد الشيء دونه ولا يقبل الانفصال عنه بالنظر إلى الغرض من ذلك الشيء. كالسقف والجدران والنوافذ بالنسبة للدار.

والمراد بما كان كالجزء: ما يوجد الشيء دونه في الأصل، وإذا وُجد فإنه يقبل

---

(1) مجلة الأحكام العدلية، لجنة من العلماء من الدولة العثمانية، ص: 54. ومجلة الأحكام العدلية تعد قانون مدنيٌ جعلت على شكل مواد قانونية، وهي مستمدَّة بكليِّتها من الفقه الإسلامي، وغالبيتها العظمى من الفقه الحنفي.

(2) الموسوعة الفقهية، إصدار وزارة الشئون والأوقاف الإسلامية، ط / 2، 10 /93.

(3) ابن نجيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، ص: 135.

(4) الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ط / 1، ص: 229.

(5) قصر بعض العلماء معنى التابع على هذه الصورة. انظر: شرح القواعد الفقهية: ص: 253، والذي يظهر لي أن معنى التابع أوسع من هذا بدليل ما سيأتي من صور التبعية.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

الانفصال بالنظر إلى الغرض من ذلك الشيء. كالجنين بالنسبة للأم، والثمر بالنسبة للشجر.

وأما المراد بما كان من ضرورات الشيء فهو: ما كان من لوازم العين أو التصرف عقلاً أو عرفاً، أو من مصالحهما وكمال منافعهما، بحيث يتوقف عليها الانتفاع بذلك الشيء، كالعلو والسفل بالنسبة للأرض، والمفتاح بالنسبة للقفل.

النوع الثاني: الشيء المتحد مع غيره في الجنس، وذلك كالثمار التي من جنسٍ واحدٍ يجوز بيعها بعد بدو الصلاح في ثمرةٍ واحدةٍ منها، ويُلحق الذي لم يبدُ صلاحه بالذي بدا فيه الصلاح.

النوع الثالث: الشيء المتصل مع غيره مع إرادة البقاء، والمراد بالاتصال الذي يُراد للبقاء: أن يكون اتصالاً في الحال وفي ثانيه، وليس قابلاً للفصل في ثاني الحال سواءٌ أكان اتصالاً حسياً أم معنوياً. وذلك كالشجر والبناء بالنسبة للأرض، والسِّمَن بالنسبة للبهيمة، وتعلم الصنعة بالنسبة للعبد.

النوع الرابع: الشيء المتولد من غيره، وذلك كالربح بالنسبة للمال، والنَّتاج بالنسبة للماشية.

النوع الخامس: الشيء المتميّز عن غيره بقلةٍ أو بضعفٍ، فالشيء إذا كان قليلاً أو ضعيفاً لأجل كثرة أو قوة ما يُقابله، فإن هذا القليل أو الضعيف يتبع الكثير أو القوي في حكمه، كالثمر غير المؤبر بالنسبة للثمر المؤبر، وكالأنف بالنسبة للجبهة في السجود.

ووجه تبعية الأقل أو الأضعف للأكثر أو للأقوى يرجع إلى أن اعتبار القليل أو الضعيف وإفراده بحكمٍ خاصٍ فيه نوع مشقةٍ، بحيث تعسر مراعاته والالتفات إليه، فتعم بذلك البلوى، ولذلك يُلحق بالكثير أو القوي في حكمه؛ دفعاً لهذه المشقة.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

وتتمثل أوجه الاغتفار في التوابع فيما يأتي:

الوجه الأول: أن لا يشترط لبقاء الحكم في التبع بقاء الحكم في الأصل: ومثاله: أن الزكاة تجب في النِّتاج بحول أصله، لكن لو أن الأصل هلك قبل الحول، وكان النِّتاج يبلغ نصاباً فإنه يجب أن يزكيه بحول أصله؛ لأن بقاء حكم الأصل ببقائه ليس بشرطٍ لبقاء حكم التبع الذي هو النِّتاج.

الوجه الثاني: أن لا يُشترط في التابع ما يُشترط في المتبوع. ومثاله: أن المسبوق في صلاة الجمعة إذا أدرك ركعةً منها فإنه يعد مدركاً للجمعة، فيقضي ما فاته، ولا يُشترط للمسبوق العدد، لأنه مدركٌ للجمعة تبعاً، والتابع لا يُشترط فيه ما يُشترط في المتبوع؛ لأن التوابع يُغتفر فيها ما لا يُغتفر في غيرها.

الوجه الثالث: أن يجوز في التابع من الغرر ما لا يجوز في المتبوع.

قال النووي رحمه الله تعالى: "وقد يُحتمل بعض الغرر تبعا إذا دعت إليه الحاجة كالجهل بأساس الدار...؛ لأن الأساس تابع للظاهر من الدار، ولأن الحاجة تدعو إليه فإنه لا يمكن رؤيته"[1].

"فقد أباح الشارع أنواعاً من الغرر للحاجة"[2]

الوجه الرابع: أن لا يلزم في التابع من الضمان ما يلزم في المتبوع. ومثاله: أنه لو كُشط جلد المحرم، فزال معه بعض الشعر، فإنه لا يلزم من ذلك الفدية، لأن إزالة الشعر حصلت تبعاً لإزالة الجلد، ولا يلزم في التابع من الضمان ما يلزم في المتبوع؛ لأن التوابع يُغتفر فيها ما لا يُغتفر في غيرها.

وسبب حصول الاغتفار في التوابع: أن التوابع لشدة ارتباطها بمتبوعاتها ارتباطاً لا يقبل الانفكاك في غالب الأمر بحيث تعسر معه مراعاة حال التابع بحكمٍ مستقلٍ، فلا تعامل معاملة متبوعاتها في أحكامها استقلالاً.

---

[1] الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط/ 2، 7 /104.

[2] ابن تيمية، كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ط / 2، 23 / 236.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

فهي قد تستقل بأحكام تخالف أحكام متبوعاتها، تيسراً على المكلفين، فيتسامح الشرع في ما كان تابعاً لغيره بحيث يصح وإن لم تتحقق فيه كل الشروط المطلوبة أصلاً، ويكتفي بتحققها في متبوعة فيجوز تبعا وضمنا مالا يجوز أصالةً وقصداً، مراعاة لحاجات الناس، ولفظ "يغتفر" في القاعدة مشعر بهذا المعنى. والله أعلم.

وقد وردت هذه القاعدة بعدة صيغ وبعبارات متقاربة وهي كما يأتي:

"يغتفر في التبعية مالا يغتفر في الاستقلال".[1] و"رب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً"[2].

"قد يسوغ في الشئ تابعاً ما يمتنع فيه استقلالاً، تغليباً لحكم المتبوع"[3].

و " ما جاز تبعاً لا يجوز قصداً ".[4] و" قد يثبت للتابع مالا يثبت للمتبوع"[5].

"يثبت تبعاً مالا يثبت استقلالا"[6].

وأوردها بعضهم في صورة ضابط متعلق ببعض أبواب الفقه، كقولهم:

" قد يجوز في توابع العقد ما لا يجوز أن يفرد بالعقد"[7].

"قد يدخل في البيع تبعاً مالا يجوز إفراداً"[8].

---

[1] العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب، ط/ 1، 6/ 122.

[2] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، 1/ 1390.

[3] المقري، القواعد، 218/1.

[4] الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، 2 / 432.

[5] السُّلمي، القواعد الكبرى، ط / 1، 1 / 322.

[6] ابن رجب، الحنبلي،[1999م]، القواعد، ، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ، ط/ 2، ص: 298.

[7] الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، ط / 1، 7/ 366.

[8] المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني،اط/ 1، 4 / 101، 172.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

وقد ذكرت بصيغ أخرى لا تخرج عن هذا المعنى[1]، كما سنرى في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: "يغتفر ضمناً مالا يغتفر قصداً"[2]:

وردت هذه القاعدة بعدة صيغ منها قول ابن تيمية: "يجوز من الغرر اليسير ضمناً مالا يجوز من غيره"[3] وبمعناها قولهم: "مالا يتم الجائز إلا به فهو جائز".[4]

وهي كسابقتها، من القواعد المندرجة تحت القاعدة الأعم: (التابع تابع).[5]

معنى القاعدة: أن الشرع يتسامح فيما يقع ضمن شيء آخر مباح وتبعا له مالا يتسامح فيما لو كان هو المقصود أصلا فقد يبيح ما الأصل عدم إباحته لوقوعه ضمن أمر مباح وتبعا له. وقد يتسامح في بعض الشروط فلا يشترط في التابع ما يشترط في المقصود الأصلي وإن كانت صورتهما واحدة؛ وذلك للحاجة إليه؛ ولأنه يحصل ضرورة لثبوت متبوعه أو ماهو في ضمنه فلو منع منه لأدى إلى منع أصله المباح[6].ومن هنا تظهر علاقة قاعدة " يغتفر ضمناً مالا يغتفر قصداً"[7] بقاعدة "مالا يتم الجائز إلا به فهو جائز" [8].

---

[1] الزرعي، بدائع الفوائد، ط/ 1، 27/4.

[2] ابن نجيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، ص : 121.

[3] بن تيمية، القواعد النوارنية الفقهية، ص : 140.

[4] نفسه، ص: 162.

[5] السيوطي، الأشباه و النظائر، ص117، 121، والأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، لابن نجيم، ص120–121.

[6] النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، ط/2، 156/10، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي العسقلاني، 418/4–419، وشرح القواعد الفقهية، لأحمد الزرقا، ط / 1، ص : 229.

[7] ابن نجيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، ص: 121.

[8] بن تيمية، القواعد النوارنية الفقهية، ص161–163.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

تطبيقات:

هناك أدلة كثيرة تعد تطبيقات لهذه القاعدة ظهرت فيها الرخصة الشرعية منها:

الحديث المتفق عليه[1]: "من باع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع" فتضمن الحديث اغتفار رباء البيع تبعاً، ومن خلال ذلك يظهر أثر التبعية وهو العفو عما يقتضيه الغرر من المنع أصالة، وكذلك العفو من ربا الفضل الذي لا يجوز استقلالاً. قال البتي: "إذا باع عبداً بألف درهم، ومعه ألف درهم، فالبيع جائز، إذا كانت رغبة المبتاع في العبد لا في الدراهم، وذلك لأنه دخل في البيع تبعاً غير مقصود."[2] وهو مذهب مالك والحنابلة، أعني جواز شراء العبد ذي المال، "وإن كان للعبد من المال أكثر مما اشترى به، كان ثمنه نقداً، أو ديناً أو عرضاً"[3]، قال الزرقاني: " لأن ماله تبعاً فهو غير منظور إليه."[4]

ومن خلال هذه المسألة نلحظ أن العلة فيها هي الحاجة المتعينة، ومن المعلوم أن مراعاة مثل ذلك تتحقق به مصلحة العباد. وكذا يتبين المراد من أن المقصود أصالة واستقلالاً هو ما تتجه إليه الرغبة أساساً، بحيث يتميز كونه مقصوداً بالرجوع إلى ما يتشوف الناس إليه عادةً.

---

(1) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب 17، رقم الحديث(2379)، 5 / 49، وصحيح مسلم، مع شرح القاضي عياض، كتاب البيوع، 186/5.

(2) المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ط/ 1: 6/ 257. 258.

(3) نفسه.

(4) الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ط / 1، 3/ 326.كتاب البيوع ما جاء في المملوك. قال الحافظ ابن حجر أثناء شرحه الحديث، ويؤخذ من مفهومه: أن من باع عبداً ومعه مال وشرطه المبتاع أن البيع يصح، لكن بشرط أن يكون المال ربوياً، فلا يجوز بيع العبد ومعه دراهم بدراهم، قاله الشافعي..." ينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 5/ 50،51.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

وأن أسباب الاغتفار تكمن في التيسير ورفع الحرج عن المكلفين.

ومن التخريج على هذه القاعدة في الأمور المستجدة:

جواز العمل في مجال المحاسبة، المتضمنة للقروض الربوية، إذا كانت القروض الربوية غير مقصودة، والقول بحرمة حساب وتسجيل وتوثيق القروض الربوية، هو من قبيل تحريم الوسائل؛ لما فيه من إعانة على الحرام،وما كان من قبيل الوسائل يرخص فيه للحاجة وعموم البلوى.[1]

وربما وردت هذه القاعدة بلفظ:" يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل."

ومن فروعها لا يثبت النسب بشهادة النساء, فلو شهدن بالولادة على الفراش ثبت النسب تبعا..ومنها: البيع الضمني, يغتفر فيه ترك الإيجاب والقبول, ولا يغتفر ذلك في البيع المستقل."

ونجد أن لها صيغاً وعبارات أخرى متقاربة منها: "يغتفر ضمناً مالا يغتفر قصداً".[2] ومنها: "يغتفر في الثبوت الضمني مالا يغتفر في الأصل".[3] ومنها: "قد يغتفر في الضمنيات مالا يغتفر في المقاصد".[4] ومنها: "ما جاز تبعاً لا يجوز قصداً".[5] ومنها: "الأصل أنه قد يثبت الشيء تبعا وحكما وإن كان قد يبطل قصدا"[6].

ووردت في صورة ضابط متعلق ببعض أبواب الفقه، كقولهم:

---

(1) موقع رسالة الإسلام، حكم العمل في مجال المحاسبة في المصارف الربوية، صالح بن عبد الله الدرويش www.islammessage.com.

(2) ابن نجيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، ص:121.

(3) ابن القيم، بدائع الفوائد، ط / 1، 3/ 27.

(4) العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب، ط / 1، 6 / 220.

(5) الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، 2 / 146.

(6) وهذه القاعدة من قواعد المذهب التي ذكرها الإمام أبو الحسن الكرخي ت سنة 340 هـ، والتي مثّل لها الإمام أبو الحسن النسفي ت سنة 537 هـ، ينظر كنز الوصول الى معرفة الأصول، علي بن محمد البزدوي، مطبعة جاويد بريس،كراتشي، 1/ 371.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

"يغتفر في العقود الضمنية مالا يغتفر في الاستقلال".[1]

والمتتبع لدراسة الاغتفار في هذه القاعدة يجد أن المراد منه: اغتفار الغرر الضمني، وهو مالا يجوز فيما لو انفرد بل يأخذ حكمه الخاص من عدم جوازه.

أما علاقة هذه القاعدة بقاعدة "الوسائل لها حكم المقاصد"[2] فهي علاقة عموم وخصوص.، ويمكن إيضاحها بالقول: إن ما يقع تبعا لغيره هو في حكم الوسيلة له؛ لأنه لا يتحقق المقصود إلا ويتحقق تابعه وما في ضمنه. فإذا كان المقصود الأصلي مباحا كانت وسيلته وما يحصل تبعا له مباحا كذلك.

ومن خلال دراسة قاعدة "يغتفر في الوسائل مالا يغتفر في المقاصد" يتم استكمال المبحث وتظهر العلاقة بين القاعدتين.

المطلب الثالث: "يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد"[3]:

هذه القاعدة هي إحدى قواعد الاغتفار في الشريعة الإسلامية.

والمقاصد جمع مقصدٍ، وهي الأفعال التي تعلقت بها الأحكام لذاتها، لتضمنها المصلحة أو المفسدة في ذاتها.وفي معناها العام تمثل الغايات التي جاءت الشريعة لتحقيقها.

والوسائل جمع وسيلةٍ، وهي اسمٌ لما يتوسل به، والمراد بها: الأفعال التي لا تُقصد لذاتها، لعدم تضمنها المصلحة أو المفسدة، وعدم إفضائها إليها مباشرةً، ولكنها تُقصد للتوصل بها إلى أفعالٍ أخرى هي المتضمنة للمصلحة أو المفسدة. وفي معناها الخاص تعني الطرق المفضية إلى تحقيق المقاصد.

---

[1] الزركشي، المنثور في القواعد، ط / 2، 3/378.

[2] الرحيباني، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، 5 / 101

[3] السيوطي، لأشباه والنظائر، ط / 1، 1/ 158.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

ومعنى هذه القاعدة: أن الشرع يتساهل ويتسامح في باب الأفعال التي لا تُقصد لذاتها، لعدم تضمنها المصلحة أو المفسدة، مالا يتساهل في الأفعال التي تقصد لذاتها؛ لتضمنها المصلحة أو المفسدة لذاتها.

وفي وسائل الأمور مغتفر ما ليس في المقصود منها يغتفر[1]

والاغتفار نوع رخصة، ومعيار التفرقة بين الوسائل والمقاصد معيار عقلي يقوم على النظر في العمل، فإن أوصل إلى عمل مطلوب غيره كان وسيلة، وإن كان العمل يسعى إليه بوسائل فهو مقصد، وجدير ذكره أن من الأعمال ما يكون مقصداً ووسيلة إلى مقصود غيره.

أدلة القاعدة:

الدليل على هذه القاعدة يرجع إلى وجهين:

الوجه الأول: استقراء أحكام الشريعة؛ حيث تضمن الشرع جملةً من أحكام الاغتفار في باب الوسائل، ومن ذلك:

1-اغتفار الكذب في أحوال الحرب أو الإصلاح بين الناس أو حديث الرجل امرأته.قال رسول الله ﷺ: "لا يصلح الكذب إلا في ثلاث: كذب الرجل على امرأته ليرضيها أو إصلاح بين الناس أو كذب في الحرب"[2].

2-اغتفار نظر الخاطب إلى مخطوبته، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: "كنت عند النبي ﷺ فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله ﷺ: "أنظرت إليها ؟ قال: لا، قال: فأذهب فانظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً".[3]

---

[1] الفاداني، الفوائد الجنية حاشية المواهب السنية شرح الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية، 6/ 83.

[2] الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، 6/ 460.

[3] مسلم، صحيح مسلم، حديث رقم: (1426)، 2 /1040.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

فالاغتفار في الكذب في تلك الأحوال لأجل تحصيل مصلحة، علو الإسلام أو الإصلاح أو استقرار الأسرة، وسيلة إلى تحقيق مقصد من المقاصد الشريفة؛.والاغتفار في نظر الخاطب إلى مخطوبته لأجل تحصيل مصلحة ثبوت الألفة والمحبة بين الزوجين وغلبة استمرار النكاح ودوامه، قال ابن القيم: "ما حرم لسد الذرائع فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة الراجحة، كما حرم النظر سداً لذريعة الفعل[1]، وأبيح ما تدعو إليه الحاجة والمصلحة الراجحة"[2].

الوجه الثاني: دلالة المعنى على إعمال هذه القاعدة؛ حيث إن المقاصد أرفع قدراً وأعظم شأناً من الوسائل، والوسائل أخفض رتبةً من المقاصد بالإجماع، وما عظم قدره وارتفع شأنه تشتد عناية الشرع به، فيُشدد في تركه إلا لسببٍ قويٍ، وما كان أقل من ذلك فإن الشرع يخفف في شأنه، ويتساهل في أمره.

قال القرافي رحمه الله: "القاعدة في الشرع أن الشيء إذا عظم قدره شدد فيه، وكثرت شروطه، وبالغ في إبعاده إلا لسببٍ قويٍ، تعظيماً لشأنه، ورفعاً لقدره."[3].

وتتمثل أوجه الاغتفار في الوسائل التي هي موضوع هذه القاعدة في الآتي:

الوجه الأول: الاغتفار في شروط الوسائل؛ فإن من المعلوم أن الشرط إذا انعدم أثرّ ذلك في انعدام المشروط، إلا أنه قد ينعدم في الشرط ولا يؤثر ذلك في انعدام المشروط إذا كان المشروط وسيلةً.

والذي يظهر أن ذلك إنما يُغتفر في الوسيلة التي لا يمكن أن تكون مقصداً من وجهٍ آخر؛ ومثاله:

---

[1] فعل الزنا أو مقدماته.

[2] ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق، ط / 10، 4 / 70

[3] المالكي، تهذيب الفروق والقواعد السنية فى الأسرار الفقهية، 3 /253.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

اغتفار ترك النية في الوضوء[1]؛ لكونه وسيلةً، وعدم اغتفار تركها في الصلاة؛ لكونها مقصداً، والوضوء هنا وسيلةٌ لا يظهر إمكان كونه مقصداً من وجهٍ آخر.

الوجه الثاني: الاغتفار في استباحة الوسائل؛ فإن الوسائل إذا كانت من قبيل المنهي عنه فإنها قد تستباح للحاجة، وتغتفر استباحتها هنا بالحاجة ولا تشترط استباحتها بالضرورة كالمنهيات التي هي من قبيل المقاصد.

فالوسائل المنهي عنها تعد من قبيل المحرّم لغيره، وقد يُعبّر عنه بالمحرّم لكسبه[2]، أوالمحرّم لعارضٍ[3]، وذلك في مقابلة المحرّم لذاته، أو لوصفه، أو المحرم تحريم المقاصد.

فإن الذي يظهر من خلال النظر فيما ذكره العلماء من أمثلةٍ لقاعدة (الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة)[4] أن المحرّم الذي تستباح به الحاجة في مقام إلحاقها بالضرورة إنما هو المحرم لغيره، أي المحرم لعارضٍ خارجيٍّ، وقد يُعبّر عنه بالمحرم سداً للذريعة، ومما يشير إلى هذا قول ابن القيم: "ماحُرّم سداً للذريعة أُبيح للمصلحة الراجحة."[5]،

مثاله: النظر إلى عورة المرأة محرّمٌ لأنه ذريعةٌ إلى المفسدة و هي الزنا: (الذي هو عين المفسدة) فهذا المحرم لغيره وسيلةٌ للمفسدة.فإذا ما احتاجت المرأة لمرضٍ ما يُتعبها إلى فحص طبيبٍ أجنبيٍّ عنها – ودواعي مراجعتِهِ هو بالذات قائمة كأن يكون

---

(1) السيوطي، الأشباه و النظائر، 1 /293، والمسألة مشهورة جداً، فقد أوجب الجمهور النية للوضوء، ولم يوجبها الحنفية، وقالوا بأنها مندوبة. ينظر تفصيل المسألة في فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، 1 / 21، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، لابن قدامة، ط/ 91/11.

(2) العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، ط / 1، 2/ 154.

(3) ابن رجب الحنبلي، القواعد في الفقه الإسلامي، ط /1، 1/ 327.

(4) الزركشي، المنثور في القواعد، ط / 2، 2 / 46.

(5) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، ط/ 14، 4 / 70.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

متخصصاً أو استشارياً أو فُقدتْ النساء اللواتي يحللن محله – فإنه يجوز له الاطلاع على المحل المحتاج إليه من عورتها بحسب حالتها، مكتفياً (لإباحة النظر) بحاجة المريضة إلى ذلك الفحص، من غير اشتراط أن ترقى حالتها إلى الضرورة بأن تخشى على نفسها الهلاك مثلاً.

ولاشك أن الاستجابة لداعي الحاجة العامة يعد من قبيل العمل بالمصلحة الراجحة، ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والشريعة جميعها مبنيةٌ على أن المفسدة المقتضية للتحريم إذا عارضها حاجةٌ راجحةٌ أُبيح المحرم".[1]

ووجه هذا أن الحاجة لما كانت أقل من الضرورة في الشدة كانت أضعف منها في التأثير في استباحة المحرَّم، ولما كان ما حرم (سداً للذريعة) أخف مما حُرّم تحريما لمقاصد؛ أي ما حُرّم لأجل ذاته، فإن الحاجة لا تقوى على استباحة المحرم تحريماً لمقاصد، بل يقتصر تأثير الحاجة العامة على استباحة ما كان النهي فيه لأجل سد الذريعة.

وحتى تُغتفر استباحة الوسائل المحرمة في هذه الحال فإنه يشترط لذلك إضافةً إلى اشتراط كون الوسيلة المحرّمة المستباحة بالحاجة من قبيل المحرّم لغيره ما يأتي:

أولاً: أن تكون الحاجةُ متحققةً.

ثانياً: أن تكون الحاجةُ عامةً. بمعنى أن تكون مما تعم بها البلوى.

ووجه الاغتفار في استباحة المحرم بسبب عموم الحاجة يرجع إلى تنزيل الحاجة العامة منزلة الضرورة؛ حيث إن "حاجة الجنس قد تبلغ مبلغ ضرورة الشخص الواحد من حيث إن الكافة لو مُنعوا عما تظهر الحاجة فيه للجنس لأن لآحاد الجنس ضرارٌ لا محالة، تبلغ مبلغ الضرورة في حق الواحد."[2]

---

[1] بن تيمية، القواعد النوارنية الفقهية، 1/ 136.

[2] الجويني، غياث الأمم والتياث الظلم، ط/ 1، 1 / 190، والبرهان في أصول الفقه، ط/ 1، 130/2.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

ومن تطبيقاتها أيضا: إباحة الصلاة في مسجد النبي ﷺ مع وجود قبره صلى الله عليه وسلم و قبري صاحبيه فيه.

فالصلاة في المساجد التي بها أضرحة إنما منع سدا لذريعة الشرك (أي أنها منعت لغيرها).

لذلك أبيحت للمصلحة الراجحة الموجودة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهى الألف صلاة.

ولذلك فأقوى الردود على الذين يقيسون الصلاة في المسجد الذي به قبر على الصلاة في مسجد النبي ﷺ يكون من خلال هذه القاعدة.

نقول ما منع سداً للذريعة أبيح للمصلحة الراجحة و المصلحة هنا أن الصلاة في المسجد النبوي تعدل ألف صلاة.

أما الصلاة في أي مسجد آخر فتعدل سبعاً وعشرين و هذه يمكن تعويضها في أي مكان على وجه الأرض تصلى فيه جماعة فلا مصلحة تبيح الممنوع هنا.

ثالثاً: أن لا يكون النهي عن الوسيلة نصاً خاصاً صريحاً في التحريم.

وذلك أنه إذا كان النص الوارد في النهي نصاً خاصاً صريحاً في تحريم الوسيلة فإنه يكون له من القوة مالا تقوى معه الحاجة على تخصيصه، وهذا بخلاف الضرورة في هذه الحال فإنها من القوة بحيث يمكن معها تخصيص النص الخاص الصريح في التحريم، فإن من الأحكام الثابتة للضرورة شرعاً أنه يمكن أن يُستباح بها المحرم، سواءٌ أكانت ضرورةً عامةً أم خاصةً، متى ما ثبت كونها ضرورة.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

❖ المبحث الثاني: الاغتفار في الدوام والابتداء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: "يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء"[1]:

يغتفر: أي يتساهل ويتسامح – كما تقدم – والمقصود بالدوام: بقاء الشيء وثباته على حاله الأول[2]. والمقصود بالابتداء: حدوث الشيء أولاً، وبدأ الشيء أحدثه وشرع فيه[3].

هذه القاعدة تدور حول وصفي الدوام والابتداء، والدوام قد يُعبّر عنه بالاستدامة[4]، وقد يُعبّر عنه بالتمادي[5]، وقد يُعبّر عنه بالبقاء[6]، وهي عباراتٌ متفقةٌ في المعنى، وأما الابتداء فقد يُعبّر عنه بالإنشاء[7].

ومعنى القاعدة: أنه يتساهل ويتسامح في بقاء الشيء بعد وجوده وتحققه، مالا يتساهل في وجوده ابتداءً من حيث الشروط والضوابط، فأحكام دوام الأمر تختلف عن أحكام ابتدائه، فما كان يمتنع في حق المكلف ابتداءً يتسامح الشرع فيه حال كونه استدامةً؛ لوجوده السابق على وجه صحيح.

ويمكن أن يستدل لهذه القاعدة بمسألة الطاعون وقد ورد ذلك في حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعًا: (إذا وقع عليكم وأنتم بأرضٍ فلا تخرجوا منها فرارًا منه وإذا سمعتم به في بلدٍ فلا تقدموا عليه)[8].

حيث دل الحديث على أنه إذا وقع الطاعون بأرضٍ فإن من كان فيهالا يخرج منها

---

(1) الهيتمي، الفتاوى الكبرى الفقهية على مذهب الإمام الشافعي، ط / 1، 4 / 339.

(2) الراغب المفردات في غريب القرآن، ص: 57، وينظر المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد الفيومي، ص: 58.

(3) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ص: 40.

(4) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ص: 352، وينظر: المنثور في القواعد، للزركشي، ط / 2، 160/1.

(5) المقري، القواعد، 278/1.

(6) الدبوسي، تأسيس النظر، ط / 1، ص: 76.

(7) الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، ص: 165.

(8) ابن حجر فتح الباري شرح صحيح البخاري، حديث رقم: (5728) 10/ 178– 179؛ وينظر صحيح مسلم بشرح النووي، للنووي، ط / 2، حديث رقم: (2218)، 14/ 206.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

هرباً منه؛ فقعوده فيها مع ظنه الهلاك لا يؤثر؛ وهو من باب البقاء، ولا يُعَدّ بفعله ذلك قاتلاً لنفسه،ولا أنه يلقي بنفسه للتهلكة،وأما من كان خارجًا عنها فإنه لا يجوز له ابتداء دخولها؛ لأن الإنسان يحرم عليه أن يلقي بنفسه في التهلكة،وهو مأمور بالمحافظة على نفسه، فالبقاء فيها مغتفر وابتداء دخولها محرم؛ فدل على أنه يغتفر في البقاء مالا يغتفر في الابتداء.

وتتمثل أوجه الاغتفار في الانتهاء أو الدوام فيما يأتي:

الوجه الأول: الاغتفار في زوال السبب بعد تحققه؛ فلو أن سبب الحدوث قد زال بعد ثبوت حدوث مسببه؛ فإنه يغتفر هذا الزوال للسبب، وإن لم يُغتفر في عدم تحققه في الابتداء؛ حيث إن الشيء يكون مستغنياً عن سببٍ لبقائه بعد أن كان مفتقراً لسببٍ في حدوثه.

الوجه الثاني: الاغتفار في زوال الشرط بعد تحققه؛ فإن الشيء المعلق على شرطٍ إذا تحقق بعد تحقق شرطه، ثم انعدم الشرط بعد تحقق المشروط؛ فإنه يغتفر هذا الانعدام للشرط، وإن لم يُغتفر في عدم تحققه في الابتداء، والمقصود بذلك شرط الصحة.

الوجه الثالث: الاغتفار في طروء المانع؛ فإن الشيء إذا انعقد بعد تحقق سببه ووجود شرطه وانتفاء مانعه، ثم طرأ المانع بعد ذلك، فإنه يغتفر طروءه ولا يكون مؤثراً في الانعدام، فيُغتفر هذا الوجود للمانع، وإن لم يُغتفر فيما لو طرأ ابتداءً.

وسبب حصول الاغتفار في البقاء دون الابتداء يظهر بالتأمل في ارتباط ذلك بمراعاة المآلات، وما يترتب على عدم اعمالها من مفاسد هي أشد ضرراً من مقتضى النهي عن التصرف، فقاعدة:

(البقاء أسهل من الابتداء)، تحقق مقاصد الشرع في الرفق بالخلق، والتيسير عليهم.

المطلب الثاني: يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء[1]:

ومعنى القاعدة: أنه يتساهل ويتسامح في بقاء الشيء بعد وجوده وتحققه، مالا

---

[1] ابن نجيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، ص:121، المادة (55) مجلة الأحكام العدلية، تحقيق: نجيب هواويني، جمعية المجلة، كارخانه تجارت.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

يتساهل في وجوده ابتداء من حيث الشروط والضوابط؛ لأن "البقاء أسهل من الابتداء"[1].

وبعبارة أخرى تعنى أن ما يمتنع على المكلف فعله إما مطلقا أو مقيدا بحال معينة يتسامح الشرع فيه في حال كونه امتداداً واستمراراً لوجوده السابق (على وجه صحيح) مالا يتسامح في إيقاعه ابتداءً.

و"بما أن البقاء أسهل من الابتداء فالذي لا يجوز ابتداء قد يجوز بقاء"[2]. كما أن البقاء أسهل من الابتداء إذا لم يعْترِ البقاءَ ما يزيل سهولته[3].

أدلة القاعدة:

1. حديث النهي عن قتل المنافقين حيث قال النبي ﷺ لمن أشار عليه بذلك: "دعه لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه "[4]

وجه الاستدلال: موجب قتل المنافق حاصل وهو الكفر بعد الإسلام، وهم بذلك أضر على الإسلام من المشركين، ولكن مفسدة قتلهم أكبر من تحقق المصلحة في قتلهم وذلك بتنفير المريدين والمقبلين على الإسلام، وهو أشد ضرراً على الإسلام من بقاء المنافقين فيه، فاغتفر له في البقاء على نفاقه دون قتله مالا يغتفر للكافر ابتداء.

2. حديث الأعرابي الذي بال في المسجد: فعن أنس رضي الله عنه قال: "إن أعرابياً بال في المسجد فقاموا إليه، فقال رسول الله ﷺ: لا تزرموه ثم دعا بدلو من ماء فَصُبَ عليه"[5].

وجه الاستدلال: أمر النبي ﷺ بتركه حتى يتم بوله، فاغتفر له في البقاء ما لا يغتفر

---

(1) السرخسي، 4/ 116، المادة (56) من مجلة الأحكام العدلية .

(2) حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، 1 / 56.

(3) البابرتي، العناية شرح الهداية، ط1، 6/ 14.

(4) مسلم، صحيح مسلم، رقم حديث (2584)، كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً.

(5) البخاري، الجامع الصحيح المختصر،حديث رقم (6025)،10 / 449، وأخرجه مسلم، صحيح مسلم، رقم حديث رقم : (284)، 1 /236.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

للإنسان في الابتداء.

التطبيقات:

لهذه القاعدة دور كبير في صيانة وحماية التصرفات من الإبطال والإلغاء، ومن الأمثلة على ذلك[1]:

1. أن الحدث يمنع ابتداء المسح على الخفين، ولا يمنع استدامة ذلك إذا لبس الخفين على طهارة ثم أحدث بعد ذلك.[2]
2. أن المتيمم إذا رأى الماء قبل الصلاة لم يتيمم، وإذا رأى الماء في أثناء الصلاة أتمها، فتكون رؤية الماء قبل الصلاة مانعة من التيمم أما رؤيته في أثنائها فهي غير مانعة[3].
3. أن اختلاف الدين يمنع ابتداء النكاح، ولا يرفعه في الأثناء فإذا ارتدت المرأة عن دين الإسلام فيجوز الإبقاء عليها زوجة، رغم أنه لا يجوز العقد عليها وهي كافرة ابتداء[4].
4. أن العدة تنافي ابتداء النكاح ولا تنافي بقاءه واستمراره إذا طرأت في أثنائه؛ فإن الموطوءة بشبهة ونحوها تعتد وهي باقية على الزوجية[5].
5. أن توقيت النكاح مانع من ابتدائه، ولا يمنع من دوامه وبقائه، فإذا قال أنت طالق غداً أو بعد شهر صح ذلك عند بعض الفقهاء[6].
6. أن فقد الكفاءة في النكاح ينافي لزومه ابتداء، لكن لا يمنع صحته دواماً

---

(1) السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، 88/2 وينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين،لابن قيم، 357/2.

(2) السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، 88/2 وينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين،لابن قيم، 357/2.

(3) السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، 88/2، وينظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين،لابن القيم، 357/2.

(4) ابن رجب، القواعد في الفقه الإسلامي، ط /1، ص: 301.

(5) السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، 88/2.

(6) البيضاوي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول، 153/3، وينظر قواعدالأحكام في مصالح الأنام، للسلمي، 88/2،.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

لاعتبار هذه القاعدة[1].

والناظر في هذه الأمثلة يدرك أن القول بفساد ما كان ممنوعاً في الأصل من المكلف عن جهل ونحوه مفضياً إلى مفاسد عظيمة أعظم من تركه وإبقائه على ما هو عليه، فتقتضي هذه القاعدة تحكيم الأمر الواقع.

وأن من خلال ما تقدم من أدلة وتطبيقات يتبين أن الدوام أسهل لكونه أقوى (البقاء أسهل من الابتداء) وقد نص على هذه القاعدة النووي وابن تيمية – رحمهما الله – على أن (الاستدامة أقوى من الابتداء).

المطلب الثالث: "يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الدوام"[2]:

هذه القاعدة ليست على إطلاقها؛ لأن هناك قاعدة أخرى عكسها هي القاعدة المتقدمة، كما تقدم لنا أن الابتداء قد يُعبّر عنه بالإنشاء[3].

ومعنى هذه القاعدة: أنه يتساهل ويتسامح في بعض أحوال حدوث الشيء وإنشائه، مالا يتساهل في دوامه وبقائه.

ويمكن أن يستدل لهذه القاعدة بما يأتي:

1–أن ممن أسلم على عهد النبي ﷺ من كان غرضه المال، وكان النبي ﷺ يتألفهم بذلك، حتى إذا أسلموا حَسُنَ إسلامهم، ودخل الإيمان في قلوبهم، وصار إسلامهم عن إيمانٍ وقناعةٍ. فإسلامهم في أول الأمر لم يكن لله تعالى، وإنما كان لأجل المال، واغتفر ذلك ترغيباً لهم في الإسلام، ولم يغتفر البقاء على هذه الحال.

2–أن استقراء نصوص الشريعة يدل على أن حكم الابتداء قد يختلف عن حكم الدوام، وأنه يُغتفر في الابتداء ما لا يُغتفر في البقاء، ومن صور ذلك: أن حج التطوع مستحبٌ ابتداء؛ لكن من شرع في حج التطوع لزمه إتمامه؛ لقوله تعالى: (وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ)[4]، فيجوز تركه ويُغتفر عدم الشروع فيه ابتداءً، فإذا شرع فيه لزمه المضي فيه، ولم يُغتفر له في الدوام قطعه أوتركه.

---

[1] ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، 2/357.

[2] السيوطي، الأشباه و النظائر، 1 /83.

[3] الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، ص: 165.

[4] سورة البقرة، الآية : 196.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

والذي يظهر أن واقع إعمال هذه القاعدة لا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يتضمن الابتداء جواز أمرٍ لا يجوز الاستمرار عليه في حالٍ أخرى لطارئ.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره ابن نجيم من أنه يصح تقليد الفاسق القضاء ابتداءً، لكن لو ولي عدلٌ القضاء، ثم طرأ عليه الفسق؛ فقد قيل إنه ينعزل[1].

فقد اغتُفر الفسق ابتداءً في حالٍ، ولم يُغتفر طروءه دواماً في حالٍ أخرى.

الثانية: أن يتضمن الابتداء جواز أمرٍ لا يجوز الاستمرار عليه في الحال نفسها.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره ابن نجيم من أنه يجوز للمسلم شراء أبويه الرقيق ابتداءً، فيتملكهما ليتسنى له عتقهما، لكن لا يصح له استمرار تملكهما.

فقد اغتفر تملك الأبوين الرقيق أو أحدهما ابتداءً، لكنه لم يغتفر استمرار تملكهما أو أحدهما.

وإذا تقرر ما تقدم فإن العلاقة بين قاعدة كانت (يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الدوام) وقاعدة (يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء) تثير إشكالاً؛ لتناقضهما وتعاكسهما في محل الحكم.

والذي يبدو أن التناقض إنما هو في الظاهر فحسب، فمتعلق قاعدة (يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الدوام) يختلف عن قاعدة (يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء). كما رأينا.

وقبل حط عصى الترحال لبيان أهم نتائج البحث وثمراته، أنبه على أنه قد يكون من السهل على أهل الحسبة أن يدفعوا أنواعاً كثيرة من الشر والفساد عن الناس قبل أن تعم وتنتشر، فيتعذر أو يصعب رفعها أو منع وقوعها، حيث لا يسعهم حيالها إلا أن يبقوهم عليها، راضين بحكم الواقع المغتفر.

---

[1] لعل وجه صحة تولية الفاسق القضاء ابتداء – عند من قال به – وعزله في حال تولية العدل الذي طرأ عليه الفسق أن تولية الفاسق ابتداءً حصلت مع العلم بفسقه، وأما عزله في حال طروء الفسق فكأنه شَرَط ضمناً في توليه القضاء أن يكون عدلاً، فإذا طرأ الفسق تغير الحال فتغير الحكم.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

خاتمة البحث:

أهم النتائج التي توصلتُ إليها أضعُها بين يدي القارئ في النقاط الآتية:

1. أن قواعد الاغتفار تحقق مقاصد الشرع في العدل، والرفق بالخلق، والتيسير عليهم، ورفع الحرج عنهم، في الأحكام التي يتلبس المكلفون بها عن جهل ونحوه ثم يعسر الانتزاع منها، وتركه على الحال أهون وأيسر.
2. أن قواعد التبعية والدوام والابتداء، ألفاظاً وصيغاً متعددة وقد تبين من خلال البحث أن هذه الصيغ وإن اختلفت في اللفظ إلا أنها متفقة على المعنى المراد في هذا المقام.
3. أنه لا ينبغي اتخاذ القاعدة وسيلة تبرير للإقدام على المناهي الشرعية بقصد فرضها أمراً واقعاً ومن ثم يصعب التخلص منها.
4. التفريق بين حكم المسألة ابتداءً وحكمها دواماً، فمن يعلم بحرمة أمر ثم يقدم عليه فإنه يأثم بهذا الفعل لاقترافه محظوراً شرعياً، لكن يبقى النظر في حكم العبادة أو المعاملة بعد ذلك خاضعاً لنوع المانع من صحتها هل هو من قبيل ما يمنع الابتداء والدوام ؟ أو لا ؟
5. أن قواعد التبعية والدوام والابتداء، من القواعد المهمة في الفقه الإسلامي، ولها أثر بالغ في العديد من المسائل الفقهية المبنية عليها، مما يدل على أنها معمول بها في الجملة، وإن حصل هناك خلاف في بعض الفروع الفقهية فإنه خلاف جزئي، لا أثر له على اعتبار هذه القواعد والعمل بها.
6. إن اغتفار التوابع أو الوسائل، والدوام أو الابتداء، في الإسلام لا يعني ترخيصاً بالهوى والرأي، وإنما هو ترخيص ومساحة مبنية على تأصيل صحيح، وضرورة ملجئة، وطرق إعمال محتج بها، وشروط مرعية.
7. القول بفساد ما كان ممنوعاً في الأصل من المكلف عن جهل ونحوه مفضياً إلى مفاسد عظيمة أعظم من تركه وإبقائه على ما هو عليه، فتقتضي قواعد الاغتفار تحكيم الأمر الواقع.
8. من خلال دراسة قاعدة، يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء، وقاعدة يغتفر في الابتداء مالا يغتفر في الانتهاء، تبين من خلال البحث أنه لا

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

تعارض بينهما وأن، تطبيقات الأولى أكثر وأوسع من تطبيقات عكسها، إذ أن القاعدة الثانية هي بمثابة الاستثناء من القاعدة الأولى، وعليه فلا غرو أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه.

9. التفريق بين معاني النهي والترهيب من المنكرات قبل وقوعها، ومعاني الاغتفار والتقريب في تغييرها بعد شيوعها. إعمالاً لقاعدة: "ما عمت بليته خفت قضيته."

التوصيات:

القيام بدراسات في:

1. تأصيل قواعد الاغتفار وبيان علاقتها بأصول الفقه وصلتها بأدلة التشريع وقواعده.
2. قواعد وضوابط الاغتفار ودورها في حفظ الضرورات الخمس.
3. قواعد الاغتفار في القرآن الكريم.

وفي ختام هذا البحث المتواضع أسأل الله تعالى التوفيق والقبول.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

المراجع:

القرآن الكريم .

ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (1407هـ -1986م). *زاد المعاد في هدي خير العباد*، ط/10، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، بيروت، الكويت: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (1416هـ - 1996م). *بدائع الفوائد*، ط/ 1، تحقيق هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم الحراني أبو العباس (1399م). *القواعد النورانية الفقهية*، تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت: دار المعرفة.

ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس. *كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية*، ط/ 2، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية.

ابن رجب، الحنبلي (1999م). *القواعد*، ط/ 2، مكة: مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن قيم، محمد بن أبي بكر الجوزية (751هـ). *إعلام الموقعين عن رب العالمين*، دراسة وتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهر: مكتبة الكليات الأزهرية.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (1420هـ ـ 1999 م). *تفسير القرآن العظيم*، ط/ 2، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع.

ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم (1400هـ ـ 1980م). *الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان*، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

الأزهري، لأبي منصور محمد بن أحمد (2001م). *تهذيب اللغة*، ط/ 1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البابرتي، محمد بن محمد. *العناية شرح الهداية*، ط/ 1، بيروت: دار الفكر.

البزدوي علي بن محمد الحنفي. *كنز الوصول الى معرفة الأصول*، كراتشي: مطبعة جاويد بريس.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي (1979م). *غياث الأمم والتياث الظلم*، تحقيق فؤاد عبد المنعم ومصطفى حلمي، ط/1، الإسكندرية: دار الدعوة.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي البرهان (1418هـ - 1997م). *أصول الفقه*، ط/ 1، دراسة وتحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

الدبوسي ، أبي زيد عبيد الله بن عمر. *تأسيس النظر*، ط / 1، مصر: المطبعة الأدبية.

الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد. *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق محمد سيد كيلاني، لبنان: دار المعرفة.

الرحيباني، مصطفى السيوطي (1961م). *مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى*، دمشق: المكتب الإسلامي.

الزرعي، محمد بن أبي بكر أيوب أبو عبد الله (1416هـ – 1996م). *بدائع الفوائد*، ط/ 1، تحقيق هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز.

الزرقا ، لأحمد بن الشيخ محمد. *شرح القواعد الفقهية*، ط/ 1، دمشق: دار القلم.

الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف (1411هـ). *شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك*، ط/ 1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله أبو عبد الله (1405هـ). *المنثور في القواعد*، ط/ 2، تحقيق تيسير فائق أحمد محمود، الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

السرخسي، شمس الدين. *المبسوط*، بيروت: دار المعرفة.

السُّلمي، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام. *القواعد الكبرى*، ط/ 1، تحقيق نزيه حماد وعثمان ضميري، ، دمشق: دار القلم.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (1411هـ). *الأشباه و النظائر*، ط/1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

الشربيني، محمد الخطيب. *مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج*، بيروت: دار الفكر.

الشيباني، أحمد بن حنبل أبو عبد الله. *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، مصر: مؤسسة قرطبة.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

الصبان، محمد بن علي. *حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، حاشية الصّبان*، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

العثيمين، محمد بن صالح بن محمد (1422 - 1428هـ). *الشرح الممتع على زاد المستقنع*، ط/ 1، دار ابن الجوزي.

العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني (2000م). *طرح التثريب في شرح التقريب*، ط/ 1، تحقيق عبد القادر محمد علي، بيروت: دار الكتب العلمية.

الفاداني (1916م). *الفوائد الجنية حاشية المواهب السنية شرح الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية*، ط/ 2، بيروت: دار البشائر الإسلامية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (2004م). *العين*، ط/ 1، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي المقري (1987م). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي*، بيروت: مكتبة لبنان.

القلقشندي ، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (1981م). *صبح الأعشى في كتابة الإنشا*، تحقيق عبد القادر زكار، دمشق: وزارة الثقافة.

الكاساني، علاء الدين (1982م). *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*، ط/ 2، بيروت: دار الكتاب العربي.

المالكي، محمد علي بن حسين المكي. *تهذيب الفروق والقواعد السنية فى الأسرار الفقهية*، وهو حاشية على شرح ابن الشاط لكتاب الفروق للقرافى المسمى، إدرار الشروق على أنواع الفروق.

الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي (1419 هـ -1999م). *الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني*، ط/ 1، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت: عالم الكتب.

المقدسي، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد (1405هـ). *المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني*، ط/ 1، بيروت: دار الفكر.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

المقري ، عبد الله محمد بن محمد. *القواعد*، تحقيق أحمد بن عبد الله بن حميد، مكة المكرمة: شركة مكة للطباعة والنشر.

الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، www.islam.gov.kw.

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري (1392هـ). *شرح النووي على صحيح مسلم*، ط/ 2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الهيتمي، أحمد بن محمد بن محمد بن علي ابن حجر المكي (1417هـ -1997م). *الفتاوى الكبرى الفقهية على مذهب الإمام الشافعي*، ط/ 2، دراسة وتحقيق عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

الونشريسي، أبي العبَّاس أحمد بن يحيى (1400هـ ـ 1980م). *إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك*، تحقيق أحمد أبو طاهر الخطَّابي، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية، والإمارات العربية المتحدة الرباط.

بن حجر ، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي. *فتح الباري شرح صحيح البخاري* ، تحقيق محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة.

بن زكريا، أبي الحسين أحمد بن فارس (1420هـ - 1999م). *معجم مقاييس اللغة*، ط/ 2، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت، لبنان: دار الجيل.

حيدر، علي. *درر الحكام شرح مجلة الأحكام*، تحقيق وتعريب فهمي الحسيني، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

صالح بن عبد الله الدرويش، *حكم العمل في مجال المحاسبة في المصارف الربوية*، موقع رسالة الإسلام، www.islammessage.com.

مجلة الأحكام العدلية، تحقيق نجيب هواويني، جمعية المجلة، كارخانه تجارت.

موقع رسالة الإسلام، *حكم العمل في مجال المحاسبة في المصارف الربوية*، صالح بن عبد الله الدرويش، www.islammessage.com.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.5

ملامح التجديد الفقهي عند الشيخ القرضاوي (دراسة فقهية)

د. أسماء غالب القرشي
أستاذ الفقه المساعد بقسمي التفسير والدراسات القرآنية
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
عنوان المراسلة: aumosama@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى إبراز أهم ملامح التجديد الفقهي عند الشيخ القرضاوي، وقد تطرقت بالدراسة والتحليل لأبرز ملامح التجديد عند الشيخ مستدلة بأقواله، وفتاواه في كل مطلب من مطالب البحث، فأثبت منها: إحياء روح الاجتهاد في الأمة ونبذ التقليد، وإعمال فقه المقاصد عند تنزيل الأحكام والتيسير على المسلمين، وتبني منهج الوسطيَّة والنأي عن التشدد والغلو، وإعمال فقه الواقع وامتثال الأسلوب القرآني في الدعوة، وتقديمه الأولويات، والتحرر من المذهبية،ومراعاة حال المخاطبين، وإرساء قاعدة التسامح والتعايش بين البشر، والتفاعل مع المناسبات الدينية والقضايا العالمية، وقد اتبعت المنهج الوصفي في البحث وذلك من خلال استقراء فتاوى الشيخ واجتهاداته مع عرض أدلته واستشهاداته في المسائل مناط البحث، وكذلك المنهج التحليلي القائم على البيان والتفسير والاستنباط نهاية كل ملح أسميته بفقه المسألة، وقد توصلت إلى نتائج عدة أهمها: أن منهج الشيخ في التجديد يقوم على الاجتهاد المبني على التيسير والاعتماد على الحجة والدليل، والتحرر من العصبية والتقليد، وأن النزعة الفقهية التجديدية لدى الشيخ تكمن في الشجاعة العلمية، والأدبية، والنزعة الإصلاحية، وإعمال مقاصد التشريع، وأن التجديد الذي يرمي إليه الشيخ هو التجديد المبني على الأصول، التجديد الذي لا يفرغ النص من مدلوله ومحتواه، ولا يلوي أعناق النصوص لتوافق الأهواء والمزاعم، التجديد في الأسلوب والعرض، ومراعاة أحوال الناس زماناً ومكاناً وتبنيه كمنهج أصبح ضرورة عصرية. ونوصي في البحث الدعاة وطلاب العلم، والفقهاء أن يجددوا في خطاباتهم وفتاواهم بما يقتضيه العصر ليتأتى التغيير المنشود في المجتمعات وليكون الناس في تفاعل دائم مع الدعوة إلى الله – عزَّ وجل.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

The Features of Renovation in Jurisprudence By Sheikh Qaradhawi (A Jurisprudential Study)

Abstract:

This study aims to investigate the most important features of renovation in jurisprudence by Sheikh Qaradawi. The study depended on examining and analyzing the major features of the renovation of the Sheikh by evidenced to his sayings and fatwas in each topic of the study, foremost of which of the following have been proved: Reviving the spirit of conscientiousness "Ijtihad" in the nation and reject the tradition; realizing jurisprudence of purposes when applying judgments and facilitation upon Muslims; adopting the approach of moderation and rejection of extremism; realizing the jurisprudence of reality and complying with the Quranic method in calling to Islam by presenting the priorities; freeing from sectarianism and taking into account the case of the targeted addressees; establishing a sense of tolerance and coexistence among humans and interacting with religious events and global issues. The researcher of this study adopted the descriptive method through the extrapolation of Sheikh's fatwas and his juristic deductions along with his evidence and citations in the issues of this study. The researcher also adopted the analytical approach based on the statement, interpretation and deduction at the end of each annex which is called jurisprudence of the issue. The researcher has come up with several conclusions as it follows: The Sheikh's approach of renovation depends on Ijtihad that is based on facilitation, relying on argument and evidence, and freeing from bigotry and tradition. The tendency of jurisprudential renovation of the Sheikh lies in the scientific and literary courage, and trend of the reform, and the realization of the jurisprudence purposes. The renovation of jurisprudence that the Sheikh aims to is the roots-based renovation, the renovation that does not void the text of its significance and content, and that never adapt the texts to comply with the whims and allegations. The renovation in style and content, and taking into account the conditions of people's time and place and adopting renovation as a method, has become a necessity of the modern times. In this study, the researcher has come up with certain recommendations. These recommendations are that the preachers, students and jurists should renovate their preaches and fatwas as required by the modern times in order to bring about the desired change for the communities and encourage the people to become more interactive and responsive to the Praying (Dawah) to Allah, The Almighty.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدَّنا محمد ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين وبعد:

فإنَّ من نعم الله تعالى على هذه الأمَّة، أن قيَّض لها علماء من أنفسها يقومون بحفظ دينها ونشر تعاليمه، وتجديد أحكامه الفرعية والجزئية، وفق الأسس والأصول الشرعية حتى أثروا كافَّة جوانب العلم الشرعي، فكان أن حظيت الأمة بسببهم بثروة علميَّة هائلة، لا نظير لها في أمة من الأمم، وكان من أبرز هؤلاء العلماء والدَّعاة المجددين الشيخ يوسف بن عبد الله القرضاوي حيث جمع أطراف العلوم الشرعيَّة حتى صار له باع طويل في فنون عدَّة، من فقه، وحديث، وفكر وغيرها وقد أكثر من التأليف والتصنيف، فكان حرياً بأن يعنى به طلبة علم الشريعة، والدعوة ويتتلمذوا على منهجه وينهلوا من إنتاجه العلمي، وأن يكون محط رحل الباحثين في دراساتهم، وبحوثهم لما في علومه ومنهجه من عظيم نفع، وجليل فائدة ولهذا كله اخترت أن أسطر هذا البحث بعنوان (ملامح التجديد الفقهي عند الشيخ القرضاوي) وما ذلك إلاّ لأني لمست تجديداً فقهيا واضح المعالم عند هذا الشيخ ومنهجاً معظمه موفقاً بعد استيفائه للأدلة والبراهين ومقارعته للمخالفين بالحجج الدامغة والأدلة القاطعة.

إذ أن أبرز ما يميز فقه الشيخ القرضاوي هو التجديد الفقهي والدعوة إليه وتبنيه كمنهج رباني أصبح ضرورة من ضرورات الدعوة في العصر الحالي[1].

---

[1] أفرد لذلك مؤلَّفات عدَّة من ذلك: الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد.،من أجل صحوة راشدة تجدد الدين وتنهض بالدنيا. خطابنا الإسلامي في عصر العولمة، فقه الوسطية الإسلامية والتجديد، الدين في عصر العلم.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

وقد جسَّد هذا المفهوم تجسيداً كلياً في دعوته ومؤلفاته الممتدة عبر قرن إلا ربع من الزمان فكثيراً ما يستدل على ذلك المفهوم بقوله – صلى الله عليه وسلم: (إنَّ الله يبعث لهذه الأمَّة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها)[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المقام لا يسمح باستقصاء كل ما تناوله الشيخ من مواضيع مختلفة عبر وسائل عدَّة مما يعد تجديداً فقهيا سواء في مؤلفاته التي قارب عددها المائتين كتاب ما بين تأليف أو تصنيف لمحاضرات، أو لقاءات، ومناظرات أو خطب ومواعظ، وإنما جمعت ملامح عدة للتجديد في منهج الشيخ و ليس كل ما جمعته أثبته هنا، ولكن اخترت منها ما كانت محل تشكيك ونقد وجدل من المخالفين الذين قصرت مداركهم عن فهم النصوص أو فهم الواقع ومقاصد التشريع الإسلامي، كما أني أثبت هنا ما رأيت أن الشيخ يؤكد عليه تأكيداً متكرراً سواءً في مؤلفاته أو على لسانه– كأهم ملامح التجديد الفقهي لديه.

هدف الدراسة: إبراز أهم ملامح التجديد الفقهي عند الشيخ القرضاوي وإظهار معالم دعوته التجديدية الفقهية.

الدراسات السابقة: ظهرت العديد من الدراسات حول شخصية الشيخ وفكره وسطرت مئات أوراق العمل بهذا الصدد لاسيما في ملتقيات تلاميذ القرضاوي الأربعة التي سبقت، كما جمع عدد كبير من الدراسات في مجلد ضخم أعد وطبع بمناسبة بلوغ الشيخ الـ 70 من عمره آنذاك.

من تلكم الدراسات:

1. دراسة في فقه مقاصد الشريعة بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية – للباحث وصفي عاشور أبو زيد ففيه وصفاً وتحليلاً لكتاب الشيخ:– دراسة في فقه مقاصد الشريعة بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية.
2. التكوين العلمي والفكري للقرضاوي صلاح الدين سلطان. ط.1، 2008.
3. المنهج الدعوي عند القرضاوي أكرم كساب. ط.2، 2008.

---

[1] أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني تاريخ النشر 2011م – سنن أبي داود – تحقيق وتعليق سعيد محمد اللحام دار الكتاب العربي بيروت. باب ما يذكر في قرن المائة حديث رقم 4293. صححه الألباني انظر السلسلة الصحيحة للشيخ محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف – الرياض حديث رقم 599.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

تقسيمات البحث:

قسمت هذا البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة على النحو الآتى:

الفصل الأول: فصل تمهيدي وتحته المقدمة وخطة البحث ومبحثان:

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات العنوان.

المبحث الثاني: مفهوم التجديد الفقهى.

الفصل الثاني: ملامح التجديد الفقهى وتحته عشرة مباحث كل مبحث يتناول ملمحاً من ملامح التجديد الفقهى:

المبحث الأول: إحياء روح الاجتهاد في الأمة ونبذ التقليد.

المبحث الثاني: إعمال فقه المقاصد عند تنزيل الأحكام.

المبحث الثالث: التيسير على المسلمين.

المبحث الرابع: تبني منهج الوسطيَّة والنأي عن التشدد والغلو.

المبحث الخامس: إعمال فقه الواقع.

المبحث السادس: امتثال الأسلوب القرآني في الدعوة – ترغيب – ترهيب.

المبحث السابع: الأولويات أولاً.

المبحث الثامن: التحرر من المذهبية ومراعاة حال المخاطبين.

المبحث التاسع: إرساء قاعدة التسامح والتعايش بين البشر.

المبحث العاشر: التفاعل مع المناسبات الدينية والقضايا العالمية.

الخاتمة....

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

الفصل الأول: فصل تمهيدي

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات العنوان

- **ملامح:**

ملامح لَمَحَ إليه يَلْمَحُ لَمْحاً وأَلْمَحَ اختلس النظر.. لَمَحَه وأَلْمَحَه والتَمَحَه إذا أَبصره بنظر خفيف والاسم اللَّمْحة وفي الحديث أَنه (كان يَلْمَحُ في الصلاة ولا يلتفت)[1]. ومَلامِحُ الإِنسان ما بدا من مَحاسِن وجهه ومَساويه[2].

- **التجديد:**

التجديد في الدين وفي الكون والحياة، هو سنة الله القائمة في مخلوقاته والتجديد ليس لفظاً غريباً على لغتنا، ولا من مفردات العصر الحالي، بل هو لفظ أصيل في لغة العرب.

- المعنى اللغوي للتجديد:

(جدَّد الشيء يَجِدَّ بالكسر جِدَّةً فهو جَدِيدٌ وهو خلاف القديم وجَدَّدَ فلان الأمر وأَجَدَّهُ واسْتَجَدَّهُ إذا أحدثه فتَجَدَّدَ هو وقد يستعمل اسْتَجَدَّ لازماً وجَدَّهُ جَدّاً فهو جَدِيدٌ فعيل بمعنى مفعول يقال (جَدِدْتُ) بالشيء (أَجَدُّ) من باب تعب إذا حظيت به وهو (جَدِيدٌ عِنْدَ النَّاسِ) (الجَدُّ) في الأمر الاجتهاد[3].

وبهذا يتضح أن التجديد يعني إعادة الشيء إلى ما كان عليه.

---

(1) زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب تاريخ النشر 1422هـ – فتح الباري، لابن رجب – تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد – دار ابن الجوزي السعودية.كتاب الإيمان ج7 ص 304.

(2) محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري – سنة النشر 2003ه لسان العرب – دار صادر – بيروت الطبعة الأولى. ج5 ص4072.

(3) أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير المكتبة العلمية – بيروت ج ص92.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

- **المعنى الاصطلاحي:**

قيل تجديد الدين (يعني المحافظة عليه ولا يعني تغييره أو تبديله، وإنَّما التجديد لن يكون سوى إظهار ما طمِس، وإعادة ما نُزع وإزالة ما أُضيف)[1].

(فالتجديد "يبعث في الذهن تصوراً تجتمع فيه ثلاثة معان متصلة:

أ. إن الشيء المجدد قد كان في أول الأمر موجوداً وقائماً وللناس به عهد.

ب. إن هذا الشيء أتت عليه الأيام فأصابه البلى، وصار قديماً.

ج. إن ذلك الشيء قد أعيد إلى مثل الحالة التي كان عليها قبل أن يبلى)[2].

الفقهي: الفقه: العلم بالشيء والفهم له، وغلب على علم الدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلم كما غلب النجم على الثريا والعود على المندل[3].

- **الداعية المجدد الشيخ القرضاوي:**

الشيخ يوسف بن عبد الله القرضاوي، أحد الأعلام البارزين في العصر الحاضر في العلم والفكر والدعوة، والجهاد والتأليف والتأصيل، فقد لا يوجد عالم أو طالب علم شرعي معاصر إلاَّ وتلقى منه أو عنه، أو ناقدا له. ولا يقتصر نشاطه العلمي في خدمة الإسلام على مجال معين، أو لون خاص بل تنوع نشاطه، وتعددت جوانبه، واتسعت مجالاته وترك في كل منها بصمات واضحة تدل على نباهة عقله، وحكمة أسلوبه ورساخة علمه نسأل الله أن ينفع بعلمه وأن يتقبل جهاده واجتهاده.....

---

(1) محمد بن شاكر الشريف" – تجديد الخطاب الديني – مجلة البيان/ سلسلة كتاب البيان، ط.1: 1425هـ/ 2004م.

(2) أبو بكر– نابلس انظر مجلة الوعي العدد 281، السنة الرابعة والعشرون، جمادى الآخرة 1431ه حزيران– يونيو 2010م.

(3) ابن منظور – لسان العرب مادة فقه – مرجع سابق.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

المبحث الثاني: مفهوم التجديد الفقهي

- **مفهوم التجديد الفقهي عند الشيخ القرضاوي:**

يقول الشيخ: الحديث الشريف "إن الله يبعث لهذه الأمَّة على رأس كل مائة سنة من يُجدِّد لها أمر دينها[1]". قد فصّل في هذه القضية، وليس بعد قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قول، ولا بعد حكمه حكم، وكثير من العلماء المخلصين ينكرون أشياء ثابتة لسوء استخدام بعض النَّاس لها وهم بهذا يعالجون الخطأ بخطأ، والمنهج السَّليم هو إثبات الثابت، وإعطاؤه التفسير الصحيح، وردّ كل فهم أو تفسير خطأ، فتجديد الدين ثابت بالنص ولكنَّه ليس هو الاجتهاد بعينه، وإن كان الاجتهاد فرعاً منه، ولوناً من ألوانه فالاجتهاد تجديد في الجانب الفكري والعلمي، أما التجديد فيشمل الجانب الفكري والجانب الروحي، والجانب العملي، وهي الجوانب التي يشملها الإسلام وهي: العلم والإيمان والعمل[2].

- **موقف العلماء من التجديد:**

الاختلاف في الرأي وارد وهو(منازعة تجري من المعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل)[3] والاختلاف يكون فيما يحمل التغاير اللفظي لا الحقيقي وفي ذلك يقول الشوكاني رحمه الله (وعلم الخلاف من أهم العلوم تتجسد فيه عقلية العلماء وفقاهة الفقهاء بما يخدم مصالح الأمة الإسلامية على مر الأزمان ويكفل سعادتها ورقيها من بين الأمم)[4]، وتجسيداً لهذا المفهوم تجلت عقلية العالم وفقاهة الفقيه الشيخ القرضاوي فقسم الناس بشأن التجديد إلى أصناف ثلاثة:

---

(1) أخرجه أبو داود سبق تخريجه ص2.

(2) يوسف بن عبد الله القرضاوي تاريخ النشر (1–1–2001) كتاب لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام والعصر مؤسسة الرسالة بيروت ج91ص92.

(3) علي بن محمد الجرجاني – التعريفات – تاريخ النشر (1400هـ) تحقيق إبراهيم الأبياري – دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى، ج1 ص135.

(4) محمد بن علي بن محمد الشوكاني – إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول – تاريخ النشر (1419هـ – 1999م) تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق – كفر بطنا – دار الكتاب العربي لبنان. الطبعة الأولى. ج1 ص4.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

القسم الأول: أعداء التجديد الذين يريدون أن يبقى كل قديم على قدمه حكمتهم المأثورة: ما ترك الأول للآخر شيئًا، وشعارهم المرفوع: ليس في الإمكان أبدع مما كان!.

قال: وهم بجمودهم يقفون في وجه أي تجديد: في العلم، في الفكر، في الأدب، في الحياة، فما بالك بالدين؟! إن مجرد كلمة (التجديد) بالنسبة للدين يعتبرونها هرطقة؟

القسم الثاني: هم الذين يقابلوا هؤلاء: وهم الغلاة في التجديد، الذين يريدون أن ينسفوا كل قديم، وإن كان هو أساس هوية المجتمع، ومبرر وجوده، وسر بقائه، كأنما يريدون أن يحذفوا "أمس" من اللغة، ويحذفوا "علم التاريخ" من علوم الإنسان! وتجديد هؤلاء هو التغريب بعينه.

القسم الثالث: وهم بين هذين الصنفين وهم الصِّنف الوسط، يرفض جمود الأولين وجحود الآخرين، يلتمس الحكمة من أي وعاء خرجت، ويقبل التجديد، بل يدعو إليه وينادي به، على أن يكون تجديداً في ظل الأصالة الإسلامية، يفرق بين ما يجوز اقتباسه، وما لا يجوز، ويميز بين ما يلائم وما لا يلائم، إنَّه يدعو إلى أخذ العلم المادي والتقني بكل ما يستطيعه مما تحتاج الأمة إليه، بشرط أن نهضم التكنولوجيا وننشئها لا أن نشتريها ونظل غرباء عنها.

وهذا هو موقف دعاة الإسلام الحقيقيين: إن شعارهم: الجمع بين القديم النافع والجديد الصالح، والانفتاح على العالم دون الذوبان فيه والثبات على الأهداف والمرونة في الوسائل، والتشديد في الأصول والتيسير في الفروع[1].

إذاً التجديد عبارة عن عودة إلى المنابع والأصول، دعوة للثبات على الحق، وترك التقليد الفاسد القائم على الاتباع على غير هدى.

---

[1] انظر كتابه لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام والعصر. ص90.مرجع سابق.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

- **من هو المجدد الفقيه في نظر الشيخ القرضاوي:**

يقول الشيخ القرضاوي (المجدِّد الحقيقي هو الذي يجدّد الدين بالدين وللدين أما من يريد تجديد الدين من خارجه، أي: بمفاهيم مستوردة وأفكار دخيلة ويجدده لمصلحة الغرب أو الشرق فهو أبعد ما يكون عن التجديد الحق)[1].

- **أهميَّة التجديد في الدين:**

أكَّد النبي – صلى الله عليه وسلم – الحاجة إلى التجديد، وضمن لنا وجوده واستمراره، يقول الشيخ في هذا (إن من خصائص الإسلام: أن حركة الإحياء والتجديد فيه من الداخل مستمرة ولا تنقطع حتى تقوم الساعة بوساطة الورَّاث الحقيقيين لعلم النبوة الذين يقدمونه للناس خالصاً غير مشوب متكاملاً غير مجزأ بيِّناً غير غامض – ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)[2].

ويعد الشيخ القرضاوي من أبرز دعاة التجديد حين دعا إلى نهضة شاملة في العالم الإسلامي في كل المجالات لتخليص العقلية الإسلامية والواقع الإسلامي من الركود، إذ قد عانى المسلمون منذ زمن بعيد من إحجام كثير من المؤهلين للاجتهاد عن القيام به بسبب تلكم الدعاوى التي نادت بأن باب الاجتهاد مغلق...وفي ذلك يقول الشيخ (وأمتنا أحوج ما تكون اليوم إلى من يجدد إيمانها، ويجدد فضائلها، ويجدد معالم شخصيتها، ويعمل على إنشاء جيل مسلم يقوم في عالم اليوم بما قام به جيل الصحابة من قبل وهو الذي سميناه

---

(1) عمر عبيد حسنة – "فقه الدعوة.. ملامح وآفاق"، الجزء الثاني، الاجتهاد والتجديد بين الضوابط الشرعية والحاجات المعاصرة في حوار مع الشيخ يوسف القرضاوي – نقلا عن الموقع الالكتروني – إسلام ويب – المكتبة الإسلامية.

(2) يوسف بن عبد الله القرضاوي – تاريخ النشر (1421هـ) المبشرات بانتصار الإسلام مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى 1421هـ. ص36. العبارة الأخيرة اقتبسها الشيخ من حديث نصه (يرث هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ج1 ص41.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

(جيل النصر المنشود)[1]، وقد بدأ هذا الاجتهاد رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر، من أمثال: سعيد النورسي، وحسن البنا، وأبي الأعلى المودودي رحمهم الله أجمعين، وعلى من بعدهم أن يكملوا المسيرة ويصححوها حتى يتم الله نوره)[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّه يَفصِل بين التجديد الطيب في الدين، وما يحمله من تقوية الصلة بين الواقع ومستجدات الحياة ونوازلها، وأصول الدين ومبادئه، وبين التشويه والتحريف في الدين من الداخل فاصلٌ دقيق، تميزه أمور كثيرة على رأسها الإخلاص والنية السليمة وبذل أقصى الجهد والطاقة[3]....

حقاً بالتجديد الفقهي تزداد حياة الدين، وتزيد حياة العلوم الشرعية، وتتجدد الحياة كلها فبالتجديد يحفظ الدين في صورته النقيَّة، ويؤدي إلى وحدة الأمَّة وتآلف القلوب وبالتالي صُمودها أمام أعدائها المتربصين بها كما يفتح الباب للاستزادة من العلم والمعرفة، والرجوع إلى الكتاب والسنة حتى لا يحدث أي انفصال بين الدين والعلم الدنيوي.

---

(1) إشارة منه لمسمى كتاب الفَّه يحمل ذات العنوان.

(2) في كتابه لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام ص92.

(3) محمد أنس سرميني– أضيف بتاريخ (6–6–2013م) محطات في ملامح الخطاب الإسلامي التجديدي شبكة الألوكة الالكترونية.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

الفصل الثاني: ملامح التجديد الفقهي عند الشيخ القرضاوي وفيه عشرة مباحث

انطلاقاً من التعريف اللغوي للملامح وبناءً على تعريف الشيخ للتجديد والمجدد سأتناول أهم ملامح التجديد الفقهي في دعوة الشيخ القرضاوي إذ أن علم الشيخ وعمله وجهاده واجتهاده الذي قام به فضيلته أوسع من أن يحصر في بحث كهذا.

المبحث الأول: إحياء روح الاجتهاد في الأمّة ونبذ التقليد

لعلَّ من أهم ملامح التجديد الفقهي عند الشيخ القرضاوي هو تبني موضوع الاجتهاد ومنحه له أولوية كبيرة وذلك على الصعيد العملي والنظري على حدٍّ سواء حيث ألف عشرات الكتب في الدعوة والفقه[1] ناهيك عن كتب الفكر التي يدعو فيها إلى الاجتهاد لاسيما في القضايا المعاصرة وبعد الاستقراء والتمحيص تنبثق الفتاوى المبنية على الاجتهاد وفق الأسس الشرعية ومقاصد التشريع الإسلامي.

الاجتهاد هو (بذل الطّاقة من الفقيه في تحصيل حكمٍ شرعيٍّ ظنّيٍّ، فالفرق بينه وبين الاستنباط أنّه أعمّ من الاستنباط، لأنّ الاجتهاد كما يكون في استخراج الحكم أو العلّة يكون في دلالات النّصوص والتّرجيح عند التّعارض)[2].

الاجتهاد في الاصطلاح: هُو بَذْلُ الْمَجْهُودِ فِيمَا يَقْصِدُهُ الْمُجْتَهِدُ (وَ) يَتَحَرَّاهُ، إلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْتَصَّ فِي الْعُرْفِ بِأَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الَّتِي لَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَائِمٌ

---

(1) من تلكم المؤلفات كتاب الاجتهاد في الشريعة الإسلامية الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط.وأفرد مؤلفات عدة تحمل معنى الاجتهاد ضمناً من ذلك: موجبات تغير الفتوى، الفتاوى الشاذة :معاييرها وتطبيقاتها وأسبابها وكيف نعالجها؟، فتاوى معاصر (4 أجزاء) تيسير الفقه للمسلم المعاصر، زراعة الأعضاء في ضوء الشريعة الإسلامية، شريعة الإسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان. في الفقه والفتوى والاجتهاد، مزالق المتصدرين للفتوى في عصرنا الحاضر، الفتوى بين الانضباط والتسيب. وغير ذلك من محاضرات ومقالات وحوارات.....

(2) الموسوعة الفقهية الكويتية المصدر: www.islam.gov.kw وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع] ج5 ص124.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

يُوصِلُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْمَطْلُوبِ مِنْهَا، لِأَنَّ مَا كَانَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (عَلَيْهِ) دَلِيلٌ قَائِمٌ، لَا يُسَمَّى الِاسْتِدْلَال فِي طَلَبِهِ اجْتِهَادًا[1].

- **الاجتهاد كما عرفه الشيخ القرضاوي:**

(هو بذل غاية الجهد، واستفراغ غاية الوسع في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها؛ بطريق النظر وإعمال الفكر، وهو فرض كفاية على الأمة في مجموعها، تأثم إذا لم يتوافر لها عدد من أبنائها يسد حاجتها فيه، وهو فرض عين على من أنس في نفسه الكفاية له، والقدرة عليه، إذا لم يجد في المسلمين من يسد مسدّه)[2].

وعن تاريخ الاجتهاد يقول الشيخ (بدأ الاجتهاد، منذ عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – كما ظهر ذلك في قصة (صلاة العصر في بني قريظة)، وفي حديث معاذ رضي الله عنه حين أرسله النبي –صلى الله عليه وسلم – إلى اليمن، وسأله: بماذا تقضي إن عرض لك قضاء؟ فقال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد برأيي ولا آلو، فأقرَّه وأثنى عليه[3]، وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعدد من

---

(1) أحمد بن علي الرازي الجصاص (305–370هـ) سنة النشر (الجزء الأول والثاني: 1405هـ –1985م الجزء الثالث: الطبعة الأولى عام 1408هـ – 1988م الجزء الرابع: الطبعة الثانية عام 1414هـ – 1994م كتاب أصول الفقه المسمى: الفصول في الأصول، تحقيق د. عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية دولة الكويت ج4 ص12.

(2) فقه الدعوة.. ملامح وآفاق "الجزء الثاني" الاجتهاد والتجديد بين الضوابط الشرعية والحاجات المعاصرة مرجع سابق.

(3) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْ جِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) تاريخ النشر(1410ه 1989م) السنن الصغرى تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي باكستان الطبعة: الاولى حديث رقم (3250).قال الشيخ الألباني الحديث منكر انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم 881.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

الصحابة في الاجتهاد بحضرته[1].

وبعد عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – اجتهد الصحابة رضي الله عنهم وواجهوا مشكلات الحياة المتجددة في مجتمعات الحضارات العريقة التي ورثوها بحلول إسلامية اقتبسوها من نصوص الإسلام أو من هديه العام ووجدوا فيه لكل عُقدة حلاً ولكلِّ داءٍ دواء.

واجتهاد الصحابة في وقائع الحياة، وفقههم لدين الله وفي علاجها، يمثل بحقّ الفقه الأصيل للإسلام الذي يتسم بالواقعية، والتيسير، ومراعات الشريعة ومصالح العباد، دون تجاوز أو افتئات على النصوص.

وقد كان المجتهدون في القرون الأولى أكثر من أن يحصروا، وقد تنوَّعت مشاربهم ومداركهم في استنباط الأحكام، ولكنهم اتفقوا على أن المصدر الأساسي لأحكام الشريعة هو الكتاب والسنة؛ فالكتاب هو الأصل، والسنة هي الشارحة المبينة؛ ويأتي بعد ذلك الإجماع والقياس عند جمهور الأئمة وتأتي بعد ذلك المصادر التبعية الأخرى مثل: الاستحسان، والاستصلاح وسد الذرائع، ورعاية العرف، وشرع من قبلنا، وغيرها مما اختلف فيه الفقهاء ما بين مثبت ونافٍ، وموسّع ومضيق[2].

---

[1] من ذلك ما روي عن عمرو بن العاص قال: جاء رسول الله صلى الله عليه و سلم خصمان [يختصمان] قال لعمرو: "اقض بينهما [يا عمرو]". قال: أنت أولى بذلك مني يا رسول الله. قال: "وإن كان". قال: فإذا قضيت بينهما فما لي ؟ قال: "إن كنت قضيت بينهما فأصبت القضاء فلك عشر حسنات وإن أنت اجتهدت فأخطأت فلك حسنة" قلت: له في الصحيح: "إن أصبت فلك أجران وأن أخطأت فلك أجر" انظر نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، سنة النشر (1412 هـ) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر بيروت ج4 ص352.

[2] فقه الدعوة ملامح وآفاق مرجع السابق.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

وفي هذا المعنى يقول أيضاً (ومما يكمل معنى العودة إلى الأصول والجذور: الحرص على التشبع بروح السلف الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وإحياء منهجهم في فقه أحكام الله في شرعه وسننه في خلقه)[1].

- **حاجة الأمّة إلى الاجتهاد:**

وعن أهميَّة اجتهاد العلماء في المستجدات والقضايا المعاصرة يقول الشيخ (نظراً لتغير شؤون الحياة عمَّا كانت عليه في الأعصار الماضية، وتطور مجتمعات اليوم تطوراً هائلاً في الأفكار والسلوك والعلاقات، فإن عصرنا الحاضر أحوج ما يكون إلى الاجتهاد وذلك بعد الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، وكان من جرائها أن طرحت قضايا جديدة كل الجدة مثل: أطفال الأنابيب، وزرع الأعضاء، ونقل الدم، وما جدّ في العلاقات الدولية والأنظمة المالية والاقتصادية من أشياء لم يعرفها السابقون أو عرفوا بعضها في صورة مصغرة جدّاً، والاجتهاد الذي نحتاج إليه في عصرنا هو "الاجتهاد الجماعي" الذي يقوم في صورة مجمع فقهي عالمي، يضم الكفاءات العلمية العالية ويصدر أحكامه بعد دراسة وفحص، بشجاعة وحرية، بعيداً عن ضغط الحكومات وضغط العوا، ومع هذا أؤكد أنه لا غنى عن الاجتهاد الفردي الذي ينير الطريق أمام الاجتهاد الجماعي بما يقدم من دراسات متأنية مخدومة[2].

ولابدَّ من التنويه هنا إلى أن هناك فرقاً بين النَّص الشرعي الصحيح الصريح الذي لا يحمل تأويلاً والفعل البشري المبني على الفهم والرأي فالنَّصوص الشرعية الصحيحة الصريحة ثابتة لا مجال للخوض فيها والأفعال البشرية التي هي اجتهادات مجموعة من العلماء المبنية على اختلاف الفهم في الظني متغيرة تبعاً لتغيرات الزمان والمكان.

---

(1) انظر كتاب الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة (تاريخ النشر 1994م) مؤسسة الرسالة بيروت ص58.

(2) فقه الدعوة.. مرجع سابق ولمعرفة المزيد عن فكر الشيخ في هذه المسائل انظر كتاب لقاءات ومحاورات خول قضايا الإسلام والعصر للدكتور يوسف القرضاوي من 67 إلى 94 مرجع سابق.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

- **إغلاق باب الاجتهاد:**

يقول الشيخ إنَّ من معوّقات الشريعة في العصور الماضية (الجمود وإغلاق باب الاجتهاد في الفقه وما تبعه من ظهور التقليد المذهبي بصورة عامَّة وصارمة نتيجة لظروف وأسباب زمنية معروفة) ثم يقول بعد ذلك: (ومع الالتزام بالتقليد وإقفال باب الاجتهاد لم يعجز الفقه الإسلامي المذهبي نفسه عن مجاراة التطور إلى حد كبير والإفتاء في كل ما يجد من وقائع وأحداث وإن لم ينص عليها الأئمة المقلدون)[1].

- **فتح باب الاجتهاد:**

تبنى الشيخ فتح باب الاجتهاد في العصر الحاضر في مواضع عدة، وعدَّ ذلك شرطاً أساسياً لعودة الشريعة للتطبيق في عصرنا[2].

- **الاجتهاد المنشود:**

لا يعني ذلك إهمال الموروث من الفقه أو الغض من قيمته وفائدته وإنَّما المقصود من الاجتهاد: إعادة النظر في تراثنا الفقهي العظيم، والعودة إلى المنابع، والاجتهاد في المسائل والأوضاع الجديدة[3].

وقال (دعاة الحل الإسلامي ينادون بوجوب الاستفادة من هذه الثروة الفقهية كلها على اختلاف مدارسها ونزعاتها دون تعصب ولا تقليد أعمى ولا تقيَّد إلا بأصول الشرع ومقاصده)[4].

- **الفقه في المسألة**: لعل من أهم ما يميز دعوة الشيخ ومنهجه الفقهي في الحكم على المسائل والوقائع المستجدة، هو تبنيه فتح باب الاجتهاد في العصر الحاضر في الأحكام التشريعية، واجتهاده في جل المسائل الفقهية، المبنية على المصالح المرسلة، وكذلك له باع واجتهاد في النوازل، وعدَّ ذلك شرطاً أساسياً لعودة

---

(1) يوسف بن عبد الله القرضاوي تاريخ النشر(1403هـ) – شريعة الإسلام – المكتب الإسلامي الطبعة الثالثة ص77–78.

(2) المرجع السابق ص106.

(3) المرجع السابق ص 108.

(4) يوسف بن عبد الله القرضاوي تاريخ النشر(1988م – 1409هـ) بينات الحل الإسلامي وشبهات العلمانيين والمتغربين مؤسسة الرسالة ص86.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

الشريعة للتطبيق في عصرنا الحاضر، والخروج من ضيق الجمود إلى رحب صلاحية التشريع واستمراره.

المبحث الثاني: إعمال فقه المقاصد عند تنزيل الأحكام[1]

مقاصد التشريع: إقامة المصالح الأخروية والدنيوية دون اختلال النظام[2].

وقد (احتل مقاصد الشريعة منزلةً كُبرى في تفكير الشّيخ يوسف القرضاوي فهو من أبرز علماء الإسلام المعاصرين اهتماماً بالمقاصد سواء على مستوى التنظير والتفكير أو مستوى التنزيل والتطبيق، إذ يهيمن الفكر المقاصدي على كل ما يكتب، ترى هذا الاهتمام وهذه الهيمنة في فتاواه وفي كتبه، لاسيما الفقهيَّة منها، وتلحظه في تعليله للأحكام، كما يعتبر المقاصد معولاً أساسيَاً في الترجيح والوصول إلى أي حكم من الأحكام الشرعية، وشرطاً أساسيَاً لا بدَّ من توافره كي يبلغ الفقيه درجة الاجتهاد فإذا دعا القرضاوي إلى التيسير في الفتوى أو التبشير في الدعوة فلأنّ التيسير ورفع الحرج من مقاصد الشريعة، وإذا دعا إلى الوصل بين الفقه والحديث وربط الكليات بالجزئيات فمرجعه لنفس السبب، وإذا دعا إلى التأمل في فقه السنن فلأنه من ثمرات العلم بالمقاصد، وإذا دعا إلى رعاية المآلات والأولويات والموازنات، ومراعاة الترتيب السلمي المقاصدي من ضروريات وحاجيات وتحسينيات، أو مراعاة فقه النِّسب أو مراتب الأعمال فلأن ذلك كله مرجعه لمقاصد الشريعة العليا، وإذا قال بوجوب الأخذ بأدب الاختلاف وفقهه لتوحيد الأمة فلأن الوحدة والقوة مقصد إسلامي عام، وما يؤكد على ذلك قوله: (وفي رأيي أن فقه المقاصد هو أبو كل هذه الألوان من الفقه؛ لأن المعنيّ بفقه

---

[1] فقد ألَّف في ذلك كتباً منها: دراسة في فقه المقاصد: بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال.

[2] إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي سنة النشر(1417هـ/1997م) الموافقات دراسة وتحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان القاهرة، ج5 ص269.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

المقاصد هو: الغوص على المعاني والأسرار والحكم التي يتضمنها النص وليس الجمود عند ظاهره ولفظه، وإغفال ما وراء ذلك)[1].

- **الفقه في المسألة**: يعد الشيخ من أبرز علماء الإسلام المعاصرين اهتماماً بالمقاصد الشرعية للتشريع،داعيا إلى التأمل في فقه السنن[2]، متبنيا منهج التيسير في الفتوى أو التبشير في الدعوة لأنّ التيسير ورفع الحرج من مقاصد الشريعة الغراء.

المبحث الثالث: التيسير على المسلمين

نهج الشيخ في خطابه الدعوي وتجديده الفقهي نهج التيسير انطلاقاً من قوله تعالى{يُرِيدُ اللّهُ بكم اليُسْرَ ولا يُرِيدُ بكم العُسْرَ}[3] وقوله تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ}[4] ولم يكتف بذلك بل أصَّل له من الكتاب والسنة وأرشد تلاميذه ومحاوريه إلى هذا المفهوم الرباني مشيرا إلى أن التيسير طريق الاستجابة معبِّراً عن ذلك بقوله (من المهم أن نتخذ التيسير منهجاً لنا ولا يحسن بنا أن نتبنى أشد الآراء تزمتاً ثم نشكو من عدم الاستجابة لنا وقد بعثنا ميسرين ولم نبعث معسرين)[5].

- **الحكمة من التيسير على المسلمين:**

من الواجب التّيسير على النّاس في عبادتهم وسيرهم وفي ذلك يقول الشيخ (إنَّما رفع الإسلام الحرج عن أمته وصدَّ النبي – صلى اللّه عليه وسلم – تيار

---

(1) أحيل القارئ الكريم إلى بحث بعنوان – دراسة في فقه مقاصد الشريعة بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية– للباحث وصفي عاشور أبو زيد ففيه وصفاً وتحليلاً لكتاب الشيخ:– دراسة في فقه مقاصد الشريعة بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية – نقلا عن الموقع الالكتروني – الملتقى الفقهي.

(2) انظر كتابه كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط .ط. 2. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1990؛ ط. 5. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1992.

(3) سورة البقرة آية 185.

(4) سورة الحج آية 78.

(5) انظر كتاب لقاءات ومحاورات ص176.مرجع سابق.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

التَّزمت والتشديد والغلو في الدّين لأمرين ذكرهما الإمام الشاطبي في موافقاته:

أحدهما: الخوف من الانقطاع في الطريق وبُغض العبادة وكراهة التكليف وينتظم تحت هذا المعنى الخوف من إدخال الفساد عليه في جسمه أو عقله أو ماله.

والثاني: خوف التقصير في الواجبات الأخرى عند مزاحمة الوظائف المتعلقة بالمكلف المختلفة الأنواع[1].

- **الفقه في المسألة**: اتباعاً للواجب، وحرصا من الشيخ على أن لا ينفر المدعويين فقد نهج في خطابه الدعوي وتجديده الفقهي نهج التيسير[2] انطلاقاً من قوله تعالى{يُرِيدُ اللّهُ بكم اليُسْرَ ولا يُرِيدُ بكم العُسْرَ}[3].

المبحث الرابع: تبني منهج الوسطيَّة والنأي عن التشدُّد والغلو.

عمل الشيخ القرضاوي على نشر ثقافة الوسطية الإسلامية والتجديد من خلال البحث الأكاديمي الجاد، الذي يحارب الغلو والتطرف[4].

- **مفهوم الوسطيَّة**:

التَّوَسُّطُ فِي الأَمْرِ أَنْ لاَ يَذْهَبَ فِيهِ إِلَى أَحَدِ طَرَفَيْهِ، وَالتَّوَسُّطُ فِي الشَّرِيعَةِ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَلاَ غُلُوَّ فِيهَا وَلاَ تَقْصِيرَ، وَلَكِنْ هِيَ وَسَطٌ بَيْنَهُمَا. وَالتَّوَسُّطُ فِي الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ أَنَّهَا لاَ تَمِيل إِلَى جَانِبِ الإِفْرَاطِ وَالتَّشْدِيدِ عَلَى الْعِبَادِ، وَلاَ

---

(1) يوسف بن عبد الله القرضاوي –تاريخ النشر (1412هـ) العبادة في الإسلام– مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثالثة ص 191–192.

(2) علاوة على تبنيه منهج التيسير أفرد كتبا في ذلك من ذلك تيسير الفقه في ضوء القران و السنة – فقه الصيام.

(3) سورة البقرة آية 185.

(4) أسس الشيخ مركز القرضاوي للوسطية الإسلامية والتجديد عام 2008 بقرار من سمو الشيخة/ موزا بنت ناصر، رئيس مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، يحمل المركز اسم فضيلة العلامة/ يوسف القرضاوي حامل لواء الوسطية في العالم الإسلامي، حيث يعمل المركز على تعزيز مفهوم الوسطية وإحياء الفكر الإسلامي من خلال البحث العلمي.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

إِلَى جَانِبِ التَّيْسِيرِ الشَّدِيدِ الَّذِي يَصِلِ إِلَى حَدِّ التَّحَلُّلِ مِنَ الأَحْكَامِ. وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ عَلَى أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ. فَالتَّوَسُّطُ نَوْعٌ مِنَ التَّيْسِيرِ. وَلَيْسَ مُقَابِلاً لَهُ ؛ إِذْ الَّذِي يُقَابِلِ التَّيْسِيرَ التَّعْسِيرُ وَالتَّشْدِيدُ، أَمَّا التَّوَسُّطُ فَفِيهِ الْيُسْرُ لأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَشَقَّةٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْمُعْتَادِ، وَمِثَالُهُ يُسْرُ الصَّلاَةِ وَالصَّوْمِ؛ إِذْ فِيهِمَا مَشَقَّةٌ وَلَكِنَّهَا مُعْتَادَةٌ[1].

- **دعوة الإسلام إلى الوسطيَّة:**

الإسلام منهج وسط في كل شيء في التصور والاعتقاد والتعبد والتنسك والأخلاق والسلوك والمعاملة والتشريع والوسطيَّة إحدى الخصائص العامة للإسلام وهي إحدى المعالم الأساسية التي ميز الله بها أمته عن غيرها {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ}[2].

فهي أمَّة العدل والاعتدال التي تشهد في الدنيا والآخرة على كل انحراف يميناً أو شمالاً عن خط الوسط المستقيم[3].

- **مفهوم فقه الوسطية الإسلامية والتجديد عند الشيخ:**

الوسطيَّة من أبرز خصائص الإسلام، ويعبَّر عنها أيضا بـ (التوازن) أو (الاعتدال)، ونعني بها التوسط أو التعادل بين طرفين متقابلين أو متضادين؛ بحيث لا ينفرد أحدهما بالتأثير، ويطرد الطرف المقابل، وبحيث لا يأخذ أحد الطرفين أكثر من حقه، ويطغى على مقابله ويحيف عليه. مثال الأطراف المتقابلة أو المتضادة: الربانية والإنسانية الروحية والمادية الأخرويَّة والدنيوية، الوحي والعقل،

---

(1) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ) – الموافقات– تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان دار ابن عفان الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م. ج2ص163 و4ج ص259، 260.

(2) سورة البقرة 143.

(3) يوسف بن عبد الله القرضاوي تاريخ النشر(1419هـ) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة السادسة.ص24.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

الماضويَّة والمستقبليَّة، الفرديَّة والجماعيَّة، الواقعيَّة والمثاليَّة، الثبات والتغير، وما شابهها[1].

- **الشيخ القرضاوي صاحب شعار الوسطيَّة في العصر الحديث:**

قامت دعوة الشيخ القرضاوي كلُّها على "الوسطيَّة"، وحرص عليها وجعلها شعاراً وعنواناً للدَّعوة فبها يُحقق الغايات الشرعيَّة، وتتحقق الأهداف الدعوية. هذا ما يعلنه الشيخ على أنه اتجاه مدرسة "الوسطية"، أو الاتجاه المتوازن أو المعتدل، الذي يجمع بين أتباع النصوص ورعاية مقاصد الشريعة، فلا يعارض الكلي بالجزئي، ولا القطعي بالظني، ويراعي مصالح البشر، بشرط ألا تعارض نصاً صحيح الثبوت، صريح الدلالة، ولا قاعدة شرعية مجمعاً عليها، فهو يجمع بين محكمات الشرع ومقتضيات العصر.

وهذا هو الاتجاه السليم الذي تحتاج إليه أُمتنا، وهو الذي يمثل بحق وسطيَّة الإسلام بين الأديان، وسطيَّة أُمته بين الأمم{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا}[2] ووسطيَّة أهل السُّنَّة والفرقة النَّاجية بين الفرق المختلفة التي مال بها الغلو أو التفريط عن الصِّراط المستقيم.

وهذا هو اتّجاه أهل العلم والورع والاعتدال، وهي الصفات اللازمة لمن يتعرض للفتوى والتحدُث باسم الشَّرع، وخصوصاً في هذا العصر، وهذا الاتجاه هو الذي يجب أن يسود، وهو الاتجاه الشرعي الصحيح[3].

ومبدأ الوسطيَّة – عند الشيخ القرضاوي – هو المخرج من التكلف لا المهرب من التكليف (إنني ضدُّ الجمود والتقليد والتعصب، ولكنني – بنفس القدر – ضد الانفراط والتحلل والتسيب.. إن الذي أومن به، وأدعو إليه وأدافع عنه هو "المنهج الوسط" للأمة الوسط، وهو الاجتهاد بكل أنواعه ودرجاته

---

(1) يوسف بن عبد الله القرضاوي كلمات الوسطية الإسلامية ومعالمها" ضمن سلسلة "الأمة الوسط" التي يصدرها المركز العالمي للوسطية نقلاً عن الموقع الرسمي للشيخ.

(2) سورة البقرة آية 143.

(4) انظر كتاب الاجتهاد المعاصر للقرضاوي ص91 بتصرف.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

كلياً وجزئياً، فردياً وجماعياً، ترجيحياً وإنشائياً، بشرط أن يصدر من أهله في محله، منضبطاً بضوابطه الشرعية المعتبرة، بعيداً عن غلو الغالين وتفريط المفرطين)[1].

يقول الأستاذ محمد أحمد الرَّاشد (الوسطيَّة، والنسبيَّة، والتكافؤ مع حركة الحياة والتجانس مع قانون التاريخ، ومن مجموعها تتكون منهجية الاقتراب من النتيجة الموضوعية للفتوى، وهي منهجية جديدة لم ينص عليها علماء الأصول والقواعد في القديم، وإنما فلتت منهم إشارات متناثرة لبعض مفادها وقد أسس أُستاذنا فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي القاعدة الأولى منها، والتي سماها "الوسطية" وأضفتُ بحمد الله القواعد الأخرى، وأهمها: "النسبية"، وقد دندنتُ حولها كثيراً في كتاب «المسار» وغيره، وسآتي بشرح وتمثيل لها عريض)[2].

وفي ذلك يقول الشيخ (لقد أكرمني الله تعالى بتبنِّي تيار الوسطيَّة، ومنهج الوسطيَّة من قديم، ولم يكن ذلك اعتباطاً، ولا تقليداً لأحد، أو اتباعاً لهوى ولكن لما قام عندي من الدلائل الناصعة، والبراهين القاطعة، على أنَّ هذا المنهج هو الذي يُعبِّر عن حقيقة الإسلام، لا أعني إسلام بلد من البلدان ولا فرقة من الفرق، ولا مذهب من المذاهب ولا جماعة من الجماعات، ولا عصر من العصور، بل عَنَيْتُ به (الإسلام الأول) قبل أن تشوبه الشوائب وتلحق به الزوائد والمبتدعات، وتُكدِّر صفاءه الخلافات المُفرِّقة للأمَّة ويُصيبه رَذاذٌ من نِحَل الأُمم التي دخلت فيه والتصقت به أفكار دخيلة عليه وثقافات غريبة عنه، وقبل أن تصنَّف أمّته إلى فرق وجماعات شتَّى تنتسب إلى زيد أو عمرو من النَّاس، فحسبنا أنها تنتمي إلى القرآن الحكيم وإلى الرسول الكريم[3].

---

(1) المرجع السابق ص 4.

(2) القرضاوي والوسطيَّة ملامح لتأصيل المفهوم نقلا عن الموقع الالكتروني ويكبيديا الإخوان المسلمين

(3) يوسف بن عبد الله القرضاوي (أضيف في 27 أكتوبر 2010م) فقه الوسطية الإسلامية والتجديد، معالم ومنارات نقلا عن الموقع الالكتروني أكثر من حياة.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

ويقول في موضع آخر (ومما ينبغي الحرص عليه لتوحيد صف الدَّاعين إلى الإسلام أو على الأقل تقريب الشُّقة، وإزالة الفَجوة والجفوة بينهم: أتِّباع المنهج الوسط، الذي يتجلى فيه التوازن والاعتدال، بعيداً عن طرفي الغلو والتفريط، فهذه الأمَّة أمَّة وسط في كل شيء، ودين الله كما أثر عن السلف بين الغالي فيه والجافي عنه ومن كلمات الإمام علي رضي الله عنه: عليكم بالنمط الأوسط، يلحق به التالي ويرجع إليه الغالي. فالوسط هو مركز الدَّائرة التي ترجع إليه الأطراف المتباعدة عن يمين وشمال وهو يمثل الصراط المستقيم، الذي علمنا الله تعالى أن نسأله الهداية إليه كلما قرأنا فاتحة الكتاب في صلواتنا اليومية أو خارجها {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}[1].وهو الذي جاء فيه قوله تعالى: {وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا}[2]، وهو الذي أوصانا الله تعالى أن نتبعه فتتوحد كلمتنا، ولا نتبع السبل والمناهج التي يدعو إليها شياطين الإنس والجن مما صدر عن الغرب أو الشرق ومال إلى اليمين أو اليسار، قال تعالى في ختام الوصايا العشر من سورة الأنعام: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ})[3][4].

- **الفقه في المسألة**: الشيخ الفقيه يعد رافع شعار الوسطية والاعتدال في العصر الحديث و هو من تبني منهج الوسطيَّة ودعا إلى النأي عن التشدُّد والغلو. وما ذلك إلا انطلاقا من المنهج الرباني، والهدي النبوي، كما عبر عن ذلك في فحوى المسألة.

---

(1) سورة الفاتحة آية 6.

(2) سورة الأنعام: 126.

(3) سورة الأنعام: 153.

(4) يوسف بن عبدالله القرضاوي – تاريخ النشر (1412هـ) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم – مؤسسة الرسالة بيروت – الطبعة الثانية ص24.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

المبحث الخامس: إعمال فقه الواقع

فقه الواقع، ومعاينة حاجة الأمَّة والإجابة عن إشكالاتها، هذا ما يتجلى واضحاً في دعوة الشيخ القرضاوي (إنَّ الإسلام دِين واقعي، فهو يتعامل مع الإنسان كله: جسمه وروحه وعقله ووجدانه، ويطالبه أن يغذيها جميعاً، بما يشبع حاجتها، في حدود الاعتدال الذي هو صفة " عباد الرحمن": {وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا}[1]، وليس هذا خلقهم في أمر المال فقط، بل هو خلق أساسي عام في كل الأمور، هو المنهج الوَسَط للأمة الوسَط)[2].وبهذا يتضح أن النزعة الواقعية عند الشيخ تجلت في معرفته بالواقع المعاصر، وما يُعانيه النَّاس، إذ أنَّ الدَّاعية الحق هو من يُزاوج بين الواجب والواقع، فيفرق بين ما يجب أن يكون، بل وما هو كائن أيضاً.

فإنَّ اعتماد الخطاب الدَّعوي المُجرَّد، دون الربط بواقع المجتمع، ودون التعرض لمشكلاته ومتطلباته، جعل تلقي النَّاس له مقطوعاً عن الاستجابة والعمل، إذ أنَّ المجتمع لا يمكن أن يتفاعل مع خطبة الجمعة أو غيرها من ألوان الخطاب الدعوي إلا إذا ارتبطت بهمومه وطموحاته، وكانت علاجاً لمشكلاته.

- **الفقه في المسألة:** في هذه المسألة يتضح لنا عمق فقه الشيخ في إعمال الواقع والتعامل مع المستجدات وربط نصوص الدين بالواقع وحث الدعاة والخطباء على تبني مشكلات المجتمع وتبني طموحاته.

---

[1] الفرقان:67.

[2] يوسف بن عبد الله القرضاوي(تاريخ النشر 2000م) – الإسلام والفن – مؤسسة الرسالة بيروت. ص13 ومن ذلك حديثه عن الفكاهة والمرح في واقع المسلمين كتاب الإسلام والفن ص 102 – 103.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

المبحث السادس: امتثال الأسلوب القرآني في الدعوة – ترغيب – ترهيب[1]

إنَّ مما يتوجب على الدَّاعية أن يسترشد بطريقة القرآن، في الوعظ والإرشاد ولكن للأسف كثير من الدعاة يبني وعظه وإرشاده على طريقة واحدة كالترهيب أو الترغيب ويغفل عن طريقة القرآن التي تتسم بالشموليَّة والعمق...

ولم أقف على أفضل مما كتبه الدُّكتور محمد سليم العوا حول جهود الشيخ القرضاوي في خدمة الكتاب والسنة ومن ذلك نهج القرضاوي منهج القرآن الكريم والسنة النبوية في مجال الترغيب والترهيب فكان مما قاله عن تأليف الشيخ لكتاب المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب للمنذري: (وقد قدم الدكتور القرضاوي بين يدي مختصره المنتقى بمقدمة معبرة عن فكرة الترغيب والترهيب وأساسها الديني والنفسي، ثم تحدث عن الترغيب والترهيب في القرآن الكريم وهو موضوع يحتاج إلى أن يفرد له كتاب ثم تحدث عن الترغيب والترهيب في أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم. وتناول في ذلك ذكر الكتب التي جمعت هذه الأحاديث إلى أن ختمها المنذري بكتابه الجامع، وتحدث الدكتور القرضاوي عن أساليب الترغيب في الحديث، وعن أنواع الثواب والعقاب، وعن الجَزاء في اليهودية والنصرانية والفرق بينه وبين فكرة الجزاء في الإسلام. فالجزاء في الإسلام متنوع شامل فهو يشمل في جانبي العقوبة والمثوبة ـ الأجزية الدنيويَّة، والأُخرويَّة والروحيَّة والماديَّة، الفرديَّة والاجتماعيَّة والنفسيَّة والأخلاقيَّة.

وذكر الدُّكتور القرضاوي أمثلة من الحديث الصحيح لذلك كله تدل على صحة ما قرره عن مفهوم الجزاء في الإسلام وتحدث الدكتور القرضاوي في مقدمته – أيضاً – عن أساليب الترغيب والترهيب وصوره في الحديث الشريف وعن المثوبات والعُقوبات الروحية والنفسية، ثم وقف مع فئتين تعارضان فكرة الترغيب

---

[1] نكتفي بهذا الأسلوب من أساليب القرآن الكريم في الدعوة التي اتخذها الشيخ كأحد ملامح التجديد وإلا فهناك العديد من الأساليب الدعوية التي انتهجها وأصل لها انظر كتابه الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم ص 117 وما بعدها مؤسسة الرسالة.وكتاب الرسول العلم مكتبة وهبة ص144.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

والترهيب، هما الفلاسفة والصوفية، ورد على كل منهما رداً علمياً رصيناً وأنكر على المتصوفة مبالغتهم في إكثار العبادة رغبة في الثواب إلى الله رغبة ورهبة)[1].

ومما قاله الشيخ موجهاً للدعاة والوعاظ (على العالم أو الدَّاعية أن يوازن بين الرجاء والخوف والرغب والرهب في نفس الإنسان فلا يبالغ في التخويف والترهيب بحيث يبلغ درجة اليأس من روح الله {وَلاَ تَيْأَسُواْ مِن رَّوْحِ اللّهِ إِنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ}[2] ولا يبالغ في الترجية[3] والترغيب بحيث ينتهي إلى درجة الأمن من مكر الله تعالى{فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ}[4]، ومن يقرأ القرآن يجده يوازن بين الأمرين)[5].

- **الفقه في المسألة**: في هذه المسألة تجلى فقه الداعية الفقيه في امتثال الأسلوب القرآني في الدعوة والتوازن بين الترغيب والترهيب منكرا على الغلاة من الصوفية والفلاسفة.

المبحث السابع: الأولويات أولاً

ترتيب الأولويات والتركيز عليها منهج سار عليه الشيخ ودعا إليه وكتب فيه وحاضر وخطب وحاور[6].

والأصل في فقه الأولويات استقراء الشريعة، فإن الاستقراء التام للشريعة يثبت تقديمها للمهم على الأقل منه أهمية عند التزاحم، ومن هنا كانت القاعدة الفقهية

---

(1) محمد سليم العوا(السبت، 11 تموز/يوليو 1998) جهود الدكتور يوسف القرضاوي في خدمة السنة النبوية نقلا عن مجلة المسلم المعاصر الالكترونية.

(2) يوسف 87.

(3) والرجاء من الأمل ممدود يقال رجاه من باب عدا ورجاء و رجاوة أيضا وترجاه وارتجاه ورجاه ترجية كله بمعنى واحد انظر مختار الصحاح ج_1ص 242.

(4) الأعراف 99.

(5) كتاب لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام والعصر ص 168.مرجع سابق.

(6) من المؤلفات المطبوعة المتداولة: فيفقه الأولويات – دراسة جديدة في ضوء القرآن والسنة، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، أولويات العمل الإسلامي في ظلال المتغيرات الدولية الراهنة.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

العامة: "إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما بارتكاب أخفهما[1]"، وقاعدة "الضرر الأشد يُدفع بالضرر الأخف"[2]، وغير ذلك من القواعد التي تنظم فقه الأولويات ويمكن أن يستدل عليه باستقراء السيرة النبوية التي تعتبر خطة الإسلام في الانتشار المتدرج الذي يقدم في كل مرحلة الأهم على المهم، وهناك أدلة جزئية كحديث عبد الله بن عباس أنّ رسولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – بعَثَ معاذاً إلى اليمَنِ فقالَ لَه: (إنّكَ تأتي قوماً أهْلَ كتابٍ فادعُهُم إلى: شَهادةِ أن لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ وأنّي رسولُ اللَّهِ فإن هُم أطاعوا لِذلِكَ فأعلِمهُم أنّ اللَّهَ افتَرضَ عليهم خمسَ صلواتٍ في اليومِ واللَّيلةِ فإن هُم أطاعوا لذلِكَ فأعلِمهُم أنّ اللَّهَ افترضَ عليهم صدَقةً في أموالِهِم تؤخَذُ من أغنيائِهِم وتُردُّ علَى فُقرائِهِم فإن هُم أطاعوا لذلِكَ فإيّاكَ وَكَرائمَ أموالِهِم واتّقِ دَعوةَ المظلومِ، فإنّها ليسَ بينَها وبينَ اللَّهِ حجابٌ)[3].

وقد ذكر الشيخ.(أن هناك معوقات كثيرة أمام العمل الإسلامي بعضها خارجية وأخرى داخلية وأنه ينبغي التركيز على العوائق الداخلية إذ أن هناك خللاً في فقه الأولويات فقد نقدم النافلة على الفريضة وقد نقدم فرض الكفاية على فرض العين وقد نقدم فرض العين المتعلق بالفرد على فرض العين الذي يتعلق بالجماعة)[4].

ومما ينبغي على الدعاة مراعاة الأولويَّات عند الدعوة وتبنيه كركيزة هامَّة من ركائز التجديد الدعوي..

---

(1) زَيْن الْعَابِدِيْن بْنِ إِبْراهيمِ بْنِ نُجَيْمٍ– تاريخ النشر: (1400هـ – 1980م) الْأَشْبَاه وَالنَّظائر عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيفة النُّعمان دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى. ص 89.

(2) أحمد بن الشيخ محمد الزرقا تاريخ النشر: (1409هـ – 1989م) شرح القواعد الفقهية، دار القلم. الطبعة: الثانية ص116.

(3) أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي تاريخ النشر (1411 – 1991) سنن النسائي الكبرى تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية – بيروت أخرجه برقم 2215. الحديث صحيح انظر صحيح وضعيف النسائي للشيخ محمد ناصر الألباني برنامج منظومة التحقيقات الحديثية – المجاني – من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية ج_6 ص 166.

(4) انظر كتاب لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام والعصر 124.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

وفي ذلك يؤكد الشيخ القرضاوي أن (تغيير الأنفس قبل تغيير الأنظمة وبناء الإنسان الفرد الصالح هو مُهمَّة الأنبياء الأولى، ومُهمة خلفاء الأنبياء وورثتهم من بعدهم، وإنما يبنى الإنسان أول ما يبنى بالإيمان أي بغرس العقيدة الصحيحة والفترة المكية في السيرة شاهد على ذلك فالبدايَة: بناء الإنسان في ضوء تصور كلي للوجود، ومشروع متكامل للحضارة، وتتعاون على ذلك كل المؤسسات: الجامع والجامعة، والكتاب والصحيفة، والتلفاز والإذاعة)[1].

وقد تحدث الشيخ في الأولويات في مجالات عدة[2].

ففي مجال المأمورات والمنهيات: لاحظ الشيخ القرضاوي اطراد ظاهرة الأولويات في مجال المأمورات الشرعية.

أظهرها أولوية الأصول: أي ما يتصل بالإيمان بالله تعالى وتوحيده والإيمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، على التشريع الذي هو فرع من ذلك.

وأولوية الفرائض على السنن، ووجود تساهل في السنن والمستحبات، وخطأ الاشتغال بالسنن على الفرائض، ولاحظ أولوية فرض العين على فرض الكفاية.

وأولوية حقوق العباد على حق الله المجرد، فالمديون الذي لم يحج أولى أن يدفع دينه.

وأولوية حقوق الجماعة على حقوق الأفراد، فإذا تترس الكفار ببعض المسلمين لم يمنع ذلك من قتل الجميع في الجهاد، وإذا احتاج إمام المسلمين إلى أموال أغنياء المسلمين لدفع هجوم الكفار أخذ منها ما يكفي، وكذا أولوية الولاء للجماعة والأمة على القبيلة والفرد.

ومثل ذلك: ظاهرة الأولويات في المنهيات؛ فالكفر أبغض الحرام، وهو درجات: أبغضه: كفر الإلحاد، والجحود، ومن ثم الشرك، ومن ثم كفر أهل الكتاب، لذلك جاز أكل طعامهم ومصاهرتهم.

---

[1] يوسف بن عبد الله القرضاوي – تاريخ النشر (1995/) فقه الأولويات. مؤسسة الرسالة بيروت.ص/212.

[2] مقتبس من كلام الأستاذ محمد أحمد الراشد –القرضاوي والوسطية ملامح لتأصيل المفهوم– عن موقع ويكبيديا الإخوان المسلمين.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

- **الفقه في المسألة**: في هذه المسألة يتجلى فقه الشيخ الفقيه في توجيهه للدعاة بالبدء بما بدأ به الله ورسوله والتدرج في الأوامر والنواهي مستدلا بالعديد من القواعد الفقهية وبوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه إلى اليمن.

المبحث الثامن: التحرر من المذهبية ومراعاة حال المخاطبين

سيطرت المذهبية الفكريَّة والفقهيَّة على عقليَّة الفقهاء والدعاة، مما أعطي خطابهم صبغة مذهبية، أو حزبية يحدو بالمخاطب إلى التبكير باتخاذ موقف نفسي مما يقول وبالتالي تقل قناعة المدعوين بما يدعو إليه، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تخلف الاستجابة، وفي ذلك يقول الشيخ القرضاوي مشيداً بعطاء علامة قطر الراحل الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود في خدمة الإسلام والمسلمين (تحرر من التقليد والعصبية والمذهبية، التي ابتلي بها كثير من العلماء في العصور الأخيرة، فكلهم أسرى مذاهبهم لا يملكون الخروج عنها أو التحرر منها، بل لا يستطيعون الخروج عن المشهور في المذهب والمفتى به من أقواله إلى قول آخر في نفس المذهب؛ لأن هذا يحتاج إلى عقل حر مستقل، وإلى نفس قوية قادرة على المواجهة، لهذا رضي الكافة بالتمذهب وتعصبوا له)[1].

- **الفقه في المسألة**: في هذه المسألة يتجلى فقه الشيخ في الدعوة إلى التحرر من العصبية والتقليد بدون علم أو دليل وهذا ما أنكره الله عز وجل على الكفار في محكم آياته بقوله{إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ }[2].

---

[1] نقلا عن جريدة العرب اليومية الأربعاء 4/22 /42009م.

[2] سورة الشورى آية 22

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

المبحث التاسع: إرساء قاعدة التسامح والتعايش بين البشر[1]:

أرسى الشيخ القرضاوي قاعدة التسامح والتعايش بين المسلمين وغيرهم مؤكداً بأن القرآن الكريم والسنة النبوية والتاريخ الإسلامي كلها مصادر لذلك التعايش وحدد لهذا التسامح والتعايش خصائص ومرتكزات مؤكداً أن مما ينبغي أن تتضمنه هذه الدعوة: (إشاعة روح السماحة والرحمة والرفق في التعامل بين أهل الأديان، لا روح التعصب والقسوة والعنف)[2].

- **مفهوم التسامح عند الشيخ:**

عرف الشيخ التسامح بقوله (كلمة التسامح كلمة مشتقة من مادة سمح يسمح وهي في اللغة العربية تعني أمرين السماحة بمعنى السخاء والجود، والمعنى الآخر تأتي بمعنى السهولة والتيسير كما جاء في الحديث "رحم الله عبداً سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى سمحاً إذا قضى سمحاً إذا اقتضى"[3]. سمح في معاملاته ونحن نقول الرسول بعث بالحنيفية السمحة يعني السهلة الميسَرة على الناس، ومن هذا المعنى الثاني اشتق التسامح الذي اشتهر يعني، كلمة التسامح قلما عرفت بهذا المعنى عند الأقدمين فهي من المصطلحات المحدثة التي شاعت في ظلال الثقافة العربية الحديثة تعني التساهل مع المخالف الرفق مع المخالف عدم التشدد مع من يخالفه)[4].

- **درجات التسامح:**

إنَّ روح السماحة التي تبدو في حُسن المعاشرة، ولطف المعاملة، ورعاية الجوار، وسعة المشاعر الإنسانية من البر والرحمة والإحسان – هي ملمحاً من ملامح التجديد الدعوي الذي قام به الشيخ القرضاوي فقد عرَّفه وجعل له مراتب ودرجات

---

(1) الف في ذلك كتباً من ذلك كتاب –غير المسلمين في المجتمع الإسلامي–....

(2) انظر كتاب فقه الجهاد للشيخ ج2 ص1114مكتبة وهبة القاهرة.

(3) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى برقم 10760.صححه الألباني.انظر صحيح الجامع حديث رقم 3495.

(4) نقلاً عن موقع قناة الجزيرة، بتصرف وأذيعت الحلقة بتاريخ: 2008/4/6م.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

إذ يقول: (إن التسامح الديني والفكري له درجات ومراتب). فالدرجة الدنيا من التسامح أن تدع لمخالفك حرية دينه وعقيدته...

والدرجة الوسطى من التسامح: أن تدع له حق الاعتقاد بما يراه من ديانة ومذهب ثم لا تضيق عليه بترك أمر يعتقد وجوبه أو فعل أمر يعتقد حرمته والدرجة التي تعلو هذه في التسامح: ألاّ نضيق على المخالفين فيما يعتقدون حله في دينهم أو مذهبهم. وإن كنت تعتقد أنه حرام في دينك أو مذهبك. وهذا ما كان عليه المسلمون مع المخالفين من أهل الذمة. إذ ارتفعوا إلى الدرجة العليا من التسامح)[1].

وقد تحدَّدت ملامح هذا المفهوم بشكل أكبر فيما يسمى بثورات الربيع العربي في خطاباته لليبيين والمصريين والسوريين بالتسامح والتعايش ونبذ رواسب الماضي والعفو ونسيان الأحقاد والعمل على بناء البلاد على أسس جديدة مبنية على التسامح واحترام حقوق الإنسان وأن يكون العفو شعار المرحلة المقبلة[2].

- **الفقه في المسألة**: التسامح والتعايش وحسن التعامل مع أهل الأديان المختلفة وعدم التضييق على المخالف في المذهب أو الدين وذلك مصداقا لقوله تعالى{لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ}[3].

المبحث العاشر: التفاعل مع المناسبات الدينية والقضايا العالمية:

إنَّ المتأمل لخطب الشيخ ومحاضراته يرى اهتماماً واضحاً ملحوظاً بالمناسبات الدينيَّة كالعيدين ومولد الرسول – صلى الله عليه وسلم – والإسراء والمعراج وغير ذلك يذكِّر بفضلها ويصحح ما ورد في شأنها[4] وقد قال في ذلك (هناك من المسلمين من يعتبرون أي احتفاء أو أي اهتمام أو أي حديث بالذكريات الإسلامية، أو بالهجرة النبوية، أو بالإسراء والمعراج أو بمولد الرسول – صلى الله عليه وسلم–،

---

(1) يوسف بن عبد الله القرضاوي – تاريخ النشر (1404هـ) – غير المسلمين في المجتمع الإسلامي – مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية ص43 بتصرف.

(2) نقلاً عن الجزيرة نت 2011/11/9م.

(3) سورة البقرة آية 256

(4) لمعرفة المزيد انظر خطب الشيخ القرضاوي مطبوع مؤسسة الرسالة بيروت.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

أو بغزوة بدر الكبرى، أو بفتح مكة، أو بأي حدث من أحداث سيرة محمد – صلى الله عليه وسلم–أو أي حديث عن هذه الموضوعات يعتبرونه بدعة في الدين، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار، وهذا ليس بصحيح على إطلاقه، إنما الذي ننكره في هذه الأشياء الاحتفالات التي تخالطها المنكرات، وتخالطها مخالفات شرعية وأشياء ما أنزل الله بها من سلطان كما يحدث في بعض البلاد في المولد النبوي وفي الموالد التي يقيمونها للأولياء والصالحين، ولكن إذا انتهزنا هذه الفرصة للتذكير بسيرة رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، وبشخصية هذا النبي العظيم وبرسالته العامة الخالدة التي جعلها الله رحمة للعالمين، فأي بدعة في هذا وأية ضلالة ؟!)[1].

- **الفقه في المسألة**: في هذه المسألة أنكر الشيخ على من يفتون ويدعون بدعة الاحتفاء بالمناسبات الدينية ومن ذلك أحياء ذكرى مولده صلى الله عليه وسلم للتذكير، وقال إنما هي فرصة لإظهار سيرته والتذكير بمناقبه.

وكذلك فإن للشيخ اهتماماً وتفاعلاً مع قضايا الأمّة الإسلامية كقضية القدس الشريف وغيرها وأفرد لذلك كتباً في التأليف وتناولها في الخطب والمحاورات والمحاضرات[2].

- **نتائج البحث**:

وبعد التجوال والتتلمذ والنهل في الكثير من كتب الشيخ القرضاوي ومؤلفاته ومتابعة محاضراته وحواراته خلصت إلى النتائج الآتية:

1 -من خلال الإبحار في جل مؤلفات الشيخ واستقراء الكثير من كتاباته لمست تجديدا فقهياً واضح المعالم ومنهجا معظمه موفقاً من حيث استيفاء الأدلة والبراهين ومقارعته للمخالفين والمانعين للتجديد.

---

[1] نص هذه العبارات على الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ القرضاوي.

[2] من تلكم المؤلفات كتيب درس النكبة الثانية لماذا انهزمنا وكيف ننتصر وكتاب في فقه الأقليَّات المسلمين 25يناير ...ثورة شعب، الأقليات الدينية والحل الإسلامي، القدس قضية كل مسلم، فتاوى من أجل فلسطين.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

2 -منهج الشيخ في التجديد الفقهي يقوم على الاجتهاد المبني على التيسير والاعتماد على الحجة والدليل، والتحرر من العصبية والتقليد، وعلى مخاطبة الناس بلغة عصرهم والاهتمام بما يصلح شأنهم والإعراض عما لا يجدي ويفيد، والاعتدال بين الغلاة والمقصرين، وإعطاء الدعوة حقها من الشرح والتبيين.....مع الاستفادة والإفادة من الثروة الفقهية للمذاهب المعتبرة

3 -النزعة الفقهية التجديدية لدى الشيخ تكمن في الشجاعة العلمية والأدبية والنزعة الإصلاحية وإعمال مقاصد التشريع...

4 -الذي يريده الشيخ ويرمي إليه في التجديد هو تجديد الخطاب الفقهي، التجديد المبني على الأصول، التجديد الذي لا يفرغ النص من مدلوله ومحتواه، ولا يلوي أعناق النصوص لتوافق الأهواء والمزاعم، التجديد في الأسلوب والعرض ومراعاة أحوال الناس زماناً ومكاناً.

توصية:

أوصي الدعاة وطلاب العلم، والفقهاء أن يكونوا دائماً مواكبين للعصر مجددين في خطاباتهم وفتواهم ليتأتى التغيير المنشود في المجتمعات وليكون الناس في تفاعل دائم مع الدعوة إلى الله – عزَّ وجل.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

المراجع:

القرآن الكريم.

ابن رجب، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي (1422هـ). *فتح الباري*، تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، السعودية: دار ابن الجوزي.

أبو زيد، وصفي عاشور (أضيف فى1432 هـ - 2011م).

الألباني، محمد ناصر. *صحيح وضعيف النسائي: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية المجاني*، إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجردي الخراساني أبو بكر (1408هـ - 1988م). *دلائل النبوة*، الطبعة الأولى، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْ جِردي الخراساني أبو بكر (1410هـ - 1989م). *السنن الصغرى*، الطبعة الاولى، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، كراتشي، باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية.

الجرجاني، علي بن محمد(1400هـ). *التعريفات*، الطبعة الأولى، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي.الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (1417ه - 1997م). *الموافقات*، الطبعة الأولى، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، القاهرة: دار ابن عفان.

الجصاص، أحمد بن علي الرازي (الجزء الأول والثاني: 1405ه - 1985م، الجزء الثالث: الطبعة الأولى: 1408هـ - 1988م، الجزء الرابع :الطبعة الثانية: 1414هـ - 1994م). *كتاب أصول الفقه المسمى: الفصول في الأصول* تحقيق عجيل جاسم النشمي، الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

الزرقا، أحمد بن الشيخ محمد (1409هـ - 1989م). *شرح القواعد الفقهية*، الطبعة الثانية، دار القلم.

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث (2011ه). *سنن أبي داود*، تحقيق وتعليق سعيد محمد اللحام، بيروت: دار الكتاب العربي.

السعد، خالد (2000م). *خطب الشيخ القرضاوي*، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الشريف، محمد بن شاكر (1425 هـ - 2004م). تجديد الخطاب الديني، *مجلة البيان*، سلسلة كتاب البيان، الطبعة الأولى.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (1419هـ - 1999م). *إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول*، الطبعة الأولى، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، لبنان: دار الكتاب العربي.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

العوا، محمد سليم (يوليو، 1998م). جهود الدكتور يوسف القرضاوي في خدمة السنة النبوية، *مجلة المسلم المعاصر الالكترونية*.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري. *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*، بيروت: المكتبة العلمية.

القرضاوي والوسطية ملامح لتأصيل المفهوم. الموقع الالكتروني، *ويكيبيديا الإخوان المسلمين*.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله. كلمات الوسطية الإسلامية ومعالمها، سلسلة الأمة الوسط، *المركز العالمي للوسطية نقلاً عن الموقع الرسمي للشيخ* .

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1403هـ). *شريعة الإسلام*، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1404هـ). *غير المسلمين في المجتمع الإسلامي*، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله. الأقليات الدينية والحل الإسلامي، *مكتبة الشيخ القرضاوي الالكترونية*.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1409هـ - 1988م). *بينات الحل الإسلامي وشبهات العلمانيين والمتغربين*، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1412هـ). *الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع*، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1412هـ). *العبادة في الإسلام*، الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1994م). *الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط*، القاهرة: دار التوزيع والنشر الاسلامية.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1994م). *الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة* . بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1995م). *فقه الأولويات*، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1419هـ). *الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف*، الطبعة السادسة، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1420هـ). *الرسول والعلم*، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1421هـ) *القدس قضية كل مسلم*، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1421هـ). *المبشرات بانتصار الإسلام*، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1421هـ). *درس النكبة الثانية لماذا انهزمنا وكيف ننتصر*، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (2000م). *الإسلام والفن*، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (2000م). *الضوابط الشرعية لبناء المساجد*، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (1422هـ - 2001م). *في فقه الأقليات المسلمة*، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (2001م). *لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام والعصر*، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (أضيف في 2010م). فقه الوسطية الإسلامية والتجديد: معالم ومنارات، *الموقع الالكتروني أكثر من حياة*.

القرضاوي، يوسف بن عبد الله (2010م). *فقه الجهاد*، الجزء الثاني، القاهرة: دار الكتب المصرية، مكتبة وهبة.

المصري، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي. *لسان العرب*، بيروت: دار صادر.

الموسوعة الفقهية الكويتية. المصدر: www.islam.gov.kw وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

الموقع الالكتروني رسالة الإسلام. دراسة في فقه مقاصد الشريعة بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية، *الملتقى الفقهي*، اشراف فضيلة الدكتور عبد العزيز الفوزان.

النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (1411هـ –1991م). *سنن النسائي الكبرى*، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية.

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (1412 هـ). *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، بيروت: دار الفكر.

بْنِ نُجَيْمٍ، زَيْن الْعَابِدِيْن بْنِ إِبْراهِيم (1400هـ -1980م). *الْأَشْبَاه وَالنَّظائر عَلَى مَذْهَب أَبِيْ حَنِيفة النُّعمان*، الطبعة الأولى، ، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

جريدة العرب اليومية، (2009م).

حسنة، عمر عبيد. فقه الدعوة: ملامح وآفاق، الجزء الثاني: الاجتهاد والتجديد بين الضوابط الشرعية والحاجات المعاصرة في حوار مع الشيخ يوسف القرضاوي، الموقع الالكتروني، *إسلام ويب*، المكتبة الإسلامية.

سرميني، محمد أنس (أضيف في 2013م). محطات في ملامح الخطاب الإسلامي التجديدي، *شبكة الألوكة الالكترونية*.

مجلة الوعي (جمادى الآخرة، 1431هـ - يونيو، 2010م). العدد 281.

DOI: 10.20428/JSS.22.1.6